الذكرى الـ 47 لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني

تطبيق المادة 140من الدستور معيار لمصداقية أية حكومة وطنية

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/05/31

No. : 7660

امريكا - الصين والنظام الدولي

منهاج وستراتيجية البلدين تجاه العالم

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الاتحاد الوطني: نخطو بحرص وثبات نحو التجدد والإصلاح وخدمة الشعب
- الاتحاد الوطني ملتزم بتعميق العلاقات مع الاحزاب التقدمية في العالم العربي
- نجيرفان بارزاني : التعنت السياسي ينذر بكوارث على العراق
- الحرس الثوري :لولا الدعم الإيراني، لكان الإقليم أمام مشاكل كثيرة
- المتحدث باسم حركة النجباء: عقبات امام تشكيل الحكومة العراقية
- الكاظمي: العراق يواجه بعض التحديات التي لها تداعيات متعددة
- مجلس الأمن: على بغداد واربيل الدخول في حوار جاد لحل القضايا العالقة
- محاولات لتقريب وجهات النظر ترقب لمبادرات جديدة

قضايا كردستانية

- البروفيسور كاظم حبيب: عن اهمية وحدة النضال الديمقراطي العربي-الكردي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- ساطع راجي : لعبة الانتخابات والحكومات
- مصطفى فحص: العراق.. هل هناك فرصة؟
- القاضي وائل الطائي : طفل الشوارع من التشرد إلى الانحراف ثم الجنوح

المرصد السوري و التهديدات التركية

- الإدارة الذاتية: سنحمي وندافع عن مكتسبات شعبنا
- الاتحاد الأوروبي يرفض الانتهاكات التركية و اردوغان: لا ننتظر إذن أحد
- د.محمد نور الدين: لماذا «المنطقة الآمنة» في شمال سوريا؟
- وائل عصام: عملية تركيا شمال سوريا... حروب الديمغرافيا بعقلية "سيستم يوك"
- عبسي سميسم: تناقضات العملية التركية و"المنطقة الآمنة"
- فيكين شيتريان : هل يستطيع الحكم الذاتي الكردي الثاني البقاء؟
- اختبار لاستعداد موسكو وسيناريوهاتها المحتملة
- إنعاش الشعور القومي للأتراك هدف أردوغان من الحرب

رؤى وقضايا ستراتيجية

- منهاج الإدارة الامريكية تجاه جمهورية الصين الشعبية
- الصين مدافع قوي عن النظام الدولي المتمركز حول الأمم المتحدة

العدد: 7660... 2022-05-31

الاتحاد الوطني الكردستاني:

نخطو بحرص وثبات نحو التجدد والإصلاح وخدمة الشعب

أكد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أن الاتحاد الوطني يناضل من أجل جماهير شعب كردستان كافة، وان تنوع لجان ملتقى الاتحاد الوطني هو لهذا الغرض.

وخلال زيارته وتفقده اللجان الفرعية لملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، في اليوم الثاني من الملتقى الأحد، اطلع بافل جلال طالباني على آليات عمل اللجان وتحدث مع اعضاء اللجان وبحث معهم كيفية تسلم الملاحظات والمقترحات من جميع الشرائح والمكونات، كما تابع عن كثب كيفية سير واستمرار أعمال الملتقى واعلن: ما يبعث على السرور أن الرفاق يواصلون مهامهم بمنتهى الحرص والاخلاص ويعملون على إثراء الملتقى بملاحظاتهم ومقترحاتهم.

واضاف رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني: نخطو بحرص وثبات نحو اهداف الملتقى والتي تتمثل في التجديد والاصلاح داخل حزبنا المناضل، وصياغة سياسة عصرية وستراتيجية متينة، بهدف تقديم أفضل الخدمات للمواطنين الاعزاء في اقليم كردستان.

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى، ان الاتحاد الوطني الكردستاني يناضل من أجل جماهير شعب كردستان كافة، وان تنوع لجان ملتقى الاتحاد الوطني يأتي لهذا الغرض. حيث اننا لم نهمل أي مجال وندف الى إنجاز المزيد من المهام والخدمات.

قوباد طالباني: نتائج الملتقى ستظهر قريبا

من جهته شدد قوباد طالباني المشرف على ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، أن نتائج وتأثيرات الملتقى ستظهر خلال فترة وجيزة.

وخلال زيارته يوم الأحد، قاعات عمل اللجان الفرعية لملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، اطلع قوباد طالباني على آليات عمل اللجان وتحدث مع اعضاء اللجان وبحث معهم كيفية تلقي الملاحظات والمقترحات من جميع الشرائح والمكونات.

وقال قوباد طالباني خلال تصريح للصحفيين: زرت عددا من اللجان والامور تسير بشكل جيد وهناك مناقشات وطروحات جيدة وطرح للمشاكل والحلول، مشيرا الى ان اللجان هي التي ستوضح جميع المقترحات لقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني.

واضاف: هناك مناقشات جرت بين اكثر من ٣٥٠٠ من اعضاء وكوادر ومؤيدي الاتحاد الوطني لصياغة السياسات الجديدة للحزب وطرح المشاكل وتقديم الحلول اللازمة لها. واوضح: تسلمنا حتى الآن اكثر ١٤٠٠ تقريراً ستتم دراستها بشكل دقيق، وعلينا طرح المشاكل والحلول ايضا وعلى اللجان تحديد النواقص وطرح الحلول لكي تصادق عليها قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني.

واوضح قوباد طالباني: ان الكوادر المشاركة في ملتقى الاتحاد الوطني ستطرح المشاكل وهذا سيساهم في حدوث تقارب اكثر بين الاتحاد الوطني الكردستاني وجماهيره، مؤكدا ان تأثيرات هذا الملتقى ستظهر قريبا وبالنتجية سنقدم عدداً من التوصيات الواقعية القابلة للتنفيذ.

وقال: نحن لن نتوقف هنا، بعد انتهاء ملتقى الاتحاد الوطني سيكون لدينا تقييم للقرارات وكيفية تنفيذها بالاضافة الى الاستعداد لعقد ملتقى آخر للاتحاد الوطني الكردستاني خلال العام المقبل ٢٠٢٣.

شاناز ابراهيم أحمد: الملتقى منبر لإشراك المواطنين في صنع القرار

من جهتها اعتبرت عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني شاناز ابراهيم احمد، أن مشكلة الاحزاب تكمن في ابتعادها عن جماهيرها والملتقى سبيل للعودة اليها، مؤكدة ان ملتقى الاتحاد الوطني منبر لإشراك المواطنين في صنع القرار.

وتفقدت شاناز ابراهيم أحمد المشرفة على المركز الاول لتنظيمات السليمانية للاتحاد الوطني، الإثنين، لجان ملتقى الاتحاد الوطني خلال اعمال يومه الثالث، فيما التقت اعضاءها وحضرت اجتماعاتها، داعية اياهم الى التركيز على مشاريعهم وصياغتها بشكل تصب في خدمة قضية شعبنا المشروعة وان تكون خدمة اخرى من خدمات الاتحاد الوطني للجماهير، مخاطبة اعضاء اللجان بالقول: إن الاتحاد الوطني يرنو الى ما تقدمه ايديكم وتبتكره عقولكم المخلصة والوفية في تطوير سياسات الحزب والسير به للمرحلة المقبلة.

واشارت الى ان مشكلة الاحزاب عموما هي ابتعادها عن الشعب وعن جماهيرها رويدا رويدا، الا ان ملتقى

الاتحاد الوطني سيكون محطة ومنبر لاشراك المواطنين في القرارات، مؤكدة ان ملتقى الاتحاد الوطني مشاركة واشتراك في ايجاد آليات لحل المشاكل.

وتابعت عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي: ان الملتقى حداثة وتجدد لايجاد سبل حل المشاكل، وهو دليل على ان الاتحاد الوطني يسعى للعودة الى صفوف الجماهير.

سعدي أحمد بيره: الملتقى مكمِّل للمؤتمر الرابع للاتحاد الوطني

من جانبه أكد عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني سعدي أحمد بيره، الاحد، أن ملتقى الاتحاد مكمِّل للمؤتمر العام الرابع له، مشددا بالقول: سنعمل فيه على اجراء مراجعات ذاتية وايجاد حلول للمشاكل السياسية.

وقال بيره في تصريح، ان ملقتى الاتحاد الوطني مشروع ضخم ومهم للحزب ونسعى فيه لتكملة المهام غير المنجزة في المؤتمر العام للاتحاد الوطني، مبينا ان اعضاء وقياديي ومسؤولي الحزب يعملون من خلال الملتقى على التأسيس لمرحلة جديدة للاتحاد الوطني في المستقبل، تتم فيها خدمة الشباب والطلبة وجلعها ضمن اولويات العمل.

واشار سعدي بيره الى ان الاتحاد الوطني حقق منجزات ومكاسب كبيرة منذ تأسيسه قبل ٤٧ عاما، وسنخطو في المستقبل خطوات اوسع عبر ملتقى الاتحاد الوطني، معتبرا ان كسب ثقة جماهير الشعب امر في غاية الاهمية عند الاتحاد الوطني، وسنعمل في الملتقى على اجراء مراجعات ذاتية وايجاد حلول للمشاكل السياسية ومشاكل الشباب ومشاكل الاقليم الداخلية بكل مناطقه.

جعفر شيخ مصطفى يشيد بنجاح ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني

من جهته أشاد عضو المجلس السياسي الأعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني ونائب رئيس إقليم كردستان جعفر شيخ مصطفى في بيان، بانعقاد ملتقى الاتحاد الوطني ونجاحه.

نص البيان:

أثمن عاليا انعقاد ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني العام تحت شعار (التجدد والاصلاح) ونجاحه، وسط هذه الظروف الحساسة في سبيل التغلب على الصعاب والعراقيل التي تواجه اقليم كردستان والمنطقة بشكل عام، كما ابعث بالتهاني القلبية الى السيد بافل جلال طالباني بمناسبة اختياره رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني، وارجو لسيادته النجاح والسداد في المهام الصعبة الملقاة على عاتقه.

وآمل أن يغدو ملتقى الاتحاد الوطني العام مسعى لتجدد قدرات وثقل ومكانة الاتحاد وصياغة سياسات متوافقة ومتلائمة مع ما تشهده اليوم الساحة السياسية في المنطقة وأن يكون مبعثا لاعادة صياغة سياسة ورؤية الاتحاد الوطني حيال القضايا المصيرية، وان ينتج عنه اعادة تنظيم المؤسسات داخل الحزب، والعمل ضمن هذا المضمار على جبر خواطر ذوي الشهداء والبيشمركه القدامى والسجناء السياسيين ومؤيدي الحزب، لان الاتحاد الوطني الكردستاني حزب نهر من دماء الشهداء وحزب الجماهير المخلصة، كما ان له نضالا زاخرا بالبطولة والبسالة برئاسة مام جلال.

من المهم ان نتعاون جميعا موحدين ومتآلفين لبناء مجتمع سليم وواعٍ، مستندين بذلك الى مختصين واكاديميين في المجالات المختلفة وايلاء الاهتمام بالشباب المثقف والمخلص للوطن وإشراكهم في ادارة الحكم

واعادة تنظيم المؤسسات، في سبيل مواجهة الفساد وسد الطريق على هدر الثروات الوطنية واعادتها واستغلالها للخدمة العامة وتوفير الرفاهية للشعب والجماهير.

ستران عبدالله: الملتقى سيغدو تقليدا سنويا

الى ذلك أكد عضو اللجنة العليا لملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني ستران عبدالله، الاحد، ان ملتقى هذا العام لن يكون الأخير وانه سيعقد سنويا.

وقال عبدالله في تصريحات صحفية، ان "الملتقى سيغدو تلقليدا ينظمه الاتحاد الوطني كل عام". واضاف ان "الاحزاب الحاكمة يصيبها داء السلطة مثلما يصيب داء الملوك الميسورين، ولهذا فهي بحاجة الى المواكبة واعادة التأهيل"، لافتا الى ان "اصلاح ادارة الحكم واعادة التنظيم من مهام ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني".

وقال ستران عبدالله وهو عضو المكتب السياسي للاتحاد ومسؤول مكتب اعلامه، في منشور آخر أرفقه بصورة تجمعه بـ"بافل طالباني" انه "في النهايةً لايصح الا الصحيح"، في خطوة يفهم منها الاشادة بتأكيد اختيار طالباني رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني في مراسيم ملتقى الاتحاد.

وفي تصريح لفضائية شعب كردستان، أكد ستران عبدالله الاثنين، ان بعض التوصيات، ستراتيجية وبعيدة المدى، لافتا الى ان العمل التضامني يستمر لكي يكون الاتحاد الوطني الكردستاني اغلبية في برلمان كردستان القادم.

وأضاف ستران عبدالله قوله: ان بعض التوصيات التي رفعها ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني ستراتيجية وبعيدة المدى، تحتاج الى وقت لتطبيقها، موضحا، ان تقليص التوصيات او اختصارها ليس حلا، انما الحل يكمن في العمل التضامني للسعي وجعل الاتحاد الوطني اغلبية في البرلمان القادم، وكما قال الرئيس بافل جلال طالباني، أن نجعل من الاتحاد الحزب رقم واحد.

كريم شكر: الاتحاد الوطني خيمة لجميع الأطياف والقوميات

بدوره قال كريم شكر محمد مسؤول مركز تنظيمات حمرين للاتحاد الوطني الكردستاني، إن الاتحاد الوطني يعمل على إرساء السلام والأمان والتعايش السلمي في قضاء خورماتو.

وقال كريم شكر في تصريح لـ PUKmedia: ملتقى الاتحاد الوطني يهدف الى تطوير النضال المؤسساتي في الاتحاد الوطني الكردستاني وهو يصب في مصلحة المواطنين بمن فيهم ابناء مدينة خورماتو، والاتحاد الوطني الكردستاني في قضاء خورماتو هو خيمة لجميع الأطياف والقوميات. وأضاف: نأمل أن يكون لخورماتو الحصة الأكبر من توجيهات هذا الملتقى لأن أهالي خورماتو بأمس الحاجة الى مد يد العون لهم من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني.

انتهاء مهام اللجان الفرعية للملتقى

** هذا وأعلنت اللجنة العليا لملتقى الاتحاد الوطني، الاثنين، انتهاء مهام اللجان الفرعية للملتقى، فيما اكدت ان الملتقى يختتم اعماله الثلاثاء في السليمانية.

واشارت الى ان اللجنة العليا لملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني ومع تقديم الشكر لسائر الكوادر من المشاركين في كل لجان الملتقى، تعلن انتهاء مهام اللجان، لافتة الى احتضان قاعة "تلاري هونر" يوم الثلاثاء المصادف ٢٠٢٢/٥/٣١، مراسيم اختتام الملتقى في يومه الرابع.

وقرر ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، السبت، تشكيل ١٤ لجنة تضم ممثلين عن جميع الشرائح والمكونات تختص بجمع الملاحظات والاراء والمقترحات حول جميع القطاعات المختلفة

وعملت اللجان على استلام المقترحات والآراء بفترتين، الفترة الصباحية من الساعة التاسعة والنصف صباحا ولغاية الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، والفترة المسائية من الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً ولغاية الساعة السادسة مساء.

وكانت أعمال الملتقى العام للاتحاد الوطني الكردستاني انطلقت يوم السبت ٢٠٢٢/٥/٢٨، في مدينة السليمانية.

وجرت مسبقا المؤتمرات التحضيرية لمراكز دهوك واربيل وكركوك وادارتي رابرين وكرميان ومحافظة حلبجة وبغداد وخانقين واخيرا في السليمانية.

ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني يأتي لتجديد القدرات الحزبية لتقديم الخدمة لجماهير شعب كردستان وعامل مهم لتقوية مطالب الاصلاح في المؤسسات الحزبية واعادة صياغة سياسة ورؤية الاتحاد الوطني الكردستاني لمجمل المسائل، وان هذا الملتقى يمثل دعوة للمناضلين والوطنيين لاجراء مناقشة واقع الاتحاد الوطني وهويته في الوقت الراهن، لتجديد الخطاب السياسي والمجتمعي والتنموي، كي يكون متهيئا لانجاز المهام الملقاة على عاتقه برؤية جديدة وبالنتيجة تقديم خدمة افضل لجماهير شعب كردستان، نحو غد افضل، يضمن كردستانا اكثر اعمارا للجميع بشكل متساوٍ.

بدء عصر جديد من النضال الحزبي

من جهته اكد الكادر والاعلامي ريبين عمر بدء عصر جديد من النضال الحزبي بعد ملتقى الاتحاد الوطني وكتب في هذا الصدد قائلا: ان ملتقى التجدد والاصلاح قمة الشراكة بين الناس واعضاء وناخبي الاتحاد الوطني في اعادة صياغة ستراتيجية هذا الحزب.

وبمثل هكذا ملتقيات يكون الاتحاد الوطني قد ترك وراءه الصيغة الكلاسيكية من النضال الحزبي والتكتلات، فهو قد أعاد جوهر العمل الحزبي الى صفوف الشعب لتتولى طبقات المجتمع قيادة المرحلة. في الحقيقة ان المؤتمر الرابع للحزب شابه الكثير من الاخطاء ابرزها قوائم التكتلات الدارجة..!

بينما خلا ملتقى الاتحاد من القوائم ومن الضوء الاحمر ايضا، ولم يحتوِ كذلك على الضوء الاخضر ولا وزعت فيه المسدسات ولم تمنح امتيازات ولم تمارس فيه ضغوطات، لم يشهد ماذكر ولهذا نجح ويتأمل منه الكثير.

فالحشود الكبيرة والحشود الصغيرة كانت تعمل للاصلاح الجذري في هذا الحزب.

الملتقى أثبت ان نظام الرئاسة المشتركة ولّى الى غير رجعة، ولابد من انطلاق عصر الرئيس والمرشد الجديد الى النور والاصلاح وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

لم يعد هناك ما يتعذر او يتحجج به لعدم القيام باصلاحات جذرية داخل الحزب والحكومة واصلاحات في اقتصاد البلد والشعب وانعاشه واحتلال الريادة في خدمة جماهير الشعب اكثر.

فلقد بدأ في هذا المضمار عهد جديد من العمل الحزبي وستتجه بوصلة النضال الى اهداف الحزب والشعب الحقيقية.

* المرصد- PUKmedia - المسرى

تأكيدات على اهمية العلاقات مع بريطانا وكندا

الاتحاد الوطني ملتزم بتعميق العلاقات مع الاحزاب التقدمية في العالم العربي

استقبل كل من الدكتور خسرو گوڵ ورزكار علي وآسو مامند وامين بابا شيخ اعضاء المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني والقياديان احمد عسكري وسركوت غفور وسمير امين ممثل الاتحاد الوطني في السويد، يوم الاثنين، بمبنى المكتب السياسي، وفد حزب التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات في تونس، والذي ضم الدكتور خليل الزاوية رئيس الحزب وهالة بن يوسف نائبة رئيس الحزب وسكرتيره كمال كروكوري واسماء بن صالح وسامية ملكي.

في مستهل اللقاء، رحب الدكتور خسرو گوڵ بالوفد الضيف، لافتا الى أن الزيارة الوفد تأتي بالتزامن مع ذكرى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني وانعقاد ملتقى الاتحاد الوطني كنموذج جديد في العمل الحزبي والتجدد، واصفا زيارة الوفد بالمهم لتعميق العلاقات مع الاحزاب التقدمية في العالم العربي وتمتين الاخوة الكردية العربية.

من جانبه، اعرب الدكتور خليل الزواية عن شكره لحفاوة الاستقبال، لافتا الى ان الصداقة مع الاتحاد الوطني الكردستاني تعود الى نشاطات خلال اجتماعات أحزاب العالم العربي في الاشتراكية الدولية.

وفي جانب آخر من اللقاء، سلط الدكتور الزواية الضوء على الاوضاع السياسية والاقتصادية في تونس مشبها اياها بالاوضاع في العراق في كثير من المراحل، لكن في تونس هناك دستور تستند عليه دولة مدنية تتفق جميع الاطراف التقدمية لحل المشاكل والازمات عليه.

الجانبان تبادل ايضا الافكار والرؤى بشأن تواصل العمل المشترك واهميته.

تأكيدات على حل المشاكل بالحوار والاحتكام الى الدستور

هذا واجتمع أمين بابا شيخ عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب العلاقات يوم الاحد، مع وفد وزارة الخارجية البريطانية الذي ضم اوليفر ديكسن مسؤول ملف العراق في وزارة الخارجية، وجيمس جارلتن مسؤول قسم السياسية في القنصلية البريطانية لدى اربيل والوفد المرفق لهما.

وخلال الاجتماع، تم بحث عدة محاور مهمة فيما اكد الجانبان على تعزيز العلاقات بين اقليم كردستان وبريطانيا، وفق اسس حماية المصالح المشتركة.

كما بحث الجانبان الاوضاع الامنية في المنطقة ومخاطر فلول داعش، حيث أكدا أهمية استمرار التعاون الامني والعسكري بين قوات بيشمركة كردستان وقوات التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش الارهابي، ووصف بابا شيخ دور القوات البريطانية في التحالف الدولي بالمهم.

وفي جانب آخر من الاجتماع، تناول احدث المستجدات السياسية في العراق واقليم كردستان، وتم كذلك توضيح رؤى وموقف الاتحاد الوطني الكردستاني بشأن مجمل المسائل السياسية في اقليم كردستان وبغداد، كما اشار الجانبان الى ضرورة الاتفاق حول المسائل السياسية مثل تشكيل الحكومة الاتحادية ومشاكل المناطق المستقطعة من اقليم كردستان وحقوق والمستحقات المالية لاقليم كردستان عن طريق الحوار والتفاهم وفق اسس الدستور.

إشادات بدور كندا في الحرب ضد داعش

من جهة أخرى، استقبل أمين بابا شيخ مسؤول مكتب العلاقات يوم الاحد، السفير الكندي في العراق كريكوري كاليكان، ويفيس دوفال مسؤول مكتب السفارة لدى اربيل.

وخلال اللقاء، تم تسليط الضوء على مستجدات الاوضاع السياسية في اقليم كردستان والعراق، وخاصة مشاكل ومسائل تشكيل الحكومة العراقية، وانسداد العملية السياسية، حيث أكد الجانبان ضرورة حل المشاكل عن طريق الحوار وفق الدستور.

وفي جانب آخر من اللقاء، بحث الجانبان الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي ومخاطر فلوله على المنطقة، واشادا بدور كندا ضمن اطار التحالف الدولي المناهض لداعش، ودعم قوات بيشمركة كردستان.

الجانبان أكد ايضا، على تقوية العلاقات بين كندا واقليم كردستان في المجالات المختلفة بما يصب في المصلحة العامة للشعبين الصديقين.

*المرصد-PUKmedia

نجيرفان بارزاني لمؤتمر "السلام من خلال الاعتدال":

التعنت السياسي يُنذر بكوارث على العراق وغياب الاعتدال سبب ألازمات

*المكتب الاعلامي لرئيس الاقليم

بحضور نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، وعدد من وزراء حكومة إقليم كردستان والقناصل والدبلوماسيين الأجانب والمحللين والخبراء الدوليين وأساتذة الجامعات، عقد في أربيل الاثنين (٣٠ أيار ٢٠٢٢)، مؤتمر "السلام من خلال الاعتدال" الذي نظمته منظمة (سبارك) الهولندية بالتعاون مع القنصلية الهولندية في إقليم كردستان.

وبعد إلقاء كلمات من قبل المشاركين في المؤتمر، ألقى نيجيرفان بارزاني كلمة هذا نصها:

أيها السادة، طاب صباحكم،

أهلاً ومرحباً بكم جميعاً في هذا المؤتمر وأرجو أن يتمخض مؤتمركم عن نتائج جيدة..

يسعدني أننا نشارك اليوم معاً في هذا المؤتمر، وأشد على أيدي منظمة (سبارك) الهولندية وكل الأطراف التي كان لها دور في تنظيم هذا المؤتمر. هذه فرصة جيدة لنبحث في موضوع مهم، في السلام، و(الاعتدال كطريق إلى السلام)، أشكركم على هذا.

أيها السادة..

في وقت يعاني عالمنا اليوم من مجموعة تحديات وأزمات متنوعة، أصبح السلام ضرورياً أكثر من أي وقت. فتداعيات كورونا وخاصة على المجال الاقتصادي، الإرهاب والتشدد، الحروب والصدامات، الخلافات السياسية والجيوسياسية، العمل بمنطق القوة، الحديث بلغة السلاح، محاولات فرض النفوذ وإلى آخرها، أمور توشك أن تضع السلام العالمي في مواجهة خطر حقيقي! الأحداث والتطورات تجري بصورة تؤدي إلى القلق، وتثير سؤالاً مؤلماً يكاد يشغل بال البشرية كافة:

هل العالم ماضٍ باتجاه حرب أخرى بين القوى العظمى؟

في ظل ظروف كهذه، ربما يكون حفظ السلام والاستقرار، في قليل من مناطق العالم، مهمّيْن كأهميتهما وأولويتهما للشرق الأوسط! في أرض ثرية بكل هذه المكونات القومية والدينية، وبتاريخ حافل بالمرارة والمآسي، مليء بالحروب والدماء والفواجع، ربما ليس هناك شيء يضاهي في أهميته أهمية السلام وحفظ السلام في هذه المنطقة!

لو أخذنا العراق كعينة صغيرة في الشرق الأوسط، نجد أن السلام والاستقرار فيه، وبحجم أهميتهما للبلد نفسه، مهمان بنفس القدر وربما أكثر وضروريان للسلام والاستقرار في المنطقة! فطوال تاريخ البلد، أدى غياب السلام والاستقرار في العراق إلى غياب الأمان والاستقرار عن المنطقة بصورة عامة! وأهدر ثروات طائلة كان يمكن، مع توفر الاعتدال والسلام، أن تجعل من العراق احدى أفضل دول المنطقة والعالم وأكثرها تقدماً.

تداعيات غياب السلام وعدم الاستقرار في العراق، قوّضا في أحيان كثيرة أوضاع الدول المجاورة ودول المنطقة! بل هددا السلام العالمي أيضاً.

وإذا تلافينا العودة إلى التاريخ القديم للصراعات والصدامات المذهبية والطائفية والقومية، وتناولنا فقط التاريخ الحديث للعراق، نجد كم من الحروب والدمار والكوارث جلبها على العراق والمنطقة، الظلمُ الذي مورس منذ تشكيل الدولة العراقية بحق شعب كردستان ومكوناته. نجد كم ألحقت تداعياته الضرر بالمنطقة وبالسلام والاستقرار في المنطقة.

الحرب العراقية – الإيرانية، وبعدها احتلال الكويت من جانب العراق، تشكيل وقدوم التحالف الدولي لتحرير الكويت وحرب الخليج الثانية، ومعركة تحرير العراق، وجميع الأحداث التي تبعتها وصولاً إلى ظهور داعش في هذه المنطقة، وغيرت من توازنات القوة والمصالح والتوازن السياسي للدول في المنطقة تغييراً كلياً، كلها نجمت عن أن السلام وفكر السلام والاعتدال والاستقرار كانوا مفقودين في العراق!

بعد هذا الماضي الأليم، تُرى ما الذي يجب أن يحصل لندرك نحن مكونات هذا البلد أننا بحاجة إلى السلام، وأننا بحاجة للاعتدال؟

سلام حقيقي يخلق الثقة والطمأنينة! تكون في ظله مكونات العراق كافة، مهما كانت قومياتها وأديانها ومذاهبها، ومهما كانت أفكارها ووجهات نظرها ورؤاها، تعيش معاً في سلام، وفي وئام وتسامح، والأهم من كل هذا، أن يقبل أحدهم الآخر في بلد وفي جغرافيا اسمها العراق. سلام تكون حياة وحريات الكل محفوظة في ظله. سلام يكون مظلة وجامعاً لكل مكونات العراق وتكون معه خصوصيات وحقوق واستحقاقات الجميع مضمونة بموجب الدستور والقانون ومحفوظة!

لكن، كيف لسلام كهذا أن يتحقق في العراق؟ هذا هو السؤال..

إلى جانب التسامح، الوئام، حماية التعددية، احترام المقابل واختلافاته، يمثل الاعتدال بالتأكيد واحداً من الأعمدة الأساس التي يبنى السلام عليها.

في العراق، وبضمنه إقليم كردستان، الذي يمثل وكما أسلفت عينة صغيرة للشرق الأوسط، نحتاج إلى الاعتدال بدءاً من حياتنا الفردية، ووصولاً إلى أعلى هرم السلطة والإدارة بما فيها المراكز الدينية. نحن بحاجة إلى تعميق ثقافة اللاعنف. لهذا يجب أن يكون الاعتدال حاضراً في كل مفاصل الحياة. خاصة ضمن إطار الأسرة، وفي نظام التربية والتعليم، وكذلك في العلاقات والتعامل السياسي.

في العراق، وعند الجميع، بدءاً بالفرد والأسرة، ووصولاً إلى القوى والأطراف والقيادات السياسية، وإلى الزعماء والمرشدين الدينيين، وكل الطبقات والشرائح، يمثل الاعتدال الطريق الصواب والضروري والأول للسلام، للتعايش، لقبول الآخر، وللتسامح.

الأمر الأهم لتحقيق احترام الآخر، وفهمه، هو أن نتحلى بالاعتدال في أفكارنا وتوجهاتنا. الاعتدال، يمثل القوة والحكمة والثقة بالنفس، وهذه هي التي تؤدي إلى السلام والأمان والاستقرار. في بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، كالعراق، إذا غاب الاعتدال، ولدت القاعدة وجند الإسلام وداعش والكوارث الأخرى في هذا البلد. فيذبحون الناس بدم بارد أمام الكاميرات، ويقطعون الرقاب ويضحكون عندما يرتكبون هذه الأفعال!

ماضي العراق، بكل حروبه وكوارثه وفواجعه، يجب أن يصبح عبرة لنا جميعاً. أن يصبح درساً، ودليلاً موجهاً لنا لاتخاذ الخطوات باتجاه مستقبل أفضل لكل مكونات هذا البلد. باتجاه بناء مجتمع تنعكس عليه آثار التعددية والتنوع وحقوق ومستحقات ومطالب وآمال مكونات هذا البلد ويعبر عنها.

فمنذ البداية، منذ مطلع عشرينيات القرن الماضي، وإلى اليوم، لو أن السلطات العراقية تعاملت بواقعية مع قضية الشعب الكردي، ولو أنها عوضاً عن الحرب واستخدام منطق القوة، تعاملت بواقعية ولم تلجأ إلى السلاح والحرب، ولو بحثت السلطات العراقية عوضاً عن ذلك، عن حلول واقعية وصبت اهتمامها على مستقبل البلد، فلا شك لم يك الشعب العراقي يعاني من كل هذه الفواجع والمآسي، ولكان قدر العراق مختلفاً الآن.

والآن وللتعامل مع الحقوق الدستورية لإقليم كردستان وكل المكونات التي في إقليم كردستان، فإننا في العراق بحاجة إلى قراءة وفهم وحل واقعي يضمن الحقوق والحريات والسلام لكل العراقيين.

أيها السادة..

ما تشهده الآن العملية السياسية في العراق، وهذا الركود والانسداد الذي حدث، يمثل غياب الاعتدال! فلو أن الأطراف أبدت شيئاً من الاعتدال وتعاملت باعتدال مع الوضع، لمضت العملية السياسية في اتجاه آخر، بالطبع أقصد العراق، ومع العراق أقصد إقليم كردستان كجزء من العراق. ولما استعصت هذه العملية وتعقدت كما هي الآن، لكن عندما بات التعصب والتشدد في المواقف وردود الأفعال سيد الموقف وصاحب القرار، كانت النتيجة الوضع الذي نجده اليوم في البلد.

والآن، ومن أجل الخروج من هذا الطريق المسدود، على كل الأطراف العودة إلى الاعتدال والحوار والتفاهم وقبول الآخر واحترام حقوق الجميع، ومراعاة المصالح العليا للبلد والشعب والتي يجب أن تكون فوق كل المصالح الأخرى. فبإمكان الاعتدال أن يهدم الجدران النفسية، ويزيل الحقد والكراهية والرغبة في الانتقام وكسر الآخر، ويفتح الباب في وجه السلام والاستقرار.

فقط في ظل التسامح، التعاضد والوئام، يمكن لمكونات العراق أن تعيش في سلام. والأمر هو كذلك لسائر دول الشرق الأوسط ومكوناتها. ينبغي أن يكون الماضي قد علمنا أنه لتحقيق الأمان والاستقرار والتقدم والرفاهية، لا بد أن نفكر جميعنا في الاعتدال وفي السلام. السلام والعثور على سبله، أصبح مسؤولية وواجباً مشتركاً على كل الشعوب والقوميات والمكونات في البلد وفي المنطقة. فسلام الجميع مترابط. فإن لم يكن سلام جاري محفوظاً، لن يكون سلامي أنا محفوظاً!

فعراقٌ وشرقٌ أوسط آمنين مستقرين، لا يتحولان إلى معقل للتشدد والإرهاب، ولا إلى تهديد لسلام واستقرار المنطقة والعالم، ولا إلى خطر على الإنسانية، يجب أن يسلكا طريق الحوار والسلام والاعتدال. لهذا فإن حفظ السلام في المنطقة واجب مشترك يتحمله المجتمع الدولي أيضاً وعلى أصدقائنا في العالم أن يساعدونا ويعينونا في إقرار السلام والاستقرار. وهذا ما نتوقعه منهم.

أرجو أن نخطو جميعنا في إقليم كردستان وفي العراق والمنطقة، من الآن خطواتنا على أساس السلام للجميع، وأن تجمعنا جميعنا معاً مهمة حفظ السلام والحرية. أرجو النجاح ونتائج وتوصيات جيدة لمؤتمركم هذا.

نهار سعيد للجميع..

شكراً جزيلاً وأهلاً بكم..

الحرس الثوري :لولا الدعم الإيراني، لكان الإقليم أمام مشاكل كثيرة

ناس

انتقد مستشار فيلق القدس للشؤون العراقية حسن دنائي فر، الأحد، منع السلطات الأمنية في كردستان بشأن فتح مدارس وجامعات إيرانية في الاقليم.

ونقل القسم الفارسي لوكالة «إيسنا» الإيرانية ندوة لدنائي فر ترجمها «ناس»، (٢٩ أيار ٢٠٢٢)، جاء فيها أن «الأجهزة الأمنية في إقليم كردستان تستخدم حق النقض (الفيتو) على الاتفاقات المبرمة مع إيران، كل دولة لها حرية المرور عبر إقليم كردستان لكن إيران ممنوعة».

وأضاف جنائي أن «المكان الوحيد في العراق حيث لا يسمح لنا بفتح مدارسنا أو جامعاتنا هو إقليم كردستان».

فيما أشار إلى أنه «كان هناك وقت وصلت فيه العلاقات الإيرانية مع إقليم كردستان إلى ذروتها في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، ولم تكن هناك مشاكل أمنية على حدودنا».

مبينا «كانت حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية في مأزق منذ فترة داعش، مما أدى إلى بعض التفسيرات الخاطئة بين القادة الكرد، وبعد وفاة جلال طالباني، ثارت بعض الشكوك لدى قادة إقليم كردستان بأن إيران لا تريد استمرار الإقليم، لكن في السنوات الأخيرة، لولا الدعم الإيراني، لكان الإقليم أمام مشاكل كثيرة».

وقال أيضا «إقليم كردستان لديه فرصة لتطوير العلاقات بين إيران والعراق في إطار دستور البلاد، لكن هناك بعض القضايا التي يجب علينا حلها».

وتابع أن «مواطناً عادياً من أرومية ذهب إلى أربيل وحصل على إذنٍ لفتح مركز اقتصادي، لكن بعد فترة توجه المسؤولون الأمنيون في أربيل إلى المركز وأغلقوه لأسباب أمنية، بينما كان المالك شخصاً عادياً».

الكاظمي: العراق يواجه بعض التحديات التي لها تداعيات متعددة

وجه رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأجهزة الامنية والاستخبارية وقوات حرس الحدود العراقية باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة الإرهاب وتهريب المخدرات وتحديات امنية أخرى تواجه البلاد.

جاء ذلك خلال حضور رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، الاثنين، المؤتمر الأمني الموسع للقيادات الأمنية العراقية، والمنعقد في مقر قيادة العمليات المشتركة.

وذكر الكاظمي ان العراق يواجه بعض التحديات التي لها تداعيات متعددة، والتي انعكست بدورها على جوانب التمويل والإدارة وغيرها، وفي مقدمتها المخدرات والسلاح المنفلت، حيث أكد الكاظمي ان «المسؤولية مشتركة للأجهزة الأمنية والقوات المسلحة، في حماية بلادنا ومجتمعنا» من تلك التحديات، لافتا الى انها تتطلب مزيدا من الجهود.

وأضاف الكاظمي ان «هناك منجزات ميدانية وعسكرية واضحة في عمليات ملاحقة فلول داعش الإرهابية، ويتحتم الإشادة بالجهد الاستخباري المرافق لهذه العمليات»، مشددا على انه «علينا أن نستثمر الزخم نحو مواجهة الجريمة المنظمة والعناصر التخريبية».

رئيس الوزراء العراقي وجّه قيادة قوات حرس الحدود في وزارة الداخلية الاستمرار بالجهود المبذولة وتعزيزها، لمنع تسلل وتهريب المخدرات، مع تسخير موارد وزارة الداخلية لتأمين ذلك الهدف. كذلك شدد الكاظمي على جميع الأجهزة الأمنية والاستخبارية وقوات حرس الحدود، بمنع عبور المخدرات من الحدود الدولية، ومتابعة ومحاسبة المتاجرين والمروجين والمتعاطين لها، للقضاء على الآفة التي باتت تفتك بالنسيج المجتمعي العراقي».

وتطرق الكاظمي الى مسألة تأمين الطاقة الكهربائية ايضاً، وقال ان» على الأجهزة الأمنية وضع الخطط لتأمين الحماية اللازمة لأبراج الطاقة الكهربائية، وحمايتها من استهداف العناصر الإرهابية».

ونوّه الكاظمي خلال حضوره المؤتمر الأمني االموسع، الى انه على مديريات الشرطة المباشرة بالعمل مع دوائر البلدية في العاصمة بغداد والمحافظات، لإزالة التجاوزات على الممتلكات العامة والخاصة، وإظهار المدن بالشكل اللائق. كما أكد توجيه الحكومة العراقية لمديرية شرطة الطاقة للقيام بواجباتها في تأمين الحماية لأنابيب نقل النفط ومنع أي تجاوزات عليها.

الكاظمي قال أيضا: «وجهنا الجهات الأمنية كافة بتنفيذ مذكرات القبض القانونية واجبة النفاذ ومتابعة الإجراءات القانونية، واتّباع السلوك الحازم إزاء من يتجاوز أو يتعدى على رجال الأمن من خلال تنفيذ الواجبات»، مردفا بأن «على القادة الأمنيين حماية منتسبيهم من أي استهداف عشائري قد يضعف قوّتهم».

ويوجه بتكثيف الجهود لتوفير الطاقة الكهربائية

من جهة أخرى، ترأس رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الإثنين، اجتماعاً للجنة الطاقة بحضور عدد من السادة الوزراء.

وخصص الاجتماع لمناقشة وضع الطاقة الكهربائية، وتذليل العقبات، والعوارض الجديدة التي يمكن أن تواجه عمل الوزارة، ونوقشت في الاجتماع عمليات الإدامة والصيانة لشبكات نقل الطاقة الكهربائية، والوقوف على آليات توفير الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية، وإيجاد المعالجات السريعة للمشكلات التي قد تعترض ديمومة عملها.

وقدم المكلف بإدارة وزارة الكهرباء عادل كريم عرضاً موسعاً عن إجراءات الوزارة في توفير الطاقة والزيادة الحاصلة في الإنتاج، وأيضاً في ساعات تجهيز المواطنين بالتيار الكهربائي مقارنة بالعام الماضي والأعوام السابقة، وتم استعراض نتائج زيارة وفد وزارة الكهرباء إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية لبحث ملف استيراد الغاز الإيراني.

وشدّد الكاظمي خلال الاجتماع على أهمية مواصلة الجهود والعمل بأعلى وتيرة، من أجل توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين، والاستعداد لمواجهة أي أزمة محتملة خلال الصيف الحالي، وتوفير الحلول الممكنة لمعالجتها سريعاً. ووجه الوزارات المعنية بإسناد وزارة الكهرباء وتلبية احتياجاتها، والمساعدة في تذليل العقبات التي قد تواجهها؛ لضمان تقديم الخدمة الأفضل للمواطنين.

اتفاق عراقي إيراني لعقد اجتماعات مستمرة بشأن التغيرات المناخية والأنهر المشتركة

هذا واستقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأحد، نائب الرئيس الإيراني رئيس منظمة حماية البيئة علي سلاجقة والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء التباحث في تعزيز التعاون الثنائي بين العراق وإيران وبقية دول المنطقة في مجال مواجهة التحديات البيئية، وبما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة لجميع الدول بعدالة.

وأكد الكاظمي، أن العلاقات التأريخية بين البلدين الجارين تدعمها الرغبة المتبادلة في تطوير التعاون في مختلف المجالات، وأوضح سيادته أن تعزيز الشراكة مع دول المنطقة سيدعم التكامل الإقليمي، ويعزز من قابلية مواجهة التحديات المشتركة، وفي مقدمتها التحديات البيئية. وأشار إلى إن مسؤولية وضع الحلول الناجعة للتحديات البيئية وصدّ تأثيرات التغيّر المناخي باتت مسؤولية الجميع.

من جانبه أعرب نائب الرئيس الإيراني علي سلاجقة عن رغبة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بحل المسائل العالقة بين البلدين في المجال البيئي، مؤكداً ضرورة تعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال، وأشار إلى أن حل مشكلات الجفاف ومواجهة خطر العواصف الترابية أضحى مطلباً إقليمياً مشتركاً ويتطلب من الجميع الإسهام في وضع الحلول الفاعلة له.

وحضر اللقاء وزراء الزراعة والموارد المائية والبيئة.

* من جانبه أعلن وزير الخارجية فؤاد حسين، الأحد، عن الاتفاق على عقد اجتماعات مستمرة بشأن موضع الغبار والتصحر والأنهر المشتركة، فيما أكد نائب الرئيس الإيراني علي سلاجقة أن وزير الطاقة سيزور العراق لبحث موضوع تصاعد الغبار.

وقال حسين في مؤتمر صحفي مشترك مع نائب رئيس الجمهورية ورئيس منظمة حماية البيئة الإيراني علي سلاجقة، إن «هناك مباحثات تمَّ التطرق اليها مع الجانب الإيراني بشأن ملف المياه والجفاف والتصحر»، مبيناً: «إننا بحثنا مع نائب الرئيس الإيراني التغيرات المناخية». وأضاف، أن «التغيرات المناخية لا تخص بلداً معيناً بل عابرة للحدود»، مشيراً إلى أنه «تمَّ التطرق خلال المباحثات ايضاً الى ملف المياه وإدارته بين العراق وإيران».

وذكر حسين، أنه «ستكون هناك زيارات واجتماعات بين البلدين لمناقشة ملف المياه والأنهر المشتركة».

من جانبه، أوضح نائب رئيس الجمهورية ورئيس منظمة حماية البيئة الإيراني علي سلاجقة، أن «الاجتماع بداية جيدة للتعاون بشأن ملف العواصف الترابية»، لافتاً الى انه «تمَّت مناقشة ملفات عدة ومختلفة مع الجانب العراقي».

وتابع، أنَّ «لدى العراق وإيران خبرات في مجال تثبيت الكثبان الرملية»، مشيراً إلى «أننا سنشهد تعاوناً قريباً بشان ذلك». وبين أن «وزير الطاقة الإيراني سيزور العراق لبحث موضوع تصاعد الغبار».

*المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء

اكد ضرورة تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية في العراق

مجلس الأمن: على بغداد واربيل الدخول في حوار جاد لحل القضايا العالقة

*موقع مجلس الامن

مدد مجلس الأمن الدولي، يوم الخميس، تفويض بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) لمدة سنة إضافية، حتى ٣١ أيار /مايو ٢٠٢٣، مع الاحتفاظ بمهامها الأساسية.

وباعتماد القرار ٢٦٣١ (٢٠٢٢) بالإجماع، طلب المجلس من الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى حكومة وشعب العراق بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية والمجتمعية، مع مراعاة مدخلات المجتمع المدني ومشاركة كاملة ومتساوية والهادفة للمرأة.

كما طلب أعضاء المجلس من الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة تقديم المزيد من المشورة والدعم والمساعدة إلى حكومة العراق في تيسير الحوار والتعاون الإقليميين، بما في ذلك بشأن قضايا أمن الحدود، والطاقة، والتجارة، والبيئة، والمياه، وبناء القدرة على الصمود، والبنية التحتية، والصحة العامة، واللاجئين، والآثار السلبية لتغيير المناخ، لا سيما تلك التي تساهم في التصحر والجفاف.

وطلب المجلس أيضا من البعثة التعامل مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني كمسألة شاملة في جميع مراحل ولايتها، وتقديم المشورة والمساعدة لحكومة العراق في ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، وإشراكها وتمثيلها على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في سياق الانتخابات وتشكيل الحكومة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تكليف الممثلة الخاصة وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بدعم حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان للعمل معاً والدخول في حوار منتظم ومنظم لحل القضايا العالقة، بما في ذلك المخصصات الأمنية وترتيبات الميزانية وإدارة موارد النفط والغاز العراقية، وتنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك اتفاق سنجار ٢٠٢٠.

وتابع المجلس : على الحكومة العراقية على وجه السرعة إدخال إصلاحات هادفة تهدف إلى تلبية المطالب المشروعة للشعب العراقي للتصدي للفساد، وتقديم الخدمات الأساسية وتنويع اقتصاده، وخلق فرص العمل، وتحسين الحوكمة، وتعزيز مؤسسات الدولة القابلة للاستمرار والاستجابة».

محاولات لتقريب وجهات النظر وترقب لمبادرات جديدة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

بعد مضي أشهر على طرح عدة مبادرات لحل الأزمة السياسية القائمة، تراجعت الحظوظ بإيجاد مخرج للانسداد الحاصل، ما دفع معه إلى الاكتفاء بمحاولات لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين المتصارعين، بينما ينتظر أن تطلق جهات سياسية مبادرات جديدة، يبدو أنها ستنتهي بالتوافق مثل كل مرة سابقة، بينما الأنظار تتجه صوب المبادرتين الجديدتين سواء الكردية أو من الإطار التنسيقي.

وقال النائب عن تحالف الفتح، رفيق الصالحي، في حديث لـ«الصباح»: إن «المتغيرات بعد التوافق والتصويت على قانون (تجريم التطبيع)، جعلت جميع الكتل السياسية أمام خيار واحد وهو خيار الوطن أولاً».

وأضاف، أن «تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي ماضٍ في تقريب وجهات النظر وفق الثوابت الوطنية والاستحقاقات المكوناتية لأن الوضع بشكل عام لا يتحمل المزيد من المبادرات الجديدة، وكل الخطوط السياسية والبوابات والمسارات تعمل على تقريب وجهات وهي الخطوات التي ترتكز عليها جميع المبادرات».

وبين أن «مبدأ تقريب وجهات النظر هو بحد ذاته نقطة مهمة ومبادرة نوعية تحقق أهدافها في تكوين حالة من التفاهم والانسجام السياسي والانطلاق نحو مرتكزات أساسية في وضع الأسس لحكومة متماسكة ذات أولويات ومهام تصب في الصالح العام»، وأشار إلى أن «تقريب وجهات النظر من خلال المبادرات هو حل للتوافق فقط».

مبادرة جديدة من الاطار

في الاثناء، أعلن عضو في الإطار التنسيقي أن الإطار سيقدم قريباً مبادرة جديدة ويعرضها على التيار الصدري لحل مسألة تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة وتشكيل الكتلة الأكبر، وقال: «اقتراب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي

الكردستاني من التوصل إلى اتفاق يدفعنا للتقارب مع التيار الصدري.

وصرح النائب من الإطار التنسيقي، محمد قدري، لشبكة روداو الإعلامية، بأن من المقرر أن يعرض الإطار قريباً مبادرة جديدة له على التيار الصدري، الهدف منها الاتفاق على تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وتشكيل الكتلة الأكبر في مجلس النواب العراقي.

وقال محمد قدري وهو ينتمي إلى ائتلاف دولة القانون: «فكرة تقديم هذه المبادرة قائمة، لكن التفاصيل لم تتبلور بعد، ومن المقرر أن تبحثها الأطراف المكونة للإطار التنسيقي».

وأشار النائب محمد قدري إلى أن «التقارب بين الحزبين الكرديين يدخل في إطار مبادرة رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود بارزاني، لتحقيق الاتفاق بين الأطراف العراقية على مسألة تشكيل الحكومة الجديدة، وسيفح التقارب بين هذين الطرفين أول الأبواب في وجه حل الأزمة السياسية في العراق، ويدفع الإطار التنسيقي والتيار الصدري إلى الاتفاق بينهما».

«العصائب» تكشف مضمون المبادرة وموقف التيار منها: نتوقع تقارباً

الى ذلك، كشفت حركة «عصائب أهل الحق» المنضوية في الإطار التنسيقي، الأحد، تفاصيل مبادرة «غير معلنة رسمياً» طرحها الإطار التنسيقي للكتلة الصدرية، بشأن تشكيل الحكومة.

وقال المتحدث باسم الحركة نعيم العبودي «هناك رؤيتان في قضية المكون الشيعي، الأولى يمثلها الإطار التنسيقي والأخرى يمثلها التيار الصدري»، مبيناً، «كانت هناك نقاشات مطوّلة خلف الكواليس بين الطرفين، وكان هناك رؤية مطروحة من قبل الإطار وهي يجب أن يتوحد الشيعة فضلا عن وجود ورقة مرسومة بشأن المرحلة القادمة، وكان هناك نقاش مفصّل بهذا الصدد، ولكن الكتلة الصدرية رفضت وتمسكت بالأغلبية وقالت: نتعامل مع جزء من الإطار».

وأضاف، «لدينا رؤية في الإطار التنسيقي، بأنه من غير الصحيح إبعاد بعض الكتل إلى المعارضة وهذا سيسبب مشاكل».

وفي تعليق على «أسباب التخوّف من الذهاب إلى المعارضة»، قال العبودي: «هناك عدم ثقة بين الأطراف وهناك تخوف من القمع السياسي، وليس لدينا مؤسسات تحمي المعارضة». وأشار إلى أنه «لغاية اللحظة لم نصل إلى نتيجة كأطراف سياسية، ولكن قبل أيام كانت هناك مبادرة غير رسمية من قبل الإطار، قلنا خلالها للتيار الصدري: دعونا نشترك في الحكومة للخروج من الانسداد ودعونا كشيعة نجتمع والكتلة الصدرية من حقها تقديم مرشح رئيس الوزراء، ومن حق الإطار الفيتو على المرشح إن لم يرغب به.. ونحن وباقي أطراف الإطار بعدها نعلن الذهاب نحو المعارضة فما رأيكم؟.. ولكن الصدريون قالوا نحن نرغب باشتراك الفتح وقوى الدولة فقط في تشكيل الحكومة».

وتابع، «هناك احتمالات واقعية لدى الأطراف السياسية ونتوقع تقارباً بين الإطار والكتلة الصدرية خلال الأيام المقبلة، واستقرار القوى الشيعية سينعكس على استقرار الأوضاع السياسية».

المالكي: إعادة النظر بالمبادرات المطروحة والوصول لاتفاق ينهي الأزمة

في غضون ذلك، دعا رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، القوى السياسية كافة، إلى إعادة النظر بالمبادرات المطروحة والوصول لاتفاق ينهي الأزمة الراهنة، جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه السفير الروسي لدى العراق، ايلبروس كوتراشيف، بحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس ائتلاف دولة القانون.

وأكد المالكي أهمية «استقرار البيئة السياسية في العراق وحمايتها من التدخلات الخارجية والمشاريع التي تستهدف إحداث شرخ داخل مكوناته السياسية والاجتماعية»، داعياً جميع القوى السياسية إلى «إعادة النظر في المبادرات المطروحة بهدف الوصول إلى اتفاق ينهي الأزمة السياسية الراهنة».

العامري: لن نسمح بالعودة الى الوراء أو حصول أي اقتتال شيعي شيعي

الى ذلك، شدد رئيس تحالف الفتح هادي العامري، على ضرورة تكثيف الجهود لتجاوز أزمة الانسداد السياسي.

وقال العامري، خلال تجمع عشائري «نحن قادرون على تجاوز الانسداد السياسي، وأملنا كبير بجميع القوى السياسية». مشيدا بدور العشائر الوطني , كما حذر من الحرب الناعمة ضد قيم المجتمع العراقي. واضاف، ان «تجاوز ازمة الانسداد السياسي يبدأ بمعالجة الاوضاع داخل البيت الشيعي»، مبينا « اننا نعمل على الخروج من الانسداد السياسي والمكون الأكبر معني بذلك».

وأكد العامري، ان «حسم منصب رئيس الجمهورية سيؤدي الى تجاوز الانسداد الشيعي»، عادا ان «عدم حسم منصب رئيس الجمهورية سبب رئيس باستمرار الانسداد السياسي».

وشدد العامري، في كلمته، انه «لن يتم السماح بالعودة للوراء او بحصول أي اقتتال شيعي- شيعي»، مؤكدا أن «المرجعية الدينية والعقلاء في العراق يقفون بوجه أية مخططات تستهدف وحدة البلاد».

الفتح يطرح التوافقية لحل ألازمة

من جهته قال عضو تحالف الفتح نسيم عبدالله، إن " الإطار التنسيقي وقيادات تحالف الفتح والأطراف الأخرى ومن خلال مبادرتهم الوطنية يحاولون أن يذيبوا الانجماد السياسي والمضي قدما في تشكيل الحكومة الجديدة".

واضاف عبد الله في حديث صحفي، الاحد، أن " قضية إبقاء الحال السياسي على ما هو عليه مرفوض سواء من قبل الإطار التنسيقي وكذلك التحالف الثلاثي". وأوضح أن،" القناعة التي توصلت لها أغلبية أحزاب العملية السياسية تتمثل بالوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف"، لافتا إلى أن " الأمر الأول والأخير أن العملية السياسية في العراق بنيت على أساس التوافق، والحكومة الجديدة لا تختلف عن الحكومات السابقة".

دولة القانون يعلن موقفه: لن نخشى

بدوره قال ائتلاف دولة القانون، الإثنين، إنه «ليس لديه نيّة للنزول إلى الشارع»، مشيراً إلى أنه «ليس متخوفاً من تبعات دعوات حلّ البرلمان وإعادة الانتخابات».

وأوضح متحدث الائتلاف بهاء الدين نوري في حوار «قدمنا عدة مبادرات وكانت الأخيرة بعيدة عن التحفظ على أحد في طاولة الحوار، وكانت المبادرة واضحة المعالم وليس فيها الكثير من الشروط، فقط تحتوي على وجوب اتفاق المكونات». وأضاف «جديد المبادرة، هو إعلان الكتلة الأكبر مع التيار الصدري وبعد ذلك تشكيل لجنة لاختيار شخصية رئيس الوزراء، ومن ثم إكمال باقي الاستحقاقات لباقي المكونات ومعرفة من يريد الذهاب إلى المعارضة مع تمكين المعارضة في نفس الوقت». وبين «قد تكون يصدر من خطوات تمكين المعارضة حصة للمعارضين في رئاسة مجلس النواب ولجانه»، مبيناً أن «انقسام المكون الواحد ضياع لحقوق المكون بشكل عام».

وقال، أن «تقسيم الوزارات وتوزيع المناصب ليس بالأمر المهم بقدر أهمية إخراج رئيس وزراء من الكتلة الشيعية». وأضاف، «الإطار التنسيقي ضد حدوث تصادم في الشارع والمراهنة على الاقتتال في الشارع خاسرة، وموضوع الاقتتال انتهى، وجميع الأطراف الشيعية لن تسمح لنفسها الوصول إلى مرحلة الصدام والنزول إلى الشارع»، مضيفاً، «ضبط الأمن مهمة الحكومة وليست مهمة الإطار التنسيقي، والأخير يمتلك قيادات حكيمة ولن تسير في مسار الاقتتال».

وأجاب نوري على سؤال بشأن «موقف الإطار من دعوات حلّ البرلمان والذهاب إلى انتخابات جديدة»، قائلاً: «في إعادة الانتخابات سيحصل الإطار على أصوات أكثر مما يملك حالياً.. لكن في نفس الوقت ننظر للعملية بشكل عام وكذلك إلى الشارع.. حلّ البرلمان حالياً معناه الذهاب نحو المجهول وفي نفس الوقت نحن لا نتخوف من إعادة الانتخابات، حل البرلمان يعتمد على ما يقرره الدستور». وأضاف، «إذا كانت هناك مصلحة للشعب العراقي في حل البرلمان فسنصوت على حلّه»، مبيناً: «لم نحنث باليمين الدستورية بسبب عدم حضورنا لجلسات البرلمان».

«لا بديل عن المضي بالحوارات السياسية لغرض تشكيل الحكومة»

من جانبه، ذكر القيادي في ائتلاف دولة القانون النائب محمد الصيهود، أنه لا بديل عن المضي بالحوارات السياسية لغرض تشكيل الحكومة، بينما أشار إلى أن هناك تأثيرات لعدم تشكيلها.

وقال الصيهود: إن «التحالف الثلاثي يمتنع عن الحوار برغم المبادرات التي طرحت سابقاً من الإطار التنسيقي وبالتالي فإن بقاء الحال على ما هو عليه لا يخدم الجميع». وأضاف أنه «برغم هذا فإن باب الإطار مفتوح ولابد من أن نذهب مع الشركاء لتشكيل حكومة توافقية تخدم المجتمع العراقي وتلبي طموحه، وبالتالي فإن تأخير تشكيل الحكومة أخر الموازنة لهذا العام في الأقل، وبرغم أن التأثير لم يكن كبيراً لكون الحكومة تسير رواتب الموظفين وهناك آليات صرف مسموح لها القيام بها».

وتابع أنه «علينا أن ننهي دور حكومة تصريف الأعمال التي يريد البعض إبقاءها وبالتالي نتوجه لتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات».

«أزمة الثقة تخيّم على الأجواء»

من جانبه، قال النائب عن كتلة النهج الوطني، أحمد الربيعي، في حديث لـ«الصباح»: إن «أزمة الثقة بين الكتل السياسية مازالت قائمة حتى الآن، برغم المبادرات ولاسيما أن المبادرة الأخيرة للمستقلين مثلت (الحل الوسطي) وقد ترى النور بعد ترحيب الإطار التنسيقي بها».

وأضاف «أننا بانتظار موقف (التحالف الثلاثي) بشأن المبادرة ونطمح أن تستثمر الجهود في تقريب وجهات النظر لفك الأزمة السياسية والوصول إلى رؤية مشتركة لخدمة العراق». ولفت إلى أن «التقارب بين المكونات الرئيسية، ولاسيما داخل المكون الكردي والحزبين الرئيسين، يشكل خطوة بالاتجاه الصحيح، وفي حال حسم موضوع مرشح رئاسة الجمهورية فهذا سيمثل مفتاحاً لبقية الإشكاليات، سواء بما يتعلق بالكتلة الأكبر وبمرشح رئيس الوزراء والكابينة الحكومية وغيرها». وأشار إلى أن «جميع الحلول مطروحة ولكن تحتاج إلى حوارات، وبرغم جلسات الحوار المتعددة إلا أنه وجهات النظر مازالت لم تصل إلى التوافق بين الكتل الكبيرة، لذلك»، داعياً إلى «استثمار الوقت والمبادرات للخروج بشكل نهائي من الأزمة وتحويلها إلى انفراج يسرع تشكيل الحكومة».

هل المخرج بـ«حل» البرلمان ؟

هذا وأصبح عدد الدعاوى القضائية المرفوعة أمام المحكمة الاتحادية العراقية لحل البرلمان الحالي وإجراء انتخابات جديدة، دعوتين، رفعتا من قبل نواب حاليين وشخصيات سياسية وقانونية أخرى.

الدعوى الثانية، التي رفعت، الأحد، من قبل النائب، هادي حسن، وشخصيات أخرى مثل سطام أبو ريشة، الذي يتمتع بنفوذ كبير في محافظة الأنبار، وجمال الأسدي، المفتش العام السابق في وزارة الداخلية، وغيرهم احتجت بأن «الحكومة الحالية تجاوزت السقف الزمني والتوقيتات الدستورية»، وأن البرلمان فشل في «شرط» انتخاب رئيس للجمهورية ضمن المدة الدستورية البالغة شهرا من انعقاد أول جلسة برلمان.

فيما رفعت الدعوى الأولى في ديسمبر الماضي من قبل النائب باسم خشان واستندت إلى تفاصيل تقنية متعلقة بالعد والفرز والمحطات الانتخابية في عدد من المحافظات، وكذلك قرار البرلمان السابق بحل نفسه.

وردت المحكمة الاتحادية الدعوى الأولى، ومن غير المعروف متى ستنظر في الدعوى الثانية.

هل يمكن للمحكمة حل البرلمان؟

ويقول، عمار الشبلي، النائب السابق وعضو تحالف دولة القانون، الذي يرأسه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، إن «حل البرلمان لا يكون إلا ذاتيا»، من خلال تقدم رئيس مجلس الوزراء بطلب الى رئيس الجمهورية لحل البرلمان.

ويحال الطلب على مجلس النواب للتصويت عليه، ويجب أن «يصوت عليه ثلاثة أخماس عدد أعضاء المجلس»

أما الطريقة الأخرى هو طلب مقدم من ثلث أعضاء مجلس النواب لحل البرلمان ويعرض على المجلس للتصويت عليه، وفقا للشبلي.

وفيما «لم ينص الدستور وقانون المحكمة الاتحادية على وجود حل قضائي» وفقا للشبلي، لكنه يقول إن الدعاوى المقامة اعتمدت على روح الدستور وطبيعة اختصاصات المحكمة الاتحادية».

وأيد الشبلي وجود «الخروقات» المذكورة في الدعوى، وأهمها المدد الدستورية «التي لم يراعها مجلس النواب».

مخاوف من تزايد التدهور في الوضع السياسي

ويتخوف مراقبون للشأن السياسي العراقي من احتمال تزايد التدهور في الوضع السياسي الحالي، الذي أدى إليه وصول مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية الجديدة إلى طريق مسدود.

وبشكل عام، يبدو إن مسألة إيجاد حل قانوني للانسداد الحالي، الناجم عن تنافس الكتلتين الرئيستين (الإطار التنسيقي الشيعي وحلفاءها وكتلة الصدر وحلفاءها).

وفي الأول من أبريل الماضي، قال رئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان، إن المحكمة الاتحادية اقترفت مخالفة دستورية بسماحها ببقاء رئيس الجمهورية الحالي «إلى أجل غير مسمى» لكنه اعترف أن هذا كان «ضروريا» من أجل «تلافي حالة خلو المنصب وما يترتب عليه من إجراءات غير متفق عليها سياسيا».

وقال زيدان في مقال على موقع المجلس إن الصعوبات أمام حل البرلمان «أفقدت السلطة التنفيذية وسيلة التأثير على السلطة التشريعية مقابل امتلاك مجلس النواب لوسيلة سحب الثقة من الحكومة مما يخل بالتوازن السياسي والدستوري بين السلطتين».

وحاول موقع «الحرة» الاتصال بمقدمي الدعوى القانونية الأخيرة، لكن لم يحصل على رد منهم.

لماذا الدعوات للحل؟

يقول المحلل السياسي العراقي، علي المعموري، إن الدعوة للحل ناجمة ظاهريا عن المحاولات لحلحلة الوضع الحالي، على أمل أن تأتي الانتخابات الجديدة بأغلبية واضحة تستطيع تشكيل الحكومة بدون عناء.

ويضيف المعموري لموقع «الحرة» أن «إجراء الانتخابات الجديدة، بغض النظر عن طريقة حل البرلمان الحالي، قد يكون فعلا الحل الوحيد العملي إزاء تعنت الأطراف السياسية وعدم قبولها بالحوار».

مع هذا قد يجلب «حل البرلمان» مكاسب لبعض الكتل السياسية، على الأقل وفقا لما تعتقده تلك الكتل.

ويقول الصحفي العراقي، محمد السلطاني، إن «الدعوات لحل البرلمان تأتي متوافقة مع مزاج الكتل التي لم تحقق نتائج جيدة في الانتخابات، وتعتقد أن بإمكانها الأداء بصورة أفضل في حال أعيد إجراؤها».

ويضيف السلطاني لموقع «الحرة» أن «كتل تحالف الفتح، وكتل تحالف قوى الدولة، تعتقد أنها ارتكبت أخطاء فنية كبيرة ولم تفهم قانون الانتخابات الحالي بشكل جيد مما كلفها عددا من المقاعد، لهذا فإن إعادة الانتخابات يمكن أن تكون فرصة ثانية لكي تتلافى تلك الكتل أخطاءها».

لكن هذا «يحمل مخاطر كبيرة» بحسب السلطاني، الذي يقول إن «الكتل عرفت ما ستخسره، وأصبحت المواقف واضحة للجميع، لهذا فإن إجراء انتخابات في هذه الظروف قد يحمل نتائج خطرة للغاية».

وتحتدم الأزمة السياسية منذ إجراء الانتخابات في أكتوبر الماضي، حيث عجز البرلمان عن ترشيح رئيس جديد للجمهورية في الموعد الدستوري، مما أدى إلى دخول البلاد بفترة فراغ دستوري حيث تديرها حكومة غير مكتملة الصلاحيات.

البروفيسور كاظم حبيب:

عن اهمية وحدة النضال الديمقراطي العربي-الكردي

حين انشغلت بإنجاز كتاب «لمحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق»، تسنى لي تكوين مكتبة جيدة عن الكرد وكردستان، وأن أقرأ بعناية كبيرة تاريخ هذا الشعب، وأن أبحث بروية في العوامل التي لعبت دورها لكل ما حصل لهذا الشعب وأرضه كردستان خلال القرون والعقود المنصرمة حتى الوقت الحاضر.

فالشعب الكردي شأنه شأن الشعوب الأخرى

لا يختلف عنها في السمات أو الخصائص، ولا في المعاناة من النظم السياسية التي رزح تحت وطأتها ومن الحكام الطغاة الذين مارسوا حكم هذا الشعب عبر العصور.

ولكن المسألة الوحيدة التي يختلف فيها عن غالبية شعوب الشرق الأوسط وربما العالم، وليس كلها، تتجلى في تقسيم أرضه وتوزيعها على أربعة دول شرق أوسطية من جهة، وبالتالي تقسيم هذا الشعب أو الأمة الكردية إلى أربعة أقسام موزعة على الدول التي وزعت عليها أرضه أو التي تحتل أرضه بالرغم منه من جهة ثانية.

وحصيلة هذا الواقع المر أن ليس لهذه الأمة أو الشعب الكردي، الذي يتجاوز تعداده ألـ ٤٠ مليون نسمة في كل الأجزاء، دولة مستقلة ذات سيادة. وهذا الواقع يقض مضاجع المجتمع الكردي بحق ويدفع بهم دوماً إلى النضال لتحقيق ما هو طبيعي كبقية شعوب الأرض.

إن أقصى ما تحقق لهذا الشعب في إقليم كردستان العراق خلال العقود المنصرمة كان في عام ١٩٧٠ حين أقيم الحكم الذاتي، بعد أن أدرك النظام البعثي بأن استمرار الحرب في كردستان سيسقط النظام لا محالة.

وسرعان ما بدأ الحكم البعثي بانتزاع مضامين الحكم الذاتي مما تسبب بما نعرفها من عواقب.

وفي عام ١٩٩١ تمكن الشعب الكردي من إقامة الفيدرالية في إقليم كردستان العراق.

ومثل هذه المنجزات المهمة لم تتحقق للشعوب الكردية في الأقسام الأخرى من كردستان، إذ ماتزال تعاني من الاضطهاد والقمع والملاحقة والسجن والتعذيب والقتل، وبعضها يعيش الانتفاضة أو يخوض الكفاح المسلح ضد النظم الحاكمة، كما في تركيا وإيران وسوريا.

هذا الواقع المرير غير مسؤول عنه الشعب الكردي بأي حال، بل المسؤولية المباشرة تقع على عاتق الإمبراطوريات في ظل الإسلام: الأموية والعباسية والدويلات التي نشأت فها، ثم في فترة الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية في القرون المنصرمة،

وأخيراً تتحمل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بريطانيا وفرنسا وروسيا مسؤولية ما حل بالشعب الكردي، حيث لم يجرِ الاكتفاء بالتقسيم الأول لكردستان بعد معركة جالديران في عام ١٥١٤ بين الدولتين الصفوية (إيران) والعثمانية (تركيا) وانتصار الأخيرة، فحسب، بل جرى توزيع الأقسام التي كانت تحت هيمنة الدولة العثمانية على الدول الثلاث تركيا والعراق وسوريا في ظل الاحتلال البريطاني-الفرنسي للمنطقة، وحيث ألحقت ولاية الموصل مع أقضيتها الكردية بالعراق في عام ١٩٢٦.

> **أبرز سمات نضال الشعب الكردي تتجلى في استمراريته وعدم انقطاعه**

كما يمكن توجيه الاتهام في ذلك إلى طبيعة العلاقات الإنتاجية والاجتماعية التي وجدت في هذه المنطقة من العالم، لاسيما العلاقات العشائرية والصراعات فيما بين قادة هذه العشائر واعتماد بعضهم على إيران وأخرين على تركيا، كما كانت تسعى كل من تركيا وإيران إلى تسخير هذه العوامل وفي ضوء حساباتهما ومصالحهما في تأجيج الصراعات فيما بين

قادة العشائر بشكل خاص.

يمكن أن نجد هذه الحقائق المرّة في كثير من كتب التاريخ، لاسيما كتاب المؤرخ الكردي شرف خان شمس الدين البدليسي (١٥٩٩-١٥٩٧م) الموسوم «شرفنامة»، ثم كتاب الأستاذ زكي محمد أمين (١٨٨٠-١٩٤٨م) الموسوم «خلاصة تاريخ الكورد وكوردستان»، أو كتاب «الآثار الكامل» للأستاذ توفيق وهبي بك (١٨٩١-١٩٨٤م)، إعداد رفيق صالح، وكتاب يقظة الكرد للأستاذ جرجيس فتح الله (١٩٢١-٢٠٠٦م)، وكتاب مكرم شيخ جمال الطالباني (مواليد ١٩٢٣م) الموسوم «مراحل تطور الحركة القومية الكردية»، وكتب الدكتور زهدي الداوودي (١٩٤٠-٢٠١٧م) الموسوم «كردستان»، وكتاب الأستاذ إسماعيل بيشيكجي (مواليد ١٩٣٩م) الموسوم «كردستان مستعمرة دولية» ومئات الكتب الأخرى التي تحتويها مكتبتي الشخصية حول الكرد وكردستان.

وقد نشأت إمارات كثيرة في مناطق مختلفة من أقاليم كردستان وفي فترات مختلفة، ولكنها كلها انتهت بسبب تلك الصراعات القبلية مرة ولكن بشكل خاص بسبب تلك السياسات التي مارسها حكام الدولتين إيران وتركيا إزاء الشعب الكردي وأرضه.

من بين أبرز الإمارات الحديثة يمكن الإشارة إلى إمارة أردلان التي دامت قرابة ٦٥٠ سنة، وإمارة بادينان، وإمارة سوران، وإمارة بابان، وإمارة هكار، ومن ثم إمارة بوتان.

كما عرف التاريخ دولة قديمة أقامها أسلاف الشعب الكردي الحالي أو أحد جذورهم في المنطقة التي يسكنها الآن الكرد ومناطق أخرى من أسيا الوسطى وجزء من العراق الحالي، هي الإمبراطورية الميدية التي أقامها الميديون في الفترة الواقعة بين ٦٥٥-٥٥٣ قبل الميلاد والتي انتهت بسقوطها على ايدي الفرس والملك كورش. والدولة الثانية باسم كردستان أقيمت على مقربة من جبال أرارات باسم جمهورية أرارات في عام ١٩٢٧ وكانت بقيادة الجنرال نوري إحسان باشا، واعتبر متمرداً على الدولة التركية، وكانت عاصمتها كرداقا. تمكن الجيش التركي من القضاء عليها في عام ١٩٣٠.

> **ما يجري في العراق سلبا أو إيجابا يؤثر مباشرة على الشعب الكردي وعموم القوميات**

أما الدولة الثالثة فكانت جمهورية مهاباد التي أقيمت في إقليم كردستان الشرقية (التابعة لإيران) في عام ١٩٤٦ في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي أقامها القاضي محمد (١٨٩٣-١٩٤٧م) رئيس جمهورية مهاباد، والتي سقطت تحت هجوم القوات الإيرانية وتخلي الدول البريطانية والفرنسية والروسية عن الكرد حيث أعدم القاضي محمد في عام ١٩٤٧. واستمرت هذه الجمهورية طوال ١١ شهراً.

الكفاح المديد والمعمد بالدم للشعب الكردي في كردستان العراق

واحدة من أبرز سمات نضال الشعب الكردي تتجلى في استمرارية هذا النضال وعدم انقطاعه وتنوع وتعدد أساليبه في الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية

الثانية حتى الوقت الحاضر.

أما السمة الثانية المميزة فقد تجلت في التضامن النضالي للقوى الديمقراطية والتقدمية الكردية والعربية وبقية القوميات في العراق، وهي السمة التي ساهمت في الدمج الموضوعي والسليم بين النضال في سبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء الحياة الدستورية الجديدة من جهة، وبين النضال من أجل حق تقرير المصير للشعب الكردي والحقوق الثقافية والإدارية للقوميات الأخرى في العراق من جهة ثانية، طيلة الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وإسقاط الدكتاتورية البعثية الصدامية الغاشمة.

وقد تجلى ذلك في مسيرة نضال الشعب العراقي بكل قومياته، لاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتصاعد النضال الديمقراطي والتقدمي في العراق وبروز أكبر لقوى اليسار العراقي بين أتباع جميع القوميات فيه.

ولا بد من الإشارة إلى إن الفترة التي أعقبت إسقاط الدكتاتورية البعثية قد شهدت ابتعاداً واضحاً للأحزاب القومية الكردية عن التحالف مع القوى الديمقراطية وقوى اليسار على صعيد العراق، وتأكيد تحالفها على أسس أخرى مع الأحزاب اسلامية السياسية، أحياناً شيعية وأحياناً سنية، والتي لها اثارها السلبية على كامل الوضع في العراق واتجاه تطوره والمشكلات التي تواجه العراق عموماً ومع الشعب الكردي.

وإذا كانت هاتان السمتان ذات نتائج إيجابية مهمة خلال فترة بروزهما، فأن السمة الثالثة كانت وما تزال سلبية تركت آثارها على مسيرة النضال للشعب العراقي عموماً والشعب الكردي خصوصاً، وأعني بها واقع نشوء الأحزاب السياسية كلها في دولة نامية متخلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتنتشر فها الأمية والعلاقات العشائرية إلى جانب العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وشبه استعمارية ولم تكن تمتلك إرثاً ديمقراطياً وحياة دستورية نظيفة وموفقة.

وساد في هذه الدولة على حد قول الأستاذ الدكتور علي الوردي بصواب الصراع بين البداوة والحضارة، إذ ترك واقع العراق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري، وبضمنه واقع كردستان العراق، والصراع بين البداوة أو القبلية والحضارة اثارهما السلبية عموماً، مع نزعات إيجابية قليلة، آثاره السلبية على الحياة الحزبية الداخلية وفيما بين الأحزاب في كل العراق، ولم ينجو من ذلك، وبهذا القدر أو ذاك، حتى أكثر الأحزاب اقتراباً من الحداثة والحضارة الحديثة، وأعني به الحزب الشيوعي العراقي وقوى اليسار عموماً.

> **"آثار سلبية لاستمرار التباعد بين الحركتين الديمقراطية الكردستانية و الديمقراطية العربية"**

لقد قدم الشعب الكردي تضحيات بشرية كبيرة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، دع عنك الفترة التي سبقتها، ولكنه حقق منجزات عادلة ومشروعة مهمة لم تتحقق لبقية أبناء وبنات الشعب الكردي في الأقاليم الأخرى، رغم نضالية شعب الأقاليم الكردية الأخرى.

ويعود هذا الأمر في واقع الحال أيضاً إلى التلاحم بين العرب والكرد في العملية النضالية ووقوف الأحزاب والقوى اليسارية الديمقراطية العربية إلى جانب هذا النضال وحقوق الشعب الكردي.

الواقع الراهن وسلبياته

واليوم نحن أمام ظاهرتين سلبيتين تتحكمان بحركة النضال الديمقراطي في كردستان العراق هما:

الصراعات المحتدمة بين الحزبين الكبيرين في إقليم كردستان العراق، بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، الذي بلغ في فترات مختلفة ومنذ العام ١٩٦٤/١٩٦٥ إلى استخدام العنف والنزاع المسلح والذي تسبب في عواقب وخيمة على الحزبين وكل الحركة الديمقراطية الكردستانية والوضع في العراق لاسيما في السنوات الأولى من ثمانينيات القرن الماضي، ومن ثم في عامي ١٩٩٥/١٩٩٦.

وإذا كان الصراع المسلح قد توقف كلية على وفق اتفاق ١٩٩٨ بين الحزبين وبوساطة أمريكية، فأن الصراع السياسي والإعلامي ما يزال يقلق الحالة في الإقليم ويضعف قدرتهم على تحقيق ما يطمح له الشعب الكردي.

إن هذا النوع من الصراع الجاري لا يعبر عن حالة مدنية ومجتمع مدني، بل هو من تراث الماضي العشائري الذي انتقل بحكم واقع وطبيعة المجتمع إلى الأحزاب التي هي ظاهرة مدنية وحضارية عموماً.

والاختلاف لا يبدو في المناهج الفكرية والسياسية، بل في المصالح الذاتية وفي حالات الكراهية وروح الانتقام، وهي المتحكمة حالياً في هذا الصراع، شئنا ذلك أم أبينا الاعتراف به!

منذ سنوات قبل إسقاط الدكتاتورية الغاشمة لوحظ وجود محاولات ملموسة للابتعاد عن الحركة الديمقراطية في العراق وتأسيس تحالفات مع القوى الإسلامية السياسية والقوى المحافظة.

وقد تجلى هذا الاتجاه ليس بالابتعاد عن الحركة الديمقراطية واليسارية العراقية فحسب، بل وأحياناً إعلان بعض المسؤولين البارزين بأن ما يجري في العراق لا يهم الكرد والإقليم بل يهمهم ما يجري في الإقليم فقط، وكأن الإقليم لم يعد جزءاً من الدولة العراقية رسمياً وعلى وفق الدستور العراقي ودستور كردستان العراق.

إن الابتعاد عن المساهمة الجادة والمسؤولة في سياسة الدولة الاتحادية من مواقع الديمقراطية والمشاركة في حل المعالجات للتخلص من النظام السياسي الطائفي والفاسد ضرورة ملحة وبغير ذلك يكون خطأً فادحاً يجلب الضرر للجميع، كما أرى في هذا الموقف خللاً في التفكير الواقعي والعملي للحالة العراقية عموماً والحالة الكردستانية العراقية خصوصاً، إذ ما يجري في العراق سلباً أو إيجاباً يؤثر مباشرة على الشعب الكردي وعموم القوميات الأخرى في الإقليم، كما إن ما يجري في الإقليم يؤثر مباشرة على الوضع في العراق كله.

> **"ما يجري في الإقليم يؤثر مباشرة على الوضع في العراق كله"**

لقد لعب الشعب الكردي وقواه الديمقراطية الشعبية في النضال من أجل الحقوق القومية والحياة الديمقراطية دوراً بارزاً ومهماً، وأحياناً غير قليلة طليعياً، وهو ما نفتقده اليوم، كما افتقدنا دور بقية القوميات، لاسيما العرب في النضال منذ إسقاط الدكتاتورية الغاشمة، إلى أن تفجرت انتفاضته الشبابية والشعبية البارزة المناهضة لا للحكومة فحسب، بل وضد النظام

الطائفي الفاسد.

إن ما يهما هنا أن يستعيد الشعب الكردي دوره في التأثير على سياسات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم للدفع باتجاه النضال المشترك لكل القوميات لصالح التغيير الديمقراطي وضد التمييز والفساد من جهة، ومن أجل حل المشكلات القائمة بين الحكومتين لصالح الشعبين وبقية القوميات من جهة ثانية.

كما هو معروف لمن يتابع مواقفي الفكرية والسياسية منذ أكثر من ستة عقود، ولم أخف ذلك يوماً، بأني أقف بوضوح إلى جانب حق تقرير المصير للشعب الكردي، بما في ذلك حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة.

وهذا الموقف يجده القراء والقارئات في أدبيات الحزب الشيوعي العراقي أيضاً وفي الكتب التي أصدرتها والتي تبحث في هذا الموضوع. كما عبَّرت عن رأيي الصريح في قرار إجراء الاستفتاء في الإقليم في اجتماع عقد في السليمانية قبل الاستفتاء بقليل: «إن من حق الشعب الكردي إجراء الاستفتاء متى يشاء من حيث المبدأ، ولكن أرى ضرورة تأجيله حالياً، إذ إن الأوضاع غير ممكنة وغير مساعدة على تطبيقه على المستويات المحلية والإقليمية والدولية». وقد رفض هذا الرأي وهو من حقهم ذلك. وقد عبَّر الشعب الكردي بنسبة تزيد عن ٩٥٪ إلى جانب موضوع الاستقلال ولم يكن هذه النتيجة مفاجأة لي وللكثير من العرب. ولكن الاستفتاء أوجد أوضاعاً جديدة أكثر تعقيداً ويمكن متابعتها اليوم بشكل واضح.

إن استمرار الخلافات بين الأحزاب السياسية الكردستانية وبالطريقة الجارية حالياً أولاً، واستمرار التباعد بين الحركة الديمقراطية الكردستانية والحركة الديمقراطية العربية أو العراقية عموماً ثانياً، سيكون لهما مجموعة من الآثار السلبية على مجمل الوضع في العراق وعلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أتمنى على الأصدقاء الكرد، على الشعب الكردي وشعب كردستان العراق عموما، أن يعيدوا النظر بما يسهم في تعزيز وحدتهم الوطنية الكردستانية أولاً، ووحدة القوى الديمقراطية وعموم الشعب العراقي بكل قومياته وأتباع دياناته ومذاهبه الدينية والفكرية الديمقراطية ثانياً، بما يسهم في تحقيق مصالح الشعبين القوميات الأخرى دون استثناء. إن مبدأ المواطنية العراقية الموحدة والمتساوية يعزز من النضال المشترك، كما لا يخل بالهويات الفرعية لكل قومية من القوميات في العراق، بل هي محترمة ولها حقوقها القومية المشروعة والعادلة ومنها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

> **لعب الشعب الكردي دورا مهما في النضال من أجل الديمقراطية**

*مقال خص به المفكر الراحل يومية «الانصات المركزي» قبل رحيله

ساطع راجي

لعبة الانتخابات والحكومات

نعيش منذ أشهر حالة عامة من خداع الذات تتمثل بإدعاء الصدمة والملل والغضب من تأخر تشكيل الحكومة الجديدة وخرق التوقيتات الدستورية والأعراف الديمقراطية، وهذه الحالة تمكنت من إشاعتها أحزاب السلطة وإعلامها، رغم انها أسست لهذه الخروق ولمنهج المماطلة القائم على الضغط والتفاوض المفتوح.

في معظم الحكومات السابقة كانت عملية الاتفاق على تشكيل الحكومة تمتد لأشهر وفي كل مرة يتم خرق الدستور والاعراف الديمقراطية والتلاعب بمشاعر ومطالب المواطنين، حكومة المالكي الأولى مثلا تشكلت في ٢٠ أيار ٢٠٠٦ رغم أن انتخابات البرلمان جرت في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، أي استغرق التشكيل

> المطلوب راهنا، عدم الاستسلام لهذا الإغراق بالمعارك الوهمية

حوالي ٧ أشهر، وبينما جرت انتخابات ٢٠١٠ في ٧ آذار، فإن حكومة المالكي الثانية تشكلت في ٢٢ كانون الاول، أي استغرقت ١٠ أشهر، وانتخابات ٢٠١٤ جرت في ٣٠ نيسان، ونالت حكومة حيدر العبادي ثقة البرلمان في ٨ أيلول ٢٠١٤، أكثر من أربعة أشهر، والانتخابات التي أُقيمت في ١٢ أيار ٢٠١٨ أنتجت حكومة عادل عبدالمهدي التي حازت الثقة في ٢٤ تشرين الاول ٢٠١٨، حوالي ٦ أشهر، ومعظم الحكومات كانت منقوصة التشكيل واستغرقت أسابيع اخرى للاكتمال، كما تجاوز تشكيل الحكومة الحالية وعمليات التكليف المتتالية بعد استقالة عبدالمهدي التوقيتات الدستورية.

معظم الأشهر الفاصلة بين الانتخابات وتشكيل الحكومات كانت تقضى في الطعونات بالنتائج او التفسيرات القضائية للنصوص الدستورية وفي الخلافات الشيعية على المرشحين لرئاسة الوزراء، وتمَّ طرح أنواع من الألاعيب والخدع منها "مجلس السياسات" لإنتاج تسويات هشة، وكان التهديد بالاقتتال الشيعي او الطائفي مطروحا دائما، وقد حدث في نطاق مصغر أكثر من مرة، وتاريخ السجال بين القوى الشيعية حافلٌ بالتصلب في المواقف والتراجع عنها وحافل أيضا بالتلاعب اللغوي الذي يعتمد فكرة "تغيير العنوان لتغيير الحكم"، فالتركيبات السلطوية نفسها تمنح أسماء جديدة مثل أي منتج يراد اعادة تسويقه لنحتفل في النهاية بتشكيل الحكومة وكأنه الهدف الوحيد لجميع المواطنين، صارت الحكومة هدفا وليست انجازاتها!.

نتيجة هذا التاريخ، أن المنظومة السياسية تعيد ضخ الدماء في جسدها عبر عمليات الإلهاء والتضليل وافتعال المعارك والاتفاقات، وفي كل مرة يقال إن المعركة هذه المرة حاسمة وسيخرج الشعب من الظلمات إلى النور، لكن حتى لو انتصر جزء من النظام على جزء آخر منه فإن المنتصر لن ينسى المهزوم، بل سيحمله معه ويعيد تبييض وجهه لأنهما توأم غير قابل للانفصال، والمهزوم في أسوأ الحالات خصم مقبول جزئيا وخير من خصم مرفوض كليا.

المطلوب راهنا، عدم الاستسلام لهذا الإغراق بالمعارك الوهمية بين الاخوة الاعداء التي لن تكون لها نتائج حاسمة ولن تخرج البلاد من أزماتها، بل التركيز على ما يريد ان يفعله كل طرف بعد تسلم السلطة عدا الرجوع إلى خلافاته مع إخوته على حصص الارث، الذي ظهر فجأة.

*الحوار المتمدن

مصطفى فحص:

العراق.. هل هناك فرصة؟

الحديث عن إمكانية الحل القريب لأزمة السلطة في العراق أشبه بأحجية تحتاج الى عرافين لفكفكة رموزها التي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، وبات التعقيد يفرض على الجميع، داخليا وخارجيا، التعامل مع الانسداد كواقع سياسي يمكن التعايش معه لمدة غير محدودة، رغم ما يحمله هذا الجمود من مخاطر الاشتباك أو الاحتكاكات الخشنة.

ولكن يبدو حتى الآن أن القوى المتصارعة لا تزال تمسك نوعا ما بمستوى الصراع، و تتلافى انتقاله إلى الشارع الذي قد يتحول لفوضى تؤدي إلى العنف.

ولكن هذا الانسداد واستمراره، وإن كان مسيطرا على مساره «حتى الآن»، إلا أنه في النهاية يؤكد ما يحدث منذ انتفاضة تشرين ٢٠١٩، ومـرورا بنتائج الانتخابات وصولا إلى شبه انعدام فرص التسوية بين الكتلة البرلمانية خصوصا الشيعية.

فالأزمة لم تعد محصورة فقط بإعادة ترتيب السلطة داخل ما كان يعرف بـ «البيوتات السياسية»، بل الأزمة الجوهرية هي في النظام، ومهما حاولت طبقة ٢٠٠٣ السياسية تجنب هذا الواقع حتى لا تخسر مواقعها ومكاسبها، إلا أن مكابَرتَها وصلت أيضا إلى حائط مسدود.

في المسألة العراقية يرتبط الداخل بالخارج، فالأول يشهد انكماشا في الأداء الحكومي والتشريعي والسياسي، إضافة إلى تشظّ يصعب فيه الوصول إلى

نقطة تقاطعات تجمع المنقسمين أفقيا وعموديا.

أما الخارج فهو في مرحلة خلط أوراق إقليمية ودولية، ستترك تأثيراتها على العراق المتشظي أو المتماسك، فقد تستعد الدول الكبرى العالمية والدول المؤثرة إقليميا إلى تحديد خياراتها الخاصة والعامة إقليما ودوليا، والتي قد تستخدم العراق إما في مناكفاتها أو تسوياتها، ولكن مع الانسداد العراقي الداخلي ستُفرَض مصلحة الخارج على الداخل، ما يعني أنه حتى لو حلت وانفرجت في الخارج فإن الداخل العراقي سيبقى مسدودا، حيث يمكن القول إن العطب العراقي بات ذاتيا.

وفرَض غزو أوكرانيا وفشلُ التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والولايات المتحدة، حتى الآن، إعادة تموضعات دولية سياسية واستراتيجية واقتصادية، والتي تحولت إلى جوهر الصراع مع موسكو.

هذه التغيرات الثلاثية دفعت بالإدارة الامريكية الى الحد من ميوعتها في التعامل مع قضايا المنطقة، وإعادة قراءة جميع مواقفها، ما انعكس مباشرة على الاتفاق النووي مع إيران، الذي كان قاب قوسين أو أدنى من التوقيع قبل أن يشن فلادمير بوتين مغامرته الأوكرانية.

فهذه المغامرة كشفت حجم حاجة العالم إلى موارد الطاقة في دول الخليج العربي التي انتهزت لحظة الحاجة الامريكية والغربية لثرواتها، فذهبت إلى عملية مقايضة بين الثروة والمصالح.

ويبدو أن تلك الدول نجحت في انتزاع اعتراف امريكي غربي بمصالحها، وهذه لم تزل فرصة للعراق سانحة إذا أراد أن يكون جزءا من تحولات عاملية كبرى، لا تفرِض عليه تموضعا أو انتقالا كاملا من معسكر إلى آخر، فهو نفسه غير قادر على التوجه شرقا وليست لديه الإمكانيات للالتحاق غربا، ولكن أمامه فرصة للاستفادة من هذه المنافسة بين الدول الكبرى الفاعلة التي اعترفت بضرورة أقلمة بعض السياسات الدولية.

إذا كان الرئيس الامريكي في طريقه إلى المنطقة، ليعيد المياه إلى مجاريها مع حلفائه العرب التقليديين والبحث معهم في المصالح المشتركة، مع استمرار الحوار الإيراني السعودي في بغداد، فإن بقاء العراق، أقله اقتصاديا، خارج المتحولات الكبرى جريمة جديدة ترتكبها الطبقة السياسية بحق الدولة والشعب.

> **الأزمة لم تعد محصورة فقط بإعادة ترتيب السلطة داخليا**

بالأخص مع احتمال عقد الرئيس الامريكي الذي يعرف العراق جيدا واعتاد على زيارته، عدة قمم وهو يحمل في جعبته محفزات لكل دول المنطقة من أجل رفع إنتاجها من النفط، والذي لن يكون من دون مقابل سياسي.

وبالتالي فإن بقاء الانسداد وعدم التوصل إلى تسوية والنزاع بين مؤسسات الدولة حول الصلاحيات والخلافات ما بين السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية، سيجعل التفاهم مع بغداد شبه مستحيل وسيضيع آخر الفرص.

*موقع فضائية «الحرة»الامريكية

القاضي وائل ثابت كاظم الطائي :

طفل الشوارع من التشرد إلى الانحراف ثم الجنوح

تمهيد :من السلوكيات الاجتماعية الخاطئة والتي نراها في كل يوم نشاهدها صباحاً ومساءاً عند تقاطع الشوارع وفي مداخل الجسور والبنايات وفي الأسواق والعيادات الطبية وفي الأماكن المزدحمة الأخرى أطفال بعمر الزهور لا يتجاوز أكبرهم الثالثة أو الرابعة عشر من العمر أحدهم يحمل بيده قطع القماش الصغيرة وآخر يقوم في غسل زجاج السيارات فهو يحمل رشاش الماء والماسحة الصغيرة ويباشر عمله دون أن يكلف بذلك , وآخر في لهيب الحر يحمل قناني الماء وآخر وبشكل صريح يستجدي المال ويلفت الانتباه بمنظره الكئيب وكلمات الاستجداء التي تخرج من فمه , أن هذه الظاهرة نسميها بـ (ظاهرة طفل الشوارع) , فما هي أسباب هذه الظاهرة ؟ وما هي الآثار الناتجة عنها ؟ وكيفية معالجتها , كل ذلك نوجزه من خلال النقاط الآتية :

أولاً : أسباب هذه الظاهرة :

هناك أسباب كثيرة متداخلة مع بعضها البعض من رحمها ولد طفل الشوارع في مقدمتها الفقر الناتج عن قلة الموارد وعدم توافر فرص العمل وارتفاع الأسعار والأزمات الاقتصادية والتقلبات في قيمة العملة والحروب والكوارث وعدم العناية بالتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية , كل ذلك كان له انعكاساته على الأسرة وعلى المجتمع , ونتيجة لذلك فأن الأسرة الفقيرة , وبقصد تأمين موارد للعيش , تدفع بأولادها الصغار إلى الشارع

لممارسة التسول .

ومن الأسباب الأخرى لانتشار هذه الظاهرة هو التفكك الأسري نتيجة لانتشار حالات الطلاق وزيادة حالات اليتم وفقدان البيئة الأسرية الآمنة والصالحة للعيش واستبدالها بأخرى حيث الشارع والمحلات العامة والتقاطعات وغيرها والتي أدت إلى حالات التشرد والانحراف لدى الأطفال ودفعت بهم إلى الجريمة .

أن الأسرة التي أصابها التفكك أو تلك التي فقدت مُعيلها تدفع بأطفالها إلى الشارع وتحرمهم من فرصة التعليم , فالطفل يجد نفسه في بيئة غير صالحة وفي مكان لا يتلائم مع مرحلته العمرية يكتسب من خلاله العادات السيئة والسلوك المنحرف مما يجعله قريباً من ظاهرة الجنوح .

وقد يكون الكسب المالي والربح الوفير الذي يحصل عليه المتسول سبباً فعالاً في بقاء ظاهرة طفل الشوارع , ففي اغلب الأحيان يكون الحصول على المال دافع للاعتياد على هذا السلوك حتى يصبح مدمناً له ومحترفاً بأدائه كما يدمن الشخص المتعاطي المخدرات أو الكحول , فلا يستطيع مغادرة هذه السلوكية الاجتماعية الخاطئة التي بدأت تدر عليه بأموال وفيرة يستغلها في ارتياد أماكن اللهو وأماكن تعاطي الخمور وغيرها من المفاسد الأخرى .

ومن الأسباب الرئيسية في ظهور وبقاء واستمرار هذه الظاهرة هو غياب دور الدولة وتقصيرها في مسؤولياتها تجاه هذه الشريحة فعدم خلق فرص العمل والقضاء على البطالة وخلق موارد معيشة للأسرة يحول دون تفككها أو ضياعها وتشرد أفرادها , يزيد المشكلة تعقيداً .

أن دوائر الدولة المعنية في الضمان وللرعاية الاجتماعية أصبحت في حال غير قادرة على تشخيص الإنسان الفقير والأسر الضعيفة من غيرها ممن يدعون الفقر وهذا انعكس بسلبياته على استمرار حالة الفقر التي يعتبرها علماء الاجتماع السبب الرئيسي في ظهور ظاهرة طفل الشوارع .

ثانيا: الآثار السلبية لظاهرة طفل الشوارع :

أن ظاهرة طفل الشوارع تمتد آثارها السلبية على الطفل وعلى المجتمع , فهي تولد نتائج غير مرضية ووخيمة على المستوى الشخصي وعلى المستوى المجتمعي , أما على المستوى الشخصي فأن هذه الظاهرة هي الرافد الأساسي لحالات التشرد والانحراف التي يعاني منها الأطفال بعد أن فقدوا البيئة الاجتماعية الصحيحة التي كان ينبغي أن يعيشوا في ظلالها , وإن الأسرة كما تكون سبباً في بناء شخصيه ناجحة قد تكون سبباً في فشل هذه الشخصية وتكون المسؤولة عما يصيبها من انحراف في السلوك نتيجةً لخروج الأطفال من البيت تحت وطأة الحاجة أو هروباً من المشاكل التي تحدث بين الأب والأم أو لأسباب أخرى .

إن هذه الظاهرة تؤدي إلى التشرد ومن ثم إلى الانحراف ومن ثم إلى الجنوح والإجرام , وقد أيدت الدراسات أن معظم الأطفال المنحرفين إنما أتوا من أسر متصدعة نتيجةً لحالات الطلاق أو لحالات اليتم .

أما الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المستوى المجتمعي فتبرز من خلال صناعة جيل من العاطلين أو

المنحرفين أو المجرمين , وقد لوحظ أن معظم المجتمعات غير المتقدمة تعاني من حالة الجانحين الذين لم يلقوا العناية الكافية من أسرهم ومن الدولة , فأصبحوا عناصر غير فعالة في المجتمع , ولعل إحصائية عن المودعين في الإصلاحيات والسجون يعطينا هذه النتيجة .

ثالثاً: المعالجات :

أن البيئة التي يعيش فيها طفل الشوارع هي بيئة فاسدة تساهم في بناء شخصية سلبية ومع الأيام القادمة تكون شخصية مرفوضة من محيطها الاجتماعي , فكيف نستطيع معالجة هذه الظاهرة وما هي الوسائل لتحقيق هذه الغاية ؟

إن الإجابة على هذا السؤال يكون مدخله من خلال المعالجات القانونية التي وضعها المشرع للوقوف ضد هذه الظاهرة , ومن خلال استقراء نصوص قانون رعاية الأحداث يمكن أن نوجز المعالجات القانونية بالنقاط الآتية :

المعالجة الأولى :

تسليم الطفل المتشرد إلى وليه ،إن المادة (٢٦/أولاً/أ) من قانون رعاية الأحداث نصت على تسليم الطفل المتشرد أو المنحرف إلى ولي أمره مشفوعاً بالتوصيات التي تقررها المحكمة على ضوء نتائج البحث الاجتماعي الصادرة من مكتب الدراسة الشخصية .

وهذه المعالجة لا يكون لها أي أثر خصوصاً وأن الأسباب التي أدت إلى حالة التشرد والانحراف ناتجة عن تفكك الأسرة وعدم وجود الولي القادر على تربية ورعاية شؤون أسرته , بل أن بعض الأسر هي التي تدفع بأبنائها إلى ممارسة مظاهر التشرد والانحراف بغية الحصول على المال .

المعالجة الثانية :

هو إيداع الطفل في دور الدولة المخصصة لمثل هذه الحالات والتابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهذه الدور يحكمها قانون الرعاية الاجتماعية النافذ .

أن هذه المعالجة هي الأكثر نجاحاً متى ما استوفت شروطها ووسائلها والمتمثلة بوجود أماكن ودور متخصصة يسودها الإخلاص في العمل والجدية في التعامل مع الأطفال المودعين مع توفير كافة الوسائل التي تنقلهم إلى بيئة اجتماعية صالحة .

* رئيس محكمة أحداث بابل
*مجلس القضاء العراقي

ردا على التهديدات التركية ..

الإدارة الذاتية: سنحمي وندافع عن مكتسبات شعبنا

بيان إلى الرأي العام

تسعى الدولة التركية إلى خلق المزيد من الفوضى في سوريا وفي المنطقة عموماً, حيث وبعد أكثر من ١٠ سنوات من التدخل التركي في الأزمة السورية, والذي أدّى إلى نشر الفوضى وتكريس الاحتلال ودعم الإرهاب والتقسيم, وكذلك فرض ثقافة تركيّة دخيلة على المجتمع السوري, اليوم تسعى تركيا إلى توسيع رقعة احتلالها من خلال التهديد المباشر بالهجوم والتوغّل في مسافة ٣٠ كيلومترا على الحدود السورية الشمالية في مناطق الإدارة الذاتية.

بطبيعة الحال, هذه الحجج الواهية التي تتحدث عنها تركيا من قبيل المنطقة الآمنة وإعـادة اللاجئين, عمليّاً هي مخاطر حقيقية

> ستجد كل التنظيمات الإرهابية في المنطقة التي تريد تركيا التوغل فيها ملاذاً آمناً لنشاطاتها

كبيرة ضد سوريا وضد شعبها وضد مستقبل الحل والتوافق السوري؛ كذلك توضّح هدف تركيا العلني في تغيير هوية المناطق التاريخية على الحدود السورية, وتفريغها من سُكّانها على غرار ما حدث في عفرين ورأس العين – سري كانيية وتل أبيض- كري سبي, وكذلك رغبة تركيا في تغيير ديموغرافي على مستوى الهوية السكانيّة كلها.

وسيكون لهذه السياسة تداعيات خطيرة في مسألة التطهير العرقي وخلق صراع طويل الأمد بين مكونات المنطقة, ما يهدد مستقبلها.

دون شك ستجد كل التنظيمات الإرهابية وفروعها, هذه المنطقة التي تريد تركيا التوغل فيها ملاذاً آمناً لنشاطاتها, كما هو الحال اليوم في مناطق الاحتلال التركي التي تحوّلت لمرتعٍ كبير لكل المرتزقة والدواعش الذين هربوا وغيّروا أسماءهم وهوياتهم.

أيضاً ستَعطي هذه الممارسات التركية في المنطقة فُرصةً لهروب الآلاف من عوائل داعش وإرهابييها, وبالتالي سيتم تحقيق أهداف داعش في العودة من جديد, وتحقيق ما عجز عنه في سجن الصناعة في الحسكة؛ ناهيكم عن حجم انتشاره وبالتالي تشكيل مخاطر كبيرة على العالم برمّته.

كذلك تخرق تركيا الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمنطقة, بينها وبين روسيا من جهة وبينها وبين أمريكا من جهة أخرى, وهذا يُعطي إشارة بعدم إعطاء تركيا أية اعتباراتٍ للاتفاق, ما يؤكد خروجها قانونياً عن مساراتٍ عدة, وبالتالي لن تقف عند حدّ معين في حال السماح لها بأي عمل عسكري، حيث ستكون هناك تداعيات أيضاً على مصادر العيش وعلى المياه والزراعة, لأن تركيا تمارس الإبادة بشتّى الوسائل والدليل أنها ومنذ احتلال سري كانيه- رأس العين مارست حرب المياه ضد أكثر من مليون إنسان يعيشون على أطراف الخابور وصولاً إلى الحسكة.

هذه الأهداف التركيّة تلتقي مع حالة الوضع الداخلي التركي المتأزّم, بالإضافة إلى السياسة التركية التي أدت حتى الآن إلى المزيد من الضغط على تركيا, بفعل ممارساتها التي تتعارض بشكل عام مع الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي, لذا يعمل أردوغان اليوم إلى إلهاء الرأي العام التركي وتوجيه أنظاره إلى مخاطر افتراضية, كما يتحدث أردوغان عن حماية الأمن القومي التركي دون شك الدور التركي في سوريا وبشكل علني أدّى

> نطالب المجتمع الدولي بضرورة التحرك لمنع هذه التهديدات التركية

إلى تفاقم الوضع السوري وكان واضحاً في دعم الإرهاب واليوم, العمليات التركية التي يلوح بها أردوغان لا تصب إلا في مصلحة داعش, وجميع المرتزقة المدعومين من تركيا, وتعتبر تهديداً كبيراً على وحدةِ سوريا.

في الوقت الذي ندينُ نحنُ الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا هكذا تهديدات, فإننا نطالب المجتمع الدولي بضرورة التحرك لمنع هذه التهديدات, وهذه اللهجة التركية, كذلك نُطالب مؤسسات الأمم المتحدة, بأن تقوم بمسؤولياتها حيال الانتهاكات والممارسات التي تفعلها تركيا في سوريا, وكذلك نؤكد على ضـرورةِ أن تقوم الجهات الضامنة لعمليات وقف إطـلاق النار بمسؤولياتها في سوريا, والعمل على وضعِ حدٍ لهذه الممارسات التركية, مع ضرورة وجود قوات أممية بقرار أممي تردع تركيا عن استفزازاتها.

أيضاً نتوجّه إلى عموم أبناء الشعب السوري وإلـى مكونات شمال وشـرق سوريا, بضرورة التكاتف والتماسك والوحدة في وجه مخاطر العدوان التركي على سوريا, وكذلك الوقوف صفاً واحداً أمام العدوان التركي والسياسة التركية, والعمل معاً على تحرير المناطق المحتلة من تركيا ومنعها من تمرير سياساتها العدوانية والإبادية بحق الشعب السوري.

كذلك نؤكد في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا, أننا سنقوم وبكل إمكانياتنا بالدفاع عن مكاسب شعبنا ومبادئ ثورته الديمقراطية, ولن نقبل هكذا سياسات احتلالية من تركيا ومرتزقتها, وسنستمر في الدفاع عن مناطقنا, ولن نسمح بأن تقوم تركيا بتوفير المناخ من جديد من أجل عودة داعش وتهديد الأمن والاستقرار في مناطقنا, ونهيب بأبناء شعبنا بمختلف مكوناته على تبني خيار المقاومة, ضد كل من يريد الاعتداء على ما حققه شعبنا بفضل تضحياته الكبيرة. مؤكدين بأن تركيا خطر كبير على ما تحقق من نصر على داعش, لذا فإن الخطر لن يتوقف عند حدود شمال وشرق سوريا, بل سيكون حزاماً نارياً يُعيد عهد العثمانيين من جديد وبالتالي يمثل خطرا واضحا على سوريا والمنطقة والعالم بأسره.

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
٢٩ أيار ٢٠٢٢

الاتحاد الأوروبي يرفض الانتهاكات التركية و اردوغان: لا ننتظر إذن أحد

*المرصد-فريق الرصد والمتابعة

جددت تركيا عزمها على المضي قدماً في تنفيذ عملية عسكرية في شمال سوريا تستهدف وحدات حماية الشعب الكردية، أكبر مكونات تحالف قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، دون انتظار إذن من أحد.

فيما انضمت روسيا إلى الولايات المتحدة في تحذير أنقرة من عدم الالتزام بالاتفاقات التي وقعت في عام ٢٠١٩ وتوقفت بمقتضاها عملية «نبع السلام» العسكرية التركية في شرق الفرات.

وقال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إن بلاده لا تأخذ إذناً من أحد لمكافحة الإرهاب، وستتدبر أمرها، حال عدم قيام الولايات المتحدة بما يتعين عليها بهذا الخصوص. وشدد إردوغان، في تصريحات لصحافيين رافقوه في رحلة عودته من أذربيجان نشرت (الأحد)، على «عزم تركيا مواصلة مكافحة الإرهاب»، قائلاً إنه لا يمكننا ترك أدنى هجوم يتم شنه على تركيا من شمال سوريا دون رد... هناك بؤر تتركز فيها «التنظيمات الإرهابية» المعروفة شمال سوريا، في إشارة إلى وحدات الشعب الكردية، التي تعتبرها تركيا امتداداً لحزب العمال الكردستاني، المصنف لديها منظمة إرهابية، في سوريا.

ولمح إردوغان إلى أن بلاده ستطلق العملية العسكرية في أي وقت، قائلاً إن تلك التنظيمات تنشط في مناطق تمتد من شمال شرقي إلى شمال غربي سوريا، في إشارة إلى نطاق مكاني واسع يمكن أن تنفذ فيه العملية المحتملة. وعبر الرئيس التركي عن أسفه لمواصلة قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة، تزويد «قسد» بالأسلحة والعتاد والذخيرة، قائلاً إن الولايات المتحدة، أرسلت آلاف الشاحنات المحملة بالأسلحة والذخيرة إلى العمال الكردستاني والوحدات الكردية، وإن تركيا لا يمكنها تجاهل هذه الحقائق، وإن العمليات ضد العمال الكردستاني وتفرعاته في شمال سوريا (الوحدات الكردية)، باتت أكثر إلحاحاً وأهمية من العمليات التي تنفذها تركيا ضد العمال الكردستاني في شمال العراق. وأضاف إردوغان: «كما أقول دائماً سنباغتهم ذات ليلة ولا بد لنا من القيام بذلك».

اردوغان :سنتدبر أمرنا

وعما إذا كان هناك تواصل مع الولايات المتحدة بشأن العملية العسكرية المحتملة، قال إردوغان: «قبل كل شيء يتعين على الجميع القيام بما يترتب عليه بخصوص هذه المواضيع... إذا كانت الولايات المتحدة لا تقوم بما يترتب عليها في مكافحة الإرهاب فماذا سنفعل؟ سنتدبر أمرنا، فلا يمكن محاربة الإرهاب عبر أخذ إذن من أحد».

كان إردوغان، قد قال الاثنين الماضي: «سنبدأ قريباً باتخاذ خطوات تتعلق بالجزء المتبقي من الأعمال التي بدأناها لإنشاء مناطق آمنة على عمق ٣٠ كيلومتراً على طول حدودنا الجنوبية مع سوريا». والثلاثاء، أعربت الولايات المتحدة، على لسان المتحدث باسم الخارجية الامريكية نيد برايس عن «قلق بالغ»، قائلاً: «إننا ندين أي تصعيد، ونؤيّد الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار الراهنة»، محذراً من أن أي عملية عسكرية تركية ستشكل خطراً على القوات الامريكية

وعلى عملية مكافحة تنظيم «داعش» الإرهابي.

وأبلغ إردوغان اعتصام أمهات ديار بكر عبر اتصال هاتفي وجهه إلى فعالية أقيمت بمناسبة مرور ألف يوم على اعتصام الأمهات والأسر ضد الإرهاب في ولاية «دياربكر» جنوب شرقي البلاد، أن تركيا عازمة على استكمال «الحزام الأمني»، الذي تعمل على إقامته على طول حدودها مع سوريا في أسرع وقت ممكن.

موقف الاتحاد الأوروبي من الانتهاكات التركية

الى ذلك كشف مسؤول أوروبي بارز أن موقف الاتحاد الأوروبي من الانتهاكات التركية عبر خطتها الأخيرة بإعادة اللاجئين إلى سوريا إضافة لتهديداتها بشن عملية عسكرية جديدة إضافة لموقفهم الذي لم يتغير من رئيس النظام السوري بشار الأسد، لافتاً إلى ألا تطبيع معه في ظل عدم وجود أي أفق للحل بسوريا.

جاء ذلك في مقابلة مطولة مع قناة العربية ، حيث أشار إلى رفضه أي محاولات تستهدف التغيير الديمغرافي في سوريا. وتطرق أيضاً إلى الملف اللبناني، مشدداً على ضرورة تشكيل حكومة جديدة سريعاً في لبنان.

كما أعرب المتحدث عن قلقه إزاء الوضع في شمال وشرق سوريا، مؤكداً أن "الاتحاد يدعم جهود تحقيق الاستقرار، فهو يوفر من خلال شركائه، الغذاء والمياه والمرافق الصحية والنظافة العامة وخدمات الحماية للأطفال المعرضين للخطر في مركز الحوري ومقر وحدات حماية المرأة".

أما عن الخطة التركية الهادفة لبناء آلاف المستوطنات السكنية في شمال سوريا لإعادة اللاجئين السوريين، فأوضح على أن "الاتحاد الأوروبي يلتزم بوحدة وسيادة وسلامة أراضي الدولة السورية، التي لا يمكن ضمانها إلا من خلال انتقال سياسي حقيقي، ونرفض أي محاولة للهندسة الاجتماعية والديموغرافية في أي جزء من سوريا".

إلى ذلك، شدد على أن الموقف الأوروبي بشأن سوريا لا يزال ثابتاً، فلا يمكن التطبيع أو رفع العقوبات عن النظام السوري أو إعادة الإعمار حتى ينخرط النظام في عملية انتقال سياسي والتنفيذ الكامل للقرار الأممي ٢٢٥٤، لكن مع ذلك، أشار إلى أن "الاتحاد لديه برنامج يشمل إعادة تأهيل المدارس ودعم سبل العيش وبناء القدرات".

طهران: معالجة مخاوف تركيا باحترام وحدة سوريا

الى ذلك قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية إيران تعارض أي عمل عسكري واستخدام القوة على أراضي دول أخرى من أجل حل الخلافات بينها.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية سعيد خطيب زاده ، ردا على سؤال حول احتمال هجوم عسكري تركي على الحدود السورية والعراقية، ان إيران تعارض أي عمل عسكري واستخدام القوة على أراضي دول أخرى من أجل حل الخلافات بينها. واصفا ذلك بانتهاك لسلامة أراضي هذه الدول وسيادتها الوطنية، مما يعقد الوضع ويزيد من التوترات.

وأضاف خطيب زاده: «إن الجمهورية الإسلامية الايرانية بينما تتفهم مخاوف تركيا الأمنية، فإن السبيل الوحيد لمعالجة هذه المخاوف هو الحوار ، واحترام الاتفاقات الثنائية مع الجيران، وكذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية أستانا، واحترام سلامة أراضي سوريا ووحدتها وسيادتها الوطنية.

واضاف خطيب زاده ان تجربة السنوات القليلة الماضية أظهرت أن العمل العسكري في دول أخرى لم يساعد في حل المشاكل بينهم فحسب، بل كان له أيضًا عواقب إنسانية مقلقة وسيؤدي إلى تعقيد الوضع في المنطقة».

ودعا المتحدث باسم وزارة الخارجية الدول الصديقة والدول المجاورة إلى الدخول في حوار بناء، مضيفا إن الجمهورية الإسلامية الايرانية مستعدة لبذل جهودا لحل هذه المشكلة كما في الماضي لمنع تصعيد الأزمة وأي صراع يكون ضحاياه مدنيين.

د.محمد نور الدين:

لماذا «المنطقة الآمنة» في شمال سوريا؟

من جديد عاد الحديث عن عملية عسكرية تركية محتملة في شمال سوريا. المسألة بدأت بعدما صرح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغـان، بأن الجيش التركي سوف يقوم بعملية عسكرية تستهدف المناطق «الناقصة» من عملية «نبع السلام» التي جرت في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، واحتلت خلالها تركيا المنطقة الواقعة بين تل أبيض ورأس العين، بعمق متفاوت يصل أحياناً إلى ٣٠ كيلومتراً. لكن تركيا أصبحت تهدد من وقت لآخر باحتلال مناطق توجد فيها عناصر قوات الحماية الكردية وتقع إلى الغرب من نهر الفرات، مثل تل رفعت ومنبج، وإلى الشرق منه مثل عين عيسى، وصولاً إلى القامشلي والحدود العراقية.

ذريعة تركيا كانت على الدوام أنها لن تسمح لقوات الحماية الكردية بأن تشكل «ممراً للإرهاب» في شمال سوريا على الحدود التركية، خصوصاً أنها تعتبر قوات الحماية الكردية امتداداً لحزب العمال الكردستاني.

وعلى هذا الأساس، قامت تركيا منذ عام ٢٠١٦، حتى الآن، بأربع عمليات كبيرة هي «درع الفرات» عام ٢٠١٦ واحتلت المنطقة الواقعة في مثلث جرابلس – أعزاز – الباب. والثانية «غصن الزيتون» في مطلع ٢٠١٨ واحتلت كل منطقة عفرين المحاذية للواء الإسكندرون، والثالثة «نبع السلام» واحتلت في أكتوبر ٢٠٢٠ مناطق واسعة شرق الفرات بين تل الأبيض ورأس العين. أما الرابعة فهي «درع الصحراء»، وهي أقل حجماً من سابقاتها، واستهدفت مواقع للجيش السوري واشتبكت مع القوات والطيران الروسية، وانتهت باتفاقية ٥ مارس/ آذار التي لم ينفذ منها شيء.

كانت حجة تركيا دائماً هي تنظيف كل هذه المناطق من العناصر الكردية. لذا، فالتحرك الآن يستهدف المناطق التي بقيت خارج منطقة نبع السلام من

منبج وتل رفعت، إلى عين العرب/كوباني وعين عيسى والقامشلي، على أن يتراجع الكرد إلى عمق الفرات في الرقة، وصولاً إلى دير الزور.

لكن اليوم يضاف عامل آخر، تقف وراءه تركيا، وهو إقامة منطقة آمنة داخل سوريا على امتداد الحدود مع تركيا بعرض لا يقل عن ٤٣٠ كيلومتراً وعمق يصل إلى ٣٠ كيلومتراً، من أجل إسكان اكثر من مليون ونصف المليون لاجئ سوري يقيمون في تركيا التي تقول أن نصف مليون لاجئ قد عادوا فعلاً حتى الآن إلى المنطقة الآمنة في مثلث درع الفرات، حيث بنيت لهم المساكن الجاهزة من الباطون/الأسمنت. وتزمع تركيا توسيع مناطق البيوت الجاهزة لتتسع لهؤلاء اللاجئين.

ويبدو أن أردوغان قد أحس بمخاطر اللجوء السوري في تركيا على سلطته، إذ اتهمته المعارضة بأنه يجنس السوريين لكي يقترعوا له في الانتخابات الرئاسية بعد عام. فضلا عما يثيره اللجوء السوري من توترات اجتماعية واقتصادية مع المجتمع التركي أثرت سلباً في شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم. فأراد أردوغان أن يسحب هذه الورقة جزئياً من يد المعارضة.

لكن السؤال يبقى دائماً: لماذا التوقيت الآن لشنّ هذه العملية في وقت لا توجد أية تهديدات كردية لتركيا من سوريا؟

تتعدد أسباب التوقيت: انشغال العالم بالأزمة الأوكرانية ولا سيما روسيا التي قد تكون سحبت جزءاً من قواتها من سوريا فشعر أردوغان بأن الفرصة مؤاتية لتركيا من دون اعتراض روسي حقيقي. وهي التي حالت قبل نحو سنة دون أن ينفذ أردوغان تهديدات مشابهة، لا سيما وأن المناطق المستهدفة، بأغلبيتها تقع ضمن المراقبة الروسية ونفوذها.

استغلال تركيا طلب السويد وفنلندا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي لابتزاز الحلف وعدم استخدام الفيتو ضد السويد وفنلندا مقابل مطالب عدة، منها عدم اعتراض الولايات المتحدة على الهجوم التركي الجديد، لا سيما في حال لم تتقدم القوات التركية إلى المناطق التي توجد فيها قوات أمريكية.

لكن ما يثير التساؤل هو إنه إذا كانت تركيا تريد حلاً لمشكلة اللاجئين السوريين بإقامة منطقة آمنة، وتريد التخلص من قوات الحماية الكردية، فلماذا لا تنسق مع دمشق وتفتح حواراً معها لحل جميع مشكلات سوريا المتصلة بتركيا؟

> **لماذا التوقيت الآن لشن هذه العملية في وقت لا توجد أية تهديدات كردية؟**

ربما تكون هذه العملية تطبيقاً لخريطة الميثاق الملّي التي وضعها البرلمان التركي في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٠ وتشمل كل المنطقة من الإسكندرون إلى حلب والرقة ودير الزور وشمال العراق، وصولاً إلى الحدود الإيرانية. ومن أجل ذلك عملت تركيا على تغيير البنية الديموغرافية في كل هذه المناطق. ولا علاقة لكل هذا بمشكلة اللاجئين، ولا بالمنطقة الآمنة، ولا بقوات الحماية الكردية. عندها يمكن لأردوغان أن يخرج على الداخل التركي ممسكاً بورقة «فاتح الميثاق الملّي»، لعلها ستحمله من جديد إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات يونيو/ حزيران من العام المقبل.

*صحيفة «الخليج» الاماراتية

وائل عصام:

عملية تركيا شمال سوريا... حروب الديمغرافيا بعقلية «سيستم يوك»

تدور غايات العمليات العسكرية التي نفذتها تركيا شمال سوريا في السنوات القليلة حول محورين يهيمنان، على ما يبدو، على عقيدة الأمن القومي التركي، الأول هو المشكلة الكردية الممتدة لعقود جنوبي شرق البلاد، والمحور الثاني الحديث نسبيا هو، توطين اللاجئين السوريين الذين باتوا غير مرغوب فيهم.

ترتبط تلك القضيتان ارتباطا وثيقا بهواجس الدولة التركية القومية في عمقها، وهدفت العمليات العسكرية السابقة لمعالجتهما من خلال شن الحرب، وفق رؤية اعتمدتها تركيا منذ نحو قرن من الزمان، تقوم على التعامل مع نزاع قومي نشأ منذ تشكيل الدولة التركية بمنطق القوة العسكرية، مع مزيج من سياسات تثقيف قومي جرّمت اللغة والهوية الكردية لعقود.

وبعد عشرات السنين من الحروب التي شنتها القوات التركية وما زالت تشنها لليوم على القوى الانفصالية الكردية المسلحة، على رأسها بي كي كي، في جنوب شرق البلاد وفي شمال العراق، حطت دبابات الجيش التركي في غـزوات جديدة شمالي سوريا.. وبدأ صانعو القرار التركي يتحدثون عن مشروع مناطق يسمونها «آمنة» شمالا لإعادة النازحين السوريين، الذي تبلور بشكل واقعي مع أرقام أعلنها وزير الداخلية عن إعادة توطين نحو نصف مليون سوري في مجمعات سكنية، إلى أن أعلن الرئيس التركي أردوغان خطته بإعادة مليون

> مساران يلتقيان في مسار واحد هو التغيير الديمغرافي شمالي سوريا

سوري من تركيا إلى هذا الشريط الحدودي، وهنا يتداخل المساران، مسار مواجهة القوى الكردية جنوب الحدود التركية، ومسار التخلص من صداع النازحين السوريين، ويلتقيان في مسار واحد هو التغيير الديمغرافي شمالي سوريا، فإعادة مليون سوري عربي وزرعهم في الشمال السوري سيؤدي أولا إلى زيادة نسبة السكان العرب بشكل كبير على الكرد، وبالتالي خلخلة التركيبة السكانية وفصل التجمعات السكانية الكردية، ولو رأينا ما حصل في عفرين، لأمكن بناء تصور مستقبلي، إذ دخل الجيش التركي لمحاربة متمردين «إرهابيين» كرد، لكن النتيجة كانت هجرة معظم السكان المدنيين الكرد، وحلول سكان عرب مكانهم، من عائلات الفصائل المسلحة المنتمين في معظمهم لعشائر شرق سوريا والأقلية التركمانية كذلك، بينما بات مئات الآلاف من كرد عفرين لاجئين في الخارج، ومنهم من ذاق مرارة اللجوء في المخيمات، إذ يقطنون في ٤ مخيمات قرب حلب في منطقة الشهباء منها مخيم بردخان، هذا نموذج قد يتكرر حال تواصلت العمليات التركية شمالا، لكن ماذا كانت نتيجة عقود طويلة من الحروب ضد المسلحين الكرد داخل تركيا وشمال العراق؟ حرب جديدة شمال سوريا.

إن فرض هوية عرقية بالقوة للدول ثنائية القومية غالبا ما يفشل، بل ينعكس سلبا ويحفز الميول الانفصالية للقومية المستهدفة، هذا ما حصل مع كرد العراق بعد ٨٠ عاما من حروب مع دولة المركز العراقية العربية، وهذا ما سيتكرر في تركيا وينعكس في إذكاء المسألة الكردية، وهي أحد القضايا التي كثيرا ما أعاقت جهود تركيا في دخول الاتحاد الأوروبي، فلا يمكن في النادي الديمقراطي الأوروبي الذي يحترم التمثيل العادل لمكونات المجتمع، قبول سياسة دولة تتهم قادة أكبر الأحـزاب الكردية المنتخبة بالإرهاب، وسجنهم وهم يمثلون ملايين من الكرد الأتراك الذين صوتوا لهم في انتخابات شرعية وفق القانون التركي.

علينا أن نتذكر أن حزب العدالة والتنمية ذا الجذور الإسلامية، الذي نجح إلى حد ما في بداياته في معالجة المسألة الكردية، وبات يحظى بشعبية انتخابية في المناطق الكردية، خسر الانتخابات الأخيرة في العاصمة الاقتصادية إسطنبول، بسبب نفور كرد إسطنبول، وبالذات الكرد المحافظين الإسلاميين من عمليات الجيش التركي شمال سوريا، هذا ما سمعته

> فرض هوية عرقية ينعكس سلبا ويحفز الميول الانفصالية للقومية المستهدفة

من عشرات الكرد الإسلاميين الذين كانوا يصوتون لحزب العدالة في إسطنبول وماردين وأورفا، ولكن حزب العدالة خسر كل ما بناه من تقارب وطني معهم، بعد أن اتجهت سياسات الحزب إلى التقارب مع حزب الامة القومي التركي، وانتهاج سياسات عسكرية في الملف الكردي شمال سوريا. وبمجرد النظر لاعتقال وسجن العشرات من رؤساء البلديات والمحافظين الكرد المنتخبين واتهامهم بالإرهاب بعد انتخابهم، سيتضح جليا كيف تذكي العمليات العسكرية التركية ضد «إرهابيي» البي كي كي الشعور القومي للمدنيين الكرد داخل تركيا، ومن بينهم كتلة كردية محافظة طالما منحت اصواتها لحزب العدالة بزعامة أردوغان. وحتى على صعيد مشكلة النازحين السوريين، فلا تبدو عملية «تهجيرهم» لهذه المناطق «الآمنة» شمال سوريا، حلا لمشكلتهم، بل هو حل مؤقت لمصلحة الدولة التركية فقط، فعلينا التوقف كثيرا عند مصطلح «المناطق الآمنة» شمال سوريا وتذكر أن هناك اربع مناطق «آمنة» في سوريا كانت تركيا دولة ضامنة لهم في اتفاق دولي، بات نصف هذه المناطق الآمنة تحت سيطرة النظام السوري، وحسب مسار النزاع السوري فإن المناطق التي دخلها الأتراك شمالا، ويريدون إعادة النازحين السوريين لها باعتبارها «آمنة» لأنها تحت سيطرة أنقرة وليس دمشق، هذه المناطق سيعود الأتـراك لينسحبوا منها مجددا وسيدخلها الجيش السوري في تسوية مرتقبة بينه وبين «قسد» التي تفضله على الجيش التركي، تماما كما يفضل صانع القرار القومي التركي وجود جيش الأسد على حدوده الجنوبية، بدل قوات كردية وهذه المعادلة تعني أن النازحين السوريين الذين ستعيدهم تركيا اليوم لـ«المنطقة الآمنة» شمالا سيعيشون مستقبلا تحت حكم نظام الأسد الذي هربوا منه، أي أنها مناطق آمنة للأسد، وليس للمعارضة السورية، القضية قضية وقت، عامان أو ثلاثة أعوام وستنضم هذه المنطقة الآمنة للمناطق الأربع الآمنة التي كانت تضمنها أنقرة في ريف دمشق وحمص وحلب وإدلب وسيطرت دمشق على معظمها، إذن أيضا يبدو أن نظام المناطق «الآمنة» لا يعمل لصالح المعارضة السورية، يبدو انه «سيستم يوك»، تماما كما العبارة التي يستخدمها الموظف البيروقراطي التركي في وجه مواطن سوري جاء لإنجاز معاملة في دائرة حكومية، الموظف المتوتر لم يعد يحتمل اللاجئين السوريين، وأفضل طريقة للتخلص منه هي «سيستم يوك».

*القدس العربي

عبسي سميسم:

تناقضات العملية التركية و«المنطقة الآمنة»

جاء تهديد أنقرة بشن عملية عسكرية شمال سورية، والتي وافق مجلس الأمن القومي التركي عليها، الخميس الماضي وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن هدفها استكمال «المنطقة الآمنة» على طول الحدود الجنوبية لتركيا بعمق ٣٠ كيلومتراً، بعد أيام من حديث أردوغان عن نيته إنشاء مدن في الشمال السوري.

وقال يومها إن من شأن هذه المدن أن تعيد مليوناً ونصف مليون لاجئ سوري من تركيا، وبشكل طوعي، إلى تلك المناطق، وذلك بسبب المحفزات التي يتضمنها المشروع التركي.

وتُطرح العديد من التساؤلات حول جدوى وجدية هذين الإجراءين، أي إنشاء المدن والعملية العسكرية، في تحقيق الحد الأدنى من الأمان والاستقرار، اللذين من شأنهما تشجيع اللاجئين على العودة.

فمن ناحية لا يوجد حتى الآن أي توافق دولي على اعتماد تلك المنطقة كـ«منطقة آمنة»، وبالتالي لا يوجد أي ضمان لعدم تعرضها للاستهداف من أي طرف من أطراف النزاع.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم الموافقة الامريكية على العملية العسكرية التركية قد يدفع واشنطن لغض الطرف، أو حتى إعطاء الضوء الأخضر إلى «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بتنفيذ هجمات، تزعج الجانب التركي وتهدد «المنطقة الآمنة» المقرر إنشاؤها.

كما أن وجهة العملية التركية التي تم تحديدها بأنها ستستهدف «قسد»، إما في مدينة تل رفعت أو مدينة منبج وقد تمتد شرقاً باتجاه مدينة القامشلي، تشير بوضوح إلى أنها عملية لأهداف تتعلق بالأمن القومي التركي فقط، ولا علاقة لها بتحقيق استقرار للنازحين.

كما يظهر أنها لا تشكل محفزات للاجئين الذين يوجدون في تركيا، بل ستزيد من معاناة النازحين داخل سورية وستضاعف أعدادهم بدلاً من حل مشاكلهم، وذلك لأن تلك المدن تؤوي، بالإضافة إلى سكانها، عشرات الآلاف من النازحين الذين فروا من مناطق عفرين ورأس العين، التي سيطرت عليها تركيا، من خلال «الجيش الوطني»، الأمر الذي يجعلهم مهددين بالنزوح مرة أخرى.

أما اذا أرادت الدول المتدخلة بالشأن السوري، وخصوصاً تركيا، أن تسير بحل يحقق متطلبات سكان مناطق المعارضة، فإن الحل يكمن في وجهة العملية التركية. فلو توجهت أنقرة نحو جنوب إدلب، مستفيدة من تراجع روسيا في سورية وانشغالها بغزو أوكرانيا، واستعادت فقط مدينتي سراقب ومعرة النعمان اللتين نزح منهما أكثر من مليون شخص باتجاه الشمال، فإنها ستعيد كل هؤلاء إلى منازلهم من دون الحاجة لبناء مساكن، كما تخفف الضغط السكاني الهائل على المدن والمخيمات، وحينها يمكن القول إنها تؤسس لبيئة شبه آمنة لعودة اللاجئين.

*العربي الجديد

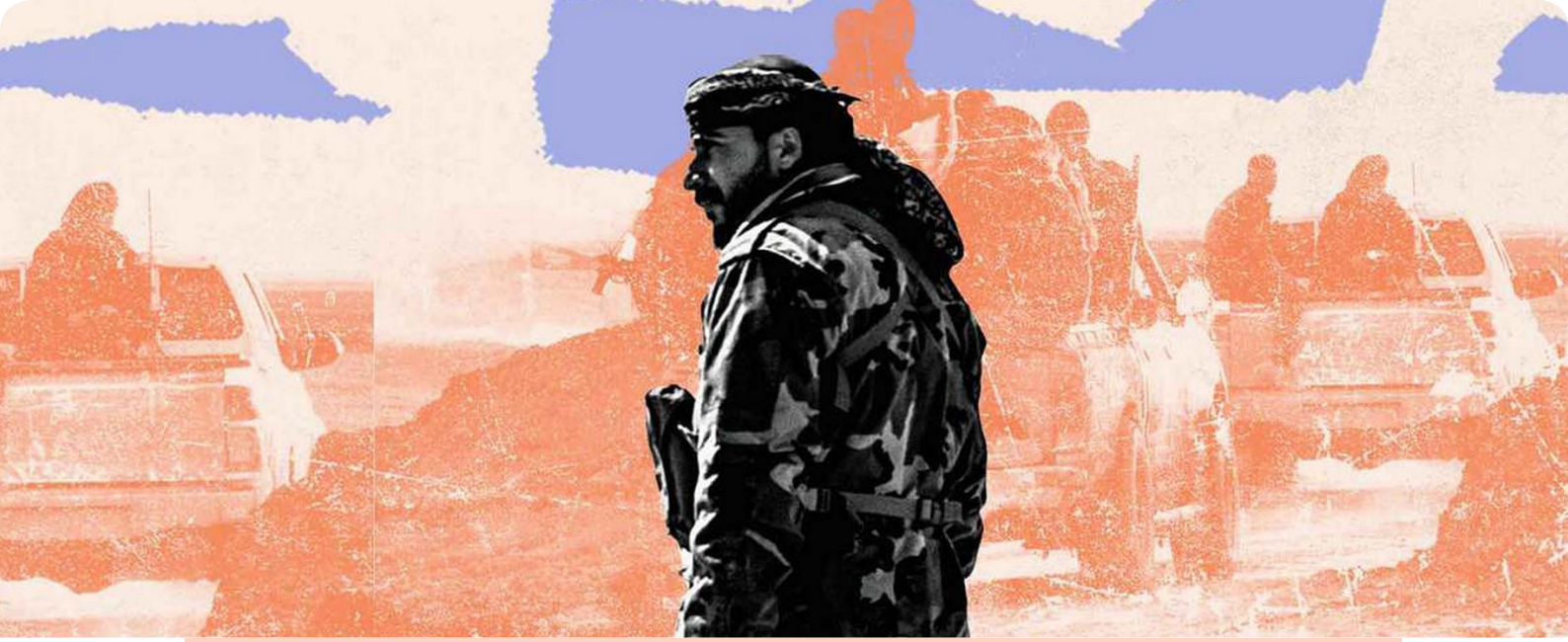

فيكين شيتريان :

النظر إلى الشمال: هل يستطيع الحكم الذاتي الكردي الثاني البقاء؟

في الوقت الذي هدد فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بغزو جديد لشمال شرق سوريا، يدور نقاش ثري بين الزعماء الكرد في مدينة القامشلي حول العلاقات المستقبلية مع تركيا. وفي حين لا يوجد حالياً أي خوف مباشر بشأن حدوث غزو تركي وشيك، فإن السؤال الذي لا يزال يُمثل أحد الشواغل الرئيسية هو ما الذي ينبغي القيام به إذا انسحبت القوات الامريكية من سوريا؟

في القامشلي، تركيا حاضرة في كل مكان. في الأحياء الشمالية من هذه المدينة، يُمكن رؤية مباني مدينة نصيبين التاريخية، على الجانب الآخر من الحدود، والتي بات يفصلها حديثاً جدار طويل تقوم بحراسته مجموعات من حرس الحدود والمراكز العسكرية. وفي الليل، عند السفر على الطريق السريع، يُمكن رؤية الجانب التركي بوضوح، مضاءً بأضواء الشوارع الساطعة. أما نهر "الجغجغ" الذي يقسم القامشلي فيبدو مثل سائل داكن اللون ذو رائحة كريهة، وقد أوضح المرشد الذي يرافقني أن تركيا قطعت المياه العذبة عن النهر، ولا تطلق سوى المياه البلدية المستعملة فقط. وبالنسبة للمعبر الحدودي الذي يقع في الجزء الشمالي من البلدة، فهو يخضع لسيطرة الجنود السوريين الموالين للرئيس بشار الأسد، ولا يزال مغلقاً من الجانب التركي.

ما فتئ الشاغل الرئيسي في هذه "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" التي يهيمن عليها الكرد يتمثل في الأمـن: تقوم الطائرات التركية المُسيرة بشن غارات بانتظام، بينما تواصل تهديداتها بتوجيه مزيد من العمليات العسكرية ضد المسلحين الكرد الذين تعتبرهم امـتـداداً لـ "حـزب العمال الكردستاني"، المعروف اختصاراً بـ "بي كا كا" (PKK).

تُعد الإدارة الذاتية واحدة من أكثر المناطق استقراراً وازدهاراً في هذه الأرض المأساوية السورية. فقد وقعت تحت سيطرة الجماعات الكردية المسلحة في أعقاب الانتفاضة السورية، وانسحاب قوات النظام السوري. حدث ذلك في النصف الثاني من عام ٢٠١١، حين تطورت الانتفاضة السورية إلى استخدام القوة، وأراد نظام الأسد الانسحاب من المناطق الكردية وتسليم إدارتها إلى الجماعات الكردية المحلية، وفقاً لما قاله أحمد سليمان، زعيم حزب السلام والديموقراطية الكردستاني. بيد أن القوات الكردية في سوريا آنذاك اعتقدت أن الأسد سيسقط في غضون بضعة أشهر ورفضت التفاوض معه. تم ملء هذا الفراغ عندما جاء مقاتلو حزب العمال

الكردستاني من الجبال العراقية ونجحوا في السيطرة. وكان من بينهم مظلوم عبدي، القائد العسكري الحالي في شمال شرق سوريا. وأسسوا "وحدات حماية الشعب"، في حين آلت السيطرة السياسية إلى "حزب الاتحاد الديموقراطي"، وهو تشكيل سياسي مستوحى من حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان.

في ذروة معركة كوباني التي وقعت عام ٢٠١٤، عندما واجهت وحدات حماية الشعب معارك ضارية ضد "تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش)، تهيأت الظروف لعقد تحالف عسكري بين المقاتلين الكرد والجيش الامريكي. عندها تخلت الولايات المتحدة عن دعم "الجيش السوري الحر" وعقدت تحالفاً عسكرياً مع وحدات حماية الشعب. كانت معركة كوباني أول انتصار عسكري ضد داعش، وهي قوة هددت الأمن الإقليمي والدولي. مضى هذا التحالف إلى أبعد من ذلك عندما طلبت الولايات المتحدة من المقاتلين الكرد أن يصبحوا الجنود الميدانيين في القتال ضد داعش لتحرير الرقة -عاصمة دولة الخلافة- ودير الزور، وحتى آخر معقل لداعش في الباغوز. لم تعد هذه المناطق كردية بل مناطق عربية مأهولة. وقد تشكل تحالف من القوات الكردية-العربية تحت مظلة امريكية، يُعرف باسم "قوات سوريا الديمقراطية"، يُسيطر اليوم على منطقة تبلغ مساحتها ٥٠ ألف كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، غالبيتهم من العرب. وفي حين صاغت القوات الكردية في البداية مصطلح "روجافا" أو "شمال كردستان" لتسمية الكيان السياسي الجديد، فإنها تطلق عليه الآن اسم "شمال وشرق سوريا" الأكثر حيادية. وعلى هذا النحو، تأسس الحكم الذاتي الكردي الثاني في الشرق الأوسط.

تُعد منطقة الجزيرة (أو "الجزيرة"، وهي المنطقة الواقعة بين نهري الفرات ودجلة)، سلة الخبز بالنسبة لسوريا. فضلاً عن أنها تُهيمن على أكثر من ٩٠٪ من النفط السوري، ونصف احتياطاتها من الغاز. ولعل ذلك هو أحد الأسباب العديدة التي تجعل نظام الأسد لا يقبل الدخول في أي نوع من النقاشات السياسية مع منطقة الحكم الذاتي. ومن الواضح أن المنطقة الشمالية الشرقية تشكل جزءاً من "سوريا المفيدة" التي يريد النظام استعادتها، نظراً إلى أنها مصدراً مهماً لملء خزائن الدولة.

> **"تعد الإدارة الذاتية واحدة من أكثر المناطق استقرارا وازدهارا في هذه الأرض المأساوية"**

أثناء مرورنا بجوار نقاط التفتيش التابعة للنظام في وسط المدينة، حذرني السائق من التصوير، لأننا نخاطر بتعرّضنا للتوقيف والاستجواب. لا يزال للنظام السوري وجود في القامشلي، حيث يحتفظ ببعض المباني الحكومية هناك المعروفة باسم "الساحة الأمنية". وكذلك يخضع مطار القامشلي، الواقع إلى الجنوب الغربي من المدينة، لسيطرة النظام. فضلاً عن أن العلاقة بين القوات الكردية والموالين للنظام ليست دائماً سلسة. ففي أبريل/نيسان ٢٠٢٢، فرضت "قوات سوريا الديمقراطية" حصاراً على قوات النظام واستولت على بعض المباني منها، مقابل حصار النظام لضاحية الشيخ مقصود ذات الأغلبية الكردية في مدينة حلب.

يقول عبد الكريم عُمر، الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في "الإدارة الذاتية" – بمثابة وزير الخارجية: لا توجد مفاوضات مع دمشق، بل هناك

اتصالات من خلال وسطاء روس فقط. إذ لا يزال النظام يعتقد أن الأمور لا تزال كما كانت عليه عام ٢٠١١، فهم يريدون إعادة فرض هيمنتهم الكاملة مرة أخرى".

ما هو مستقبل "الإدارة الذاتية" الواقعة بين شقي الرحى من قوات النظام في الجنوب وتركيا المعادية في الشمال؟ في الوقت الراهن، تتمتع المنطقة بالحماية الامريكية، حيث لا يـزال هناك حوالي ٩٠٠ جندي امريكي بعد أن أمر الرئيس الامريكي السابق، دونالد ترامب، بسحب القوات. وتنتشر هذه القوات في جميع أنحاء المنطقة في العديد من القواعد وتقوم بدوريات منتظمة في طرقها الرئيسية. ولكن هناك أيضاً قوات روسـيـة متمركزة في المنطقة، مثل القاعدة الصغيرة التي رأيتها في بلدة عامودا. بيد أن القادة الأتراك أعلنوا مراراً خططهم لإنشاء منطقة أمنية بعمق ٣٠ كيلومتراً داخل شمال سوريا، وقد هاجموا واحتلوا بالفعل نطاقاً واسعاً يمتد من مدينة عفرين إلى رأس العين. وفي حالة استمرار الوجود الامريكي، يبدو أن الأنشطة العسكرية التركية سوف تقتصر على غارات جوية بين الحين والآخر ضد المسلحين الكرد.

لكن مـاذا يحدث لـلإدارة الذاتية عندما يغادر الأمريكيون؟ يقول عبد الكريم عُمر، "لم نقطع علاقاتنا مع روسيا أبداً، على الرغم من تحالفنا العسكري مع الولايات المتحدة". مشيراً إلى أن "الوجود العسكري الروسي رمزي" ولكنه مهم. لكن مع اندلاع الحرب في أوكرانيا، ضعف التواجد الروسي في سوريا، وفي كل الأحوال فإن الولايات المتحدة هي التي توفر المظلة الأمنية في شمال شرق البلاد.

هناك بين السياسيين الكرد من يعتقد أن الهدف النهائي الذي تسعى إليه تركيا هو القضاء على وجود وحدة سياسية كردية منظمة في شمال سوريا. وقد أشار هؤلاء خلال محادثاتهم إلى مصير عفرين، وهي أكبر منطقة مأهولة بالكرد في الغرب في سوريا، والتي هاجمها الجيش التركي واحتلها في أوائل عام ٢٠١٨. ووفقاً لهم، فإن ٢٠٪ فقط من السكان الكرد الأصليين لا يزالون يعيشون هناك من أصل ٩٧٪ من الكرد، واضطر الباقون إلى اللجوء هرباً من أعمال العنف التي تمارسها الجماعات الإسلامية. وقد أعقب ذلك هجوم ثان على رأس العين وتل أبيض. وفي ظل هذه الأوضاع من الصعب أن نتخيل أي شـيء غير الصراع الوجودي.

> **لا يجري أي حوار سياسي بين الإدارة الذاتية وبين القوتين الرئيسيتين المحيطتين بها**

يقول صالح مسلم، الـرئـيـس المشترك السابق لحزب الاتحاد الديمقراطي لـ"درج" إن "الإقبال التركي مستمر، فهم يريدون الذهاب إلى أبعد من الرقة". بينما كنا نجلس في مُجمع عطلات قديم، بجوار قاعدة جوية امريكية حالية، حيث قاطع ضجيج المروحيات نقاشنا. كانت وجهة نظره حول العلاقات بين الإدارة الذاتية وتركيا متشائمة. ومع ذلك، زار اسطنبول ثلاث مرات من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥ للتفاوض مع القيادة التركية. وهذه الحقيقة تميز المخاوف الوجودية بدقة وتجعل الاحتمال السياسي ممكناً. في عام ٢٠١٣، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجيش التركي والمقاتلين الكرد في حزب العمال الكردستاني، وجرت مناقشات سياسية بين أنقرة وقيادة حزب العمال الكردستاني. وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على الكرد في سوريا وتركيا. إذاً، ما

الخطأ الذي حدث؟

يقول صالح مسلم إن "معركة كوباني كانت بمثابة نقطة التحول". مضيفاً: "حتى خلال المعركة، أجرينا اتصالات مع تركيا. بيد أن الاتصالات توقفت بعد هزيمة داعش. فقد كان مشروع الأتراك هو أن يحتل تنظيم "الدولة الإسلامية" كوباني، مما يفتح الطريق أمام التدخل التركي لكي يستولوا على نطاق في شمال سوريا، تماماً كما فعلوا في جرابلس". ومع تجدد الحديث في تركيا حول إرسال مليون ونصف المليون من اللاجئين السوريين إلى شمال سوريا، يقول مسلم إن "تركيا تسعى الآن إلى تنفيذ مشروع "الحزام العربي" في شمال سوريا"، وهو مشروع يرجع إلى حقبة حزب البعث يهدف إلى توطين العرب في المناطق ذات الأغلبية الكردية، كجزء من سياسات "التعريب".

يدرك ناصر حاج منصور، مدير "المركز السوري للدراسات والحوار"، طبيعة العلاقات الكردية التركية، والطريقة التي تفكر بها القيادة الكردية. يقول خلال حوار أجريناه في مكتبه في القامشلي: "في السنوات الأخيرة بدأت فكرة كردستان الموحدة تضعف، ما جعل القادة الكرد أكثر واقعية في التعامل مع التغييرات السياسية المحتملة داخل الدولة التي يعيشون فيها". ويشير إلى أن هناك اليوم حالة متناقضة تشهدها شمال شرق سوريا: فهي تخضع للسيطرة السياسية والعسكرية الكردية، لكن المنطقة اليوم مأهولة بالأغلبية العربية: "لن يتمكن الكرد من إقامة دولة مستقلة [في سوريا]، لكن دعونا نفكر في كيفية تحقيق الاستقرار بدلاً من الحرب المستمرة". ثم يسجّل ملاحظة تبعث على الدهشة: "قادة حزب العمال الكردستاني يقولون: إذا حلت تركيا المشكلة الكردية، فستصبح القوة المهيمنة في الشرق الأوسط بأسره". لكن يبقى السؤال: "هل تركيا مستعدة لتقديم أي شيء للكرد أم لا؟".

يُعيد هجوم "داعش" على سجن الحسكة، الذي بدأ في ٢٠ يناير/كانون الثاني واستمر لمدة عشرة أيام، إلى الذاكرة مجدداً المخاطر التي تحيق بالصحراء الشرقية لسوريا. فقد كان الثمن الذي تكبدته باهظاً: فقد قُتل خلال الهجوم ١٥٤ من مقاتلي "قوات سوريا الديمقراطية"، معظمهم من حراس السجن، بالإضافة إلى مئات من مهاجمي وسجناء داعش. بيد أن هذا الهجوم عزّز، من الناحية السياسية، أهمية "قوات سوريا الديمقراطية" التي يقودها الكرد في نظر القوى الغربية، والولايات المتحدة على رأسها.

> **"صالح مسلم :معركة كوباني كانت بمثابة نقطة التحول"**

في الوقت الراهن، لا يجري أي حوار سياسي بين الإدارة الذاتية وبين القوتين الرئيسيتين المحيطتين بها -دمشق وأنقرة-، فضلا عن أن "القوى العظمى" مثل الولايات المتحدة وروسيا ليستا في حالة تسمح لهما بأي شيء آخر غير التعايش في بلد منقسم ومدمر. وبما أن السياسة لا تزال غير قادرة على حل تلك المشاكل الهائلة، فإن المجال متروك للعمليات العسكرية والهجمات المضادة، باعتبارها البديل الوحيد لملء الوقت الضائع.

*صحافي وكاتب أرمني

*موسوعة :درج

اختبار لاستعداد موسكو وسيناريوهاتها المحتملة

تحت العنوان أعلاه، كتب دميتري بولياكوف، في «أوراسيا ديلي»، حول وضع روسيا الصعب في مواجهة عملية عسكرية تركية مرتقبة في سوريا.

وجاء في المقال: أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمس الأول عن عملية جديدة محتملة عبر الحدود على الأراضي السورية، من أجل استكمال إنشاء منطقة أمنية على طول الحدود الجنوبية بعمق ٣٠ كيلومترا.

بعد بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، أصبحت روسيا وتركيا في وضع غير متكافئ في سوريا.

سيناريو ضد التصعيد الجديد: اتفاق بين الدولتين. الخيار الأمثل هو اتفاق موسكو وأنقرة. ومن المرجح أن يكون ثمن الاتفاق مرتفعا بالنسبة لروسيا. فقد تطالب تركيا بأفضليات تجارية واقتصادية؛

سيناريو التصعيد: تبادل الأراضي. فسيناريو مبادلة جبل الزاوية في إدلب بهجوم القوات المسلحة التركية على المواقع الكردية محتمل تماماً. وسيكون الأهم بالنسبة لتركيا أن تحصل مقابل منطقة جبل الزاوية على إمكانية توحيد كل المناطق الخاضعة لها في منطقة واحدة. ولكن هذا السيناريو كان محتملا قبل ٢٤ فبراير. الآن، يمكن لتركيا، كونها في وضع أفضل بكثير من روسيا، أن تضع روسيا أمام عدد من الشروط.

دون رد فعل من موسكو: قد تترك روسيا العملية التركية الجديدة دون رد. وبالتالي، يمكن أن تحصل أنقرة على أكثر مناطق «الإدارة الذاتية «تخلفا. تركيا، لن تتوغل في أراضي «الإدارة الذاتية» خشية الاصطدام بالقوات الأمريكية. في ظل هذا السيناريو، قد تتلقى روسيا ضربة لسمعتها، لكن يمكنها استخدام الموقف لإقناع الكرد بالتفاوض مع حكومة دمشق الرسمية. كما لن تضطر موسكو إلى تقديم تنازلات لأنقرة. ودور تركيا في المفاوضات بشأن أوكرانيا سينخفض بشكل كبير. هذا الخيار هو الأكثر واقعية بالنسبة لروسيا.

الرد التناظري: يتضمن هذا الخيار عملية جديدة للجيش العربي السوري في إدلب رداً على العملية التركية. بالنسبة لروسيا، من غير المربح تبديد مواردها العسكرية في هذه الظروف. بالإضافة إلى ذلك، لن تدخل موسكو بالتأكيد في مواجهة مباشرة مع أنقرة في إدلب.

وتركيا تحقق مكاسب في جميع السيناريوهات الموضحة أعلاه، في حين أن فرص روسيا في الخروج من هذا الوضع بنجاح أقل بكثير.

*روسيا اليوم

إنعاش الشعور القومي للأتراك هدف أردوغان من الحرب

رأت صحيفة «لو موند» الفرنسية أنّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يهدف بشكل خاص إلى السيطرة على مدينة عين العرب/ كوباني شمال سوريا، التي تقع حاليًا في أيدي الكرد، وذلك بهدف إنعاش الشعور القومي لدى الناخبين قبل عام من الانتخابات الرئاسية المقررة في يونيو ٢٠٢٣.

واعتبرت ماري جيغو الكاتبة في «لو موند» أنّ أردوغان يأمل بشكل خاص في السيطرة على كوباني، جيث أن احتلال مناطق جديدة في سوريا تتماشى مع الخطة التي أعلنها الرئيس التركي مؤخرا والتي تنص على عودة أكثر من مليون لاجئ سوري من أصل ٣٫٧ مليون تستضيفهم تركيا حاليا، ومزاعم بناء حوالي مائتي ألف منزل في «مناطق آمنة» تقع «بالقرب من الحدود الجنوبية».

ورأت جيغو أن استقبال السوريين أصبحت قضية انتخابية في تركيا بسبب الصعوبات الاقتصادية المتزايدة، والتي تدفع بالأتراك لرفض استقبال هؤلاء الضيوف كما يسمونهم.

وتستعد تركيا لشن عملية عسكرية جديدة في شمال سوريا، حيث أعلن أردوغـان ذلك قبل أيام قليلة، فيما خطط التوغل عبر الحدود صادق عليها يوم الخميس مجلس الأمن القومي، المكوّن من قادة مدنيين وعسكريين. ولم يتم تحديد موعد بعد ولكن البيان الصحفي الذي صدر بعد الاجتماع لا يترك مجالا للشك «العمليات الحالية والجديدة المزمع تنفيذها تهدف الى تخليص حدودنا الجنوبية من التهديد الارهابي».

ويتعلق الأمر بالسيطرة على شريط من الأرض بطول أربعمائة وثمانية وخمسين كيلومترًا بين منطقة عفرين التي احتلها الأتراك عام ٢٠١٨ ، ومدينة القامشلي شرقًا حيث الجيش الروسي الذي لديه هناك قاعدة جوية.

وفي قلب هذا الشريط من الأرض تقع مدينة كوباني، التي استعادتها وحدات حماية الشعب الكردية عام ٢٠١٤ بعد أن حاصرها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وتعرض موقع عسكري تركي قبل عشرة أيام لهجوم بقذائف الهاون انطلق من كوباني، بحسب وزارة الدفاع التركية، التي أمرت بالرد الانتقامي.

ومن خلال إطلاق جيشه لمهاجمة المناطق التي يسيطر عليها المقاتلون الكرد السوريون، يأمل أردوغان في انعكاس التداعيات عبر إحياء الشعور القومي للناخبين وفي الوقت نفسه إنقاذ شعبيته المتدهورة قبل عام واحد من الانتخابات الرئاسية، وهو موعد نهائي حاسم لا يسمح لأحد أن يقترب منه باعتباره «المرشح المفضل».

منـهاج الإدارة الامـريكـية تـجاه جمهورية الصـــين الشعبية

خطاب وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن في جامعة جورج واشنطن - ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢

الوزير بلينكن: يسعدني حقًا أن أتواجد هنا في جامعة جورج واشنطن. هذه مؤسسة تجذب الطلاب والباحثين المتميزين من مختلف أنحاء العالم حيث تجري فيها دراسة ومناقشة التحديات الأكثر إلحاحا التي نواجهها كدولة وككوكب، لذا أشكركم على استضافتنا هنا اليوم.

وأود أن أتوجه بشكر خاص لأصدقائنا في جمعية آسيا التي تهدف إلى إقامة علاقات أوثق مع الدول والشعوب الآسيوية بغرض تعزيز السلام والازدهـــار، والحرية،

والمساواة، والاستدامة. شكرا على استضافتنا اليوم وعلى دوركم القيادي كل يوم. كيفن رود ووينديي كاتلر وداني راسل وكافة الزملاء، ورغم أنكم قادة فإنكم أيضًا فاعلين ويسعدني دائمًا التواجد معكم.

يجب علي أن أقول أيضًا إنني ممتن حقًا للسيناتور رومني على وجودك هنا اليوم -رجل، وقائد وأنا معجب به جدًا، رجل ذو مبدأ عظيم، ويؤدي دورًا قياديًا في الموضوع الذي سنتحدث عنه اليوم. شكرا يا سيناتور على حضورك اليوم.

يسعدني أيضًا أن أرى العديد من أعضاء السلك الدبلوماسي هنا اليوم، إذ تمثل الدبلوماسية الأداة التي لا غنى عنها لتشكيل مستقبلنا المشترك.

الدبلوماسية إلى مركز السياسة

خلال العامين الماضيين اجتمعنا معا لمكافحة وباء كوفيد-١٩ والاستعداد لحالات الطوارئ الصحية العالمية المستقبلية، وإعادة البناء إثر الصدمات الاقتصادية، بدءا من اضطرابات سلاسل التوريد وصولا إلى أزمات الديون، ومواجهة تغير المناخ وإعادة تصور مستقبل الطاقة بطريقة أنظف وأكثر أمانا وبأسعار معقولة بدرجة أكبر.

يتمثل القاسم المشترك بين هذه الجهود في الحقيقة البسيطة وهي أنه لا يمكن أن يواجه أحد منا هذه التحديات بمفرده، إنما يجب علينا أن نواجهها معًا.

هذا ما دفعنا إلى إعادة اعتماد الدبلوماسية إلى مركز السياسة الخارجية الامريكية بغية مساعدتنا على تحقيق المستقبل الذي يسعى إليه الامريكيون والشعوب في مختلف أنحاء العالم – مستقبل تُستخدم فيه التكنولوجيا لدفع الناس قدما وليس لقمعهم. مستقبل تُستخدم فيه التجارة والتبادل التجاري في دعم العمال وزيادة الدخول، وخلق الفرص؛ مستقبل تحترم فيه حقوق الإنسان العالمية وتكون الدول في مأمن من الإكراه والعدوان ويتحرك فيه الناس والأفكار والبضائع ورؤوس الأموال بحرية وتستطيع الدول شق مساراتها الخاصة والعمل معا بشكل فعال بشأن القضايا المشتركة.

ومن أجل بناء هذا المستقبل، يجب أن ندافع عن النظام الدولي القائم على القواعد وإصلاحه- نظام القوانين والاتفاقيات والمبادئ والمؤسسات التي اجتمع العالم لبنائها بعد حربين عالميتين بغرض إدارة العلاقات بين الدول ومنع الصراعات ودعم حقوق الشعوب كافة.

تتضمن وثائق تأسيس هذا النظام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين كرسا مفاهيم مثل تقرير المصير والسيادة والتسوية السلمية للنزاعات. ليست هذه بمنشآت غربية، بل هي انعكاسات لتطلعات العالم المشتركة.

> **ستراتيجيتنا:التوافق مع حلفائنا وشركائنا لتعزيز رؤية مشتركة للمستقبل**

نتطلع نحو المستقبل

وفي العقود التي تلت ذلك، تجنبت دول العالم حربا عالمية أخرى ونزاعا مسلحا بين القوى النووية على الرغم من التحديات الهائلة والفجوة بين مثلنا العليا وبعض النتائج التي حققناها. لقد بنينا اقتصادا عالميا انتشل مليارات البشر من براثن الفقر وطورنا حقوق الإنسان بشكل لم يسبق له مثيل.

والآن، فيما نتطلع نحو المستقبل، فإننا لا نريد أن نكتفي بالحفاظ على النظام الدولي الذي مكن قدرا كبيرا من هذا التقدم، بل نريد تحديثه والتأكد من أنه يمثل مصالح كافة الدول والمناطق وقيمها وآمالها، صغيرة كانت أو كبيرة. علاوة على ذلك، نريد أن نتأكد من أنها

قادرة على مجابهة التحديات التي نواجهها الآن وسوف نواجهها في المستقبل، وكثير منها يتجاوز ما كان يتخيله العالم قبل سبعة عقود.

ولكن هذه النتيجة غير مضمونة لأن أسس النظام الدولي تتعرض لتحد خطير ومستمر.

يشكل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تهديدا واضحا وقائما، فعندما هاجم أوكرانيا قبل ثلاثة أشهر، فإنه هاجم أيضًا مبادئ السيادة وسلامة الأراضي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والرامية إلى حماية كافة البلدان من الغزو أو الإكراه. وهذا ما دفع العديد من الدول إلى التوحد لمعارضة هذا العدوان لأنها تعتبره هجوما مباشرا على أساس سلامها وأمنها.

تقاتل أوكرانيا ببسالة للدفاع عن شعبها واستقلالها بمساعدة غير مسبوقة من الولايات المتحدة ودول أخرى من مختلف أنحاء العالم. وبينما لم تنته الحرب، فإن الرئيس بوتين قد فشل في تحقيق أي هدف من أهدافه الاستراتيجية. لقد عزز استقلال أوكرانيا بدلا من إلغائه، ووحد حلف شمال الأطلسي (ناتو) بدلا من تقسيمه، وقوض قوة روسيا بدلا من تقويتها، وجمع الدول للدفاع عن النظام الدولي بدلا من إضعافه.

الصين والنظام الدولي

وحتى مع استمرار حرب الرئيس بوتين، سنواصل التركيز على أخطر تحد طويل الأمد يواجه النظام الدولي، وهو التحدي الذي تمثله جمهورية الصين الشعبية.

الصين هي الدولة الوحيدة التي تنوي إعادة تشكيل النظام الدولي، وتلجأ بشكل متزايد إلى القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحقيق ذلك.

ستبعدنا الرؤية التي تسعى إليها بكين عن القيم العالمية التي حافظت على قدر كبير من تقدم العالم على مدار الـ٧٥ عاما الماضية.

تعد الصين أيضا جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي وقدرتنا على حل التحديات، بدءا من المناخ وصولا إلى كوفيد-١٩. بكل بساطة، يتعين على الولايات المتحدة والصين التعامل فيما بينهما في المستقبل المنظور.

هذا ما يجعل هذه العلاقة من أكثر العلاقات تعقيدا وتأثيرا في العالم اليوم.

خلال العام الماضي، طورت إدارة بايدن ونفذت استراتيجية شاملة لتسخير نقاط قوتنا الوطنية وشبكة علاقاتنا التي لا مثيل لها من الحلفاء والشركاء لتحقيق المستقبل الذي نسعى إليه.

> **"تشترك الولايات المتحدة في الرؤية التي تتبناها الدول والشعوب في مختلف أنحاء المنطقة"**

نحن لا نسعى إلى صراع أو حرب باردة جديدة، بل على العكس من ذلك، نحن مصممون على تجنب كليهما.

نحن لا نسعى إلى منع الصين من لعب دورها كقوة كبرى ولا لمنعها أو منع أي دولة أخرى من تنمية اقتصادها أو النهوض بمصالح شعوبها.

ولكننا سنعزز وندافع عن القانون الدولي والاتفاقيات والمبادئ والمؤسسات التي تحافظ على السلام والأمن وتحمي حقوق الأفراد والدول ذات السيادة، وتتيح لكافة البلدان التعايش والتعاون، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين.

الصين اليوم مختلفة كثيرا عما كانت عليه قبل ٥٠ عاما عندما قطع الرئيس نيكسون عقودا من العلاقات المتوترة ليصبح أول رئيس امريكي يزور الصين.

آنذاك كانت الصين منعزلة تكافح انتشار الفقر والجوع.

باتت الصين اليوم قوة عالمية ذات نفوذ وتأثير وطموح غير عادي، وهي ثاني أكبر اقتصاد وتضم مدنا

عالمية المستوى وشبكات نقل عام. إنها موطن بعض من أكبر شركات التكنولوجيا في العالم وتسعى للسيطرة على تقنيات وصناعات المستقبل. لقد حدثت جيشها بسرعة وتعتزم أن تصبح قوة قتالية من الدرجة الأولى وذات امتداد عالمي، وقد أعلنت عن طموحها في إنشاء مجال نفوذ في المحيطين الهندي والهادئ والتحول إلى القوة الرائدة في العالم.

بلغت الصين هذه المرحلة بفضل مواهب الشعب الصيني وبراعته وعمله الجاد، وكذلك بفضل الاستقرار والفرص التي يوفرها النظام الدولي. ويمكن القول إن أي بلد على وجه الأرض لم يستفد أكثر مما استفادت الصين.

ولكن بدلا من استخدام سلطتها لتعزيز القوانين والاتفاقيات والمبادئ والمؤسسات التي مكنتها من النجاح وتنشيطها حتى تستفيد منها الدول الأخرى أيضا، تعمل بكين على تقويضها. وأصبح الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في عهد الرئيس تشي أكثر قمعية في الداخل وأكثر عدوانية في الخارج.

> **مفاهيم تقرير المصير والسيادة والتسوية السلمية للنزاعات جزء من النظام الدولي**

إتقان بكين للمراقبة الجماعية

إننا نرى ذلك في كيفية إتقان بكين للمراقبة الجماعية داخل الصين وتصديرها لهذه التكنولوجيا إلى أكثر من ٨٠ دولة؛ وكيف تدفع بمطالباتها البحرية غير القانونية في بحر الصين الجنوبي، مما يقوض السلام والأمن وحرية الملاحة والتجارة؛ وكيفية التحايل على قواعد التجارة أو خرقها، وإلحاق الضرر بالعمال والشركات في الولايات المتحدة ومختلف أنحاء العالم؛ وكيفية ادعاء الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية بينما تقف مع الحكومات التي تنتهكهما بوقاحة.

حتى عندما كانت روسيا تحشد قواتها بشكل واضح لغزو أوكرانيا، أعلن الرئيس تشي والرئيس بوتين أن الصداقة بين بلديهما – وأنا أقتبس هذه العبارة- "بلا حدود". وبينما كان الرئيس بايدن يزور اليابان هذا الأسبوع، أجرت الصين وروسيا دورية استراتيجية حدودية في المنطقة.

إن دفاع بكين عن حرب الرئيس بوتين الرامية إلى محو سيادة أوكرانيا وتأمين مجال نفوذ في أوروبا يجب أن يدق جرس الإنذار لكافة من يعتبرون منطقة المحيطين الهندي والهادئ موطنا لهم.

ولهذه الأسباب وغيرها فإن هذه لحظة مشحونة بالنسبة للعالم. وفي مثل هذه الأوقات، تكون الدبلوماسية أمرا حيويا. هكذا نوضح مخاوفنا العميقة ونفهم وجهات نظر بعضنا البعض الآخر بشكل أفضل ولا يساورنا شك في النوايا. نحن على استعداد لزيادة اتصالاتنا المباشرة مع بكين بشأن مجموعة كاملة من القضايا ونأمل أن يتحقق ذلك.

ولكن لا يمكننا الاعتماد على أن بكين ستغير مسارها، لذلك سنشكل بيئة استراتيجية حولها تعزز رؤيتنا لنظام دولي مفتوح وشامل.

"الاستثمار والتوافق والتنافس"

يعتقد الرئيس بايدن أن هذا العقد سيكون حاسما، وستحدد الإجراءات التي نتخذها في الداخل ومع البلدان في مختلف أنحاء العالم إمكانية تحقيق رؤيتنا المشتركة للمستقبل أم لا.

يمكن تلخيص استراتيجية إدارة بايدن في ثلاث كلمات لتحقيق النجاح في هذا العقد الحاسم، ألا وهي "الاستثمار والتوافق والتنافس".

*سنستثمر في أسس قوتنا هنا في الوطن، أي قدرتنا التنافسية وابتكارنا وديمقراطيتنا.

*سنعمل على تنسيق جهودنا مع شبكة الحلفاء والشركاء الخاصة بنا للعمل من أجل هدف مشترك ولصالح مشترك.

*ومن خلال تسخير هذين الأمرين الرئيسيين، سننافس الصين للدفاع عن مصالحنا وبناء رؤيتنا للمستقبل.

نحن نتعامل مع هذا التحدي بثقة. تتمتع بلادنا بالعديد من نقاط القوة. لدينا جيران مسالمون، وسكان متنوعون ومتزايدون، وموارد وفيرة، واحتياطي العالم من العملة، وأقوى جيش على وجه الأرض، وثقافة مزدهرة من الابتكار وريادة الأعمال أنتجت على سبيل المثال لقاحات فعالة متعددة الآن تحمي الناس في مختلف أنحاء العالم من كوفيد-١٩.

ومجتمعنا المفتوح، في أفضل حالاته، بجذب تدفقات المواهب والاستثمار ويتمتع بقدرة اختبار الزمن لإعادة الابتكار وهي قدرة متجذرة في ديمقراطيتنا وتمكننا من مجابهة أي تحديات نواجهها.

> **التحدي الصيني أخطر تحد يواجه النظام الدولي**

سنتحدث أولا عن الاستثمار في قوتنا.

بعد الحرب العالمية الثانية وبينما كنا نحن وشركاؤنا نبني النظام القائم على القواعد، كانت حكومتنا الفيدرالية تقوم أيضا باستثمارات استراتيجية في البحث العلمي والتعليم والبنية التحتية والقوى العاملة لدينا وتخلق الملايين من الوظائف للطبقة الوسطى وعقودا من الازدهار وريادة التكنولوجيا. ولكننا اعتبرنا تلك الأسس أمرا مسلمًا به، لذا حان الوقت للعودة إلى الأساسيات.

تقوم إدارة بايدن باستثمارات بعيدة المدى في المصادر الأساسية لقوتنا الوطنية، بدءا من استراتيجية صناعية حديثة للحفاظ على تأثيرنا الاقتصادي والتكنولوجي وتوسيعه وجعل اقتصادنا وسلاسل التوريد لدينا أكثر مرونة وشحذ ميزتنا التنافسية.

في العام الماضي، وقع الرئيس بايدن على أكبر استثمار للبنية التحتية في تاريخنا ليصبح قانونا بغرض تحديث طرقنا السريعة وموانئنا ومطاراتنا والسكك الحديدية والجسور لنقل البضائع إلى السوق بشكل أسرع وزيادة إنتاجيتنا وتوسيع شبكة الإنترنت عالي السرعة لتغطي كافة بقاع الدولة وجذب المزيد من الأعمال والوظائف إلى أجزاء أكبر من الولايات المتحدة.

استثمارات استراتيجية

نحن نقوم باستثمارات استراتيجية في التعليم وتدريب العمال حتى يتمكن العمال الامريكيون – وهم الأفضل في العالم – من تصميم تقنيات المستقبل وبنائها وتشغيلها.

ولأن استراتيجيتنا الصناعية تركز على التكنولوجيا، فإننا نريد الاستثمار في البحث والتطوير والتصنيع المتقدم. أنفقت حكومتنا قبل ستين عاما أكثر من ضعف ما أنفقته على الأبحاث كنسبة مئوية من اقتصادنا مقارنة بما نقوم به اليوم، وقد أدت هذه الاستثمارات بدورها إلى تحفيز الابتكار في القطاع الخاص. هكذا انتصرنا في سباق الفضاء واخترعنا أشباه الموصلات وصنعنا الإنترنت. واعتدنا على احتلال المرتبة الأولى في العالم في مجال البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ولكننا الآن في المرتبة التاسعة. وفي الوقت عينه، تقدمت الصين من المركز الثامن إلى الثاني.

وبدعم من الحزبين في الكونغرس، سنعكس هذه الاتجاهات ونقوم باستثمارات تاريخية في البحث والابتكار، بما في ذلك مجالات مثل الذكاء الاصطناعي

والتكنولوجيا الحيوية والحوسبة الكمومية. هذه هي المجالات التي عقدت بكين العزم على قيادتها، ولكن بالنظر إلى مزايا الولايات المتحدة، لن نخسر هذه المنافسة، ليس من حيث تطوير تقنيات جديدة فحسب، بل أيضا لناحية تشكيل كيفية استخدامها في مختلف أنحاء العالم حتى تكون القيم الديمقراطية وليس السلطوية متجذرة فيها.

أقرت القيادة- السيناتور رومني وآخرون- أقر مجلس النواب ومجلس الشيوخ مشاريع قوانين تدعم هذه الأجندة، بما في ذلك المليارات لإنتاج أشباه الموصلات هنا وتعزيز سلاسل التوريد الهامة الأخرى. ونحن بحاجة الآن إلى أن يرسل الكونغرس التشريع إلى الرئيس للتوقيع عليه.

يمكننا تحقيق ذلك ولا يمكننا الانتظار- تتحرك سلاسل التوريد الآن، وستنشأ في مكان آخر إذا لم ننشئها هنا. وكما قال الرئيس بايدن، فإن الحزب الشيوعي الصيني يضغط ضد هذا التشريع- إذ لا توجد طريقة أفضل لتعزيز مكانتنا وتأثيرنا العالميين من تحقيق التجديد المحلي. لن تجعل هذه الاستثمارات الولايات المتحدة أقوى فحسب، بل ستجعلها أيضا شريكا وحليفا أقوى.

> **الصين هي الدولة الوحيدة التي تنوي إعادة تشكيل النظام الدولي**

من أقوى المزايا وأكثرها سحرا في الولايات المتحدة هو أننا لطالما كنا وجهة للموهوبين من كافة أصقاع العالم، وينطبق هذا الكلام على ملايين الطلاب من الصين الذين أثروا في مجتمعاتنا وأقاموا روابط مع الامريكيين لمدى الحياة. لقد أصدرنا أكثر من ١٠٠ ألف تأشيرة للطلاب الصينيين في خلال أربعة أشهر فحسب في العام الماضي وعلى الرغم من الوباء- وهذا أعلى معدل لدينا على الإطلاق. يسعدنا أنهم اختاروا الدراسة في الولايات المتحدة ونحن محظوظون بوجودهم هنا.

خلافات عميقة مع الحزب الشيوعي الصيني

ونحن محظوظون عندما لا تكتفي أفضل المواهب العالمية في الدراسة هنا، بل تبقى هنا، على غرار أكثر من ٨٠ بالمئة من الطلاب الصينيين الذين يسعون للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. إنهم يساعدون في دفع الابتكار هنا في الولايات المتحدة، مما يعود بالفائدة علينا جميعا. نستطيع أن نظل يقظين بشأن أمننا القومي بدون إغلاق أبوابنا.

نعلم أيضا بناء على التاريخ أنه يمكن أن يشعر مواطنو دولة ما أنهم لا ينتمون إلى الولايات المتحدة أو أنهم أعداؤنا عندما ندير علاقة مليئة بالتحديات مع حكومة بلادهم. هذا بعيد عن الحقيقة كل البعد. لقد قدم الامريكيون الصينيون مساهمات لا تقدر بثمن لبلادنا وفعلوا ذلك لأجيال. تتعارض إساءة معاملة شخص من أصل صيني مع كل ما ندافع عنه كدولة، سواء كان مواطنا صينيا يزور الولايات المتحدة أو يعيش هنا أو مواطنا امريكيا صينيا أو أي امريكي آسيوي آخر يحق له بالولايات المتحدة بقدر أي شخص آخر. لا مكان للعنصرية والكراهية في أمة بنتها أجيال من المهاجرين للوفاء بوعد الفرص للجميع.

لدينا خلافات عميقة مع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية- ولكن هذه الاختلافات بين الحكومات والأنظمة- وليست بين شعوبنا.

يكن الشعب الامريكي احتراما كبيرا للشعب الصيني. نحن نحترم إنجازاتهم وتاريخهم وثقافتهم، ونقدر كثيرا روابط الأسرة والصداقة التي تربطنا، ونتمنى بصدق أن تعمل حكومتانا معا بشأن القضايا التي تهم حياتهم وحياة الامريكيين وحياة الناس في مختلف أنحاء العالم.

ديمقراطيتنا،مصدر أساسي

ثمة مصدر أساسي آخر للقوة الوطنية التي سنعتمد عليها في هذا العقد الحاسم، ألا وهي ديمقراطيتنا.

لو سألنا منذ مئة عام عما يجعل من أمة ما أمة ثرية، لذكرنا مساحة أرضنا وحجم سكاننا وقوة جيشنا ووفرة مواردنا الطبيعية. ولحسن الحظ، ما زلنا أثرياء في كل هذه الصفات. ولكن ثمة ثروة حقيقية للأمة في شعبنا – مواردنا البشرية – وقدرتنا على إطلاق العنان لإمكاناتهم الكاملة أكثر من أي وقت مضى وفي هذا القرن الحادي والعشرين.

نحن نفعل ذلك من أجل نظامنا الديمقراطي. نتناقش ونجادل ونختلف ونتحدى بعضنا البعض، بما في ذلك قادتنا المنتخبين. نتعامل مع نواقصنا علانية ولا نتظاهر بأنها غير موجودة أو نخفيها عن العين. قد يكون ذلك صعبا وقبيحا على الرغم من أن التقدم قد يكون بطيئا بشكل مؤلم، ولكننا بشكل عام نعمل باستمرار نحو مجتمع يمكن أن يزدهر فيه الناس من جميع الخلفيات، مسترشدين بالقيم الوطنية التي توحدنا وتحفزنا وترفعنا.

لسنا ممتازين، ولكننا نسعى دائما في أفضل حالاتنا لنكون اتحادا أكثر كمالا على حد تعبير دستورنا. ديمقراطيتنا مصممة لتحقيق ذلك.

هذا ما يقدمه الشعب الامريكي والنموذج الامريكي، وهو أحد أقوى الأصول في هذه المنافسة.

الآن، تعتبر بكين أن نموذجها هو النموذج الأفضل؛ تعتبر أن النظام المركزي الذي يقوده الحزب هو أكثر كفاءة وأقل فوضوية ومتفوقا في نهاية المطاف على الديمقراطية. إننا لا نسعى إلى تغيير النظام السياسي في الصين، بل تتمثل مهمتنا في أن نثبت مرة أخرى أن الديمقراطية قادرة على مواجهة التحديات الملحة وخلق الفرص وتعزيز الكرامة الإنسانية. المستقبل ملك لمن يؤمنون بالحرية وبأن كل الدول حرة في رسم مساراتها الخاصة بدون إكراه.

الجزء الثاني من استراتيجيتنا

يتمثل الجزء الثاني من استراتيجيتنا بالتوافق مع حلفائنا وشركائنا لتعزيز رؤية مشتركة للمستقبل.

منذ اليوم الأول، تعمل إدارة بايدن على إعادة تنشيط شبكة التحالفات والشراكات الامريكية التي لا مثيل لها وإعادة الانخراط في المؤسسات الدولية. نحن نشجع الشركاء على العمل معا ومن خلال المنظمات الإقليمية والعالمية، ونحن نقيم تحالفات جديدة لتقديمها لشعبنا ولمجابهة اختبارات القرن المقبل.

> **لا نسعى إلى منع الصين من لعب دورها كقوة كبرى اوتنمية اقتصادها**

لا ينطبق هذا الكلام على أي منطقة أكثر مما ينطبق على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث علاقاتنا هي من بين الأقوى في العالم، بما في ذلك تحالفاتنا التعاهدية.

تشترك الولايات المتحدة في الرؤية التي تتبناها الدول والشعوب في مختلف أنحاء المنطقة، ألا وهي أن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة يتم فيها تطوير القواعد بشفافية وتطبيقها بشكل عادل، وتكون فيها البلدان حرة في اتخاذ قراراتها السيادية، وتتدفق فيها السلع والأفكار والأشخاص بحرية عبر الأرض والسماء والفضاء الإلكتروني والبحار المفتوحة، وتستجيب الحوكمة فيها للناس.

عزز الرئيس بايدن هذه الأولويات هذا الأسبوع من خلال زيارته إلى المنطقة، وأعاد التأكيد على تحالفاتنا الأمنية الحيوية مع كوريا الجنوبية واليابان وعمق تعاوننا

الاقتصادي والتكنولوجي مع كلا البلدين.

وأطلق الرئيس الإطار الاقتصادي لازدهار منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، وهي أول مبادرة من نوعها في المنطقة. وعلى حد تعبير الرئيس، "سيساعد هذا الإطار اقتصادات كافة بلداننا على النمو بشكل أسرع وأكثر عدلا".

يجدد الإطار الاقتصادي القيادة الاقتصادية الامريكية ويكيفها للقرن الحادي والعشرين من خلال معالجة القضايا المتطورة مثل الاقتصاد الرقمي وسلاسل التوريد، والطاقة النظيفة والبنية التحتية والفساد. وقد سبق أن انضمت إليه عشرات الدول، بما في ذلك الهند. ويشكل أعضاء الإطار الاقتصادي معا أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي.

كما شارك الرئيس في قمة الزعماء للمجموعة الرباعية – أستراليا واليابان والهند والولايات المتحدة. لم تجتمع الرباعية على مستوى القادة قبل أن يتولى الرئيس بايدن منصبه، وعقدت أربع قمم منذ عقد الاجتماع الأول للقادة العام الماضي. لقد أصبحت فريقا إقليميا رائدا.

أطلقت هذا الأسبوع شراكة جديدة بين المحيطين الهندي والهادئ للتوعية بالمجال البحري حتى يتمكن شركاؤنا في جميع أنحاء المنطقة من مراقبة المياه القريبة من شواطئهم بشكل أفضل للتصدي للصيد غير القانوني وحماية حقوقهم البحرية وسيادتهم.

نحن نعيد تنشيط شراكتنا مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). واستضفنا في وقت سابق من هذا الشهر قمة الولايات المتحدة وآسيان لمناقشة القضايا العاجلة مثل الصحة العامة وأزمة المناخ. وأصبحت سبع دول من رابطة آسيان هذا الأسبوع أعضاء مؤسسين للإطار الاقتصادي. نحن نبني الجسور بين شركائنا في المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا، بما في ذلك من خلال دعوة الحلفاء الآسيويين إلى قمة ناتو في مدريد الشهر المقبل.

نحن نعمل على تعزيز السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما من خلال الشراكة الأمنية الجديدة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على سبيل المثال، والمعروفة باسم شراكة أوكاس.

ونحن نساعد البلدان في المنطقة وحول العالم على هزيمة كوفيد-١٩. لقد قدمت الولايات المتحدة حتى الآن حوالى ٢٠ مليار دولار للاستجابة العالمية للوباء، بما في ذلك أكثر من ٥٤٠ مليون جرعة من اللقاحات الآمنة والفعالة التي تم التبرع بها – وليس بيعها – بدون قيود سياسية، ونحن في طريقنا إلى بلوغ ١,٢ مليار جرعة في مختلف أنحاء العالم. ونحن ننسق مع مجموعة من ١٩ دولة ضمن خطة عمل عالمية لتلقيح الناس.

> **الصين اليوم مختلفة كثيرا عما كانت عليه قبل 50 عاما**

تحالفنا عبر المحيط الأطلسي

ونتيجة لكل هذه الدبلوماسية، أصبحنا أكثر انسجاما مع الشركاء عبر المحيطين الهندي والهادئ ونعمل بطريقة أكثر تنسيقا لتحقيق أهدافنا المشتركة.

لقد قمنا أيضًا بتعميق تحالفنا عبر المحيط الأطلسي. أطلقنا مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العام الماضي، وحشدنا الوزن الإجمالي لما يقرب من ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وانضممت الأسبوع الماضي إلى الوزير رايموندو والسفير تاي ونظرائنا في المفوضية الأوروبية في اجتماعنا الثاني للعمل على معايير التكنولوجيا الجديدة، والتنسيق بشأن فحص الاستثمار وضوابط التصدير، وتعزيز سلاسل التوريد، وتعزيز التكنولوجيا الخضراء، وتحسين الأمن

الغذائي والرقمي لتلبية احتياجات البنية التحتية الهائلة في البلدان النامية.

وقمنا أيضا في غضون ذلك مع شركائنا الأوروبيين بوضع ١٧ عاما من التقاضي بشأن الطائرات جانبا، وسنقوم الآن بالعمل على تأمين تكافؤ الفرص لشركاتنا والعاملين في هذا القطاع بدلا من المشاجرة.

وبالمثل، عملنا مع الاتحاد الأوروبي وآخرين لحل نزاع بشأن واردات الصلب والألمنيوم ونجتمع معا الآن حول رؤية مشتركة بشأن معايير مناخية أعلى وحماية عمالنا وصناعاتنا من جهود بكين المتعمدة لتشويه السوق.

نحن نتشارك مع الاتحاد الأوروبي لحماية خصوصية مواطنينا مع تعزيز الاقتصاد الرقمي المشترك الذي يعتمد على التدفقات الهائلة من البيانات.

ومع مجموعة العشرين، توصلنا إلى اتفاق تاريخي بشأن الحد الأدنى من الضرائب العالمية لوقف الانهيار والتأكد من أن الشركات الكبرى تدفع ما عليها ومنح البلدان المزيد من الموارد للاستثمار في شعوبها. وقد وقعت أكثر من ١٣٠ دولة على الاتفاقية حتى الآن.

نتبع نحن وشركاؤنا في مجموعة السبع نهجا منسقا وعالي المستوى وشفافا لتلبية احتياجات البنية التحتية الهائلة في البلدان النامية.

لقد عقدنا مؤتمرات قمة عالمية حول هزيمة كوفيد-١٩ وتجديد الديمقراطية العالمية، وعدنا للانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

وفي هذه الفترة العصيبة، قمنا وحلفاؤنا بإعادة تنشيط حلف ناتو الذي أصبح اليوم قويا كما دائما.

وتهدف هذه الإجراءات جميعها إلى الدفاع عن النظام القائم على القواعد وإصلاحه بحسب الضرورة، إذ ينبغي أن تستفيد منه كافة الدول. نريد أن نقود السباق نحو القمة في مجالات التكنولوجيا والمناخ والبنية التحتية والصحة العالمية والنمو الاقتصادي الشامل. ونريد تعزيز نظام يمكن أكبر عدد ممكن من البلدان من التعاون بشكل فعال وتسوية الخلافات سلميا ورسم مستقبلها كدول متساوية السيادة.

التعامل بمزيد من الواقعية

تقوم دبلوماسيتنا على أساس الشراكة واحترام مصالح بعضنا البعض الآخر. لا نتوقع أن تتشارك كافة الدول بتقييمها الدقيق للصين على غرارنا. نحن نعلم أن العديد من البلدان – بما في ذلك الولايات المتحدة – تتمتع بعلاقات اقتصادية حيوية أو علاقات شعبية مع الصين وتريد الحفاظ عليها. لا يتعلق الأمر بإجبار البلدان على الاختيار، بل يمنحها الخيار، بحيث لا يكون الخيار الوحيد على سبيل المثال هو الاستثمار الغامض غير الشفاف، الذي يترك البلدان مثقلة بالديون ويؤجج الفساد ويلحق الضرر بالبيئة ويفشل في خلق الوظائف أو النمو المحلي ويهدد ممارسة البلدان لأعمالها. وقد سمعنا بشكل مباشر عن ندم المشترين بسبب هذه الصفقات.

> **لسنا ممتازين، ولكننا نسعى دائما في أفضل حالاتنا لنكون اتحادا أكثر كمالا**

نحن نتشاور مع شركائنا في كل خطوة ونستمع إليهم ونأخذ مخاوفهم على محمل الجد، كما نبني الحلول التي تعالج تحدياتهم وأولوياتهم الفريدة.

ثمة تقارب متزايد حول الحاجة إلى التعامل مع العلاقات مع بكين بمزيد من الواقعية. يعرف العديد من شركائنا كيفية رد بكين بشدة عندما يتخذون خيارات لا تحبها. ونذكر مثالاً على ذلك أنه في الربيع الماضي،

منعت بكين الطلاب والسائحين الصينيين من السفر إلى أستراليا وفرضت تعريفة بنسبة ٨٠ بالمئة على صادرات الشعير الأسترالي لأن الحكومة الأسترالية دعت إلى تحقيق مستقل في أصل كوفيد-١٩، أو عندما استخدمت سفن خفر السواحل الصينية خراطيم المياه لوقف إعادة إمداد سفينة تابعة للبحرية الفلبينية في بحر الصين الجنوبي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وتدعم الإجراءات المماثلة كيفية قيام بكين بالانتقام من المعارضة المتصورة.

حقوق الإنسان

ثمة مجال آخر للتوافق نتشاركه مع حلفائنا وشركائنا، وهو حقوق الإنسان.

تقف الولايات المتحدة ودول وشعوب العالم قاطبة ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي تحدث في منطقة تشينجيانغ، حيث تم وضع أكثر من مليون شخص في معسكرات اعتقال بسبب هويتهم العرقية والدينية.

نقف معا في التبت، حيث تواصل السلطات شن حملة وحشية ضد التبتيين وثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم الدينية، وفي هونغ كونغ، حيث فرض الحزب الشيوعي الصيني إجراءات قاسية مناهضة للديمقراطية تحت ستار الأمن القومي.

والآن، تصر بكين على أن هذه المسائل داخلية بطريقة ما ولا يحق للآخرين طرحها. هذا كلام خاطئ. يتعارض تعامل الصين مع الأقليات العرقية والدينية في تشينجيانغ والتبت، وإلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى، مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة الذي تستشهد به بكين باستمرار ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي من المفترض أن تلتزم به الدول كافة.

ينتهك سحق بكين للحرية في هونغ كونغ التزاماتها المتعلقة بتسليم هونغ كونغ والمنصوص عليه في معاهدة أودعت لدى الأمم المتحدة.

العنصر الثالث من استراتيجيتنا

سنستمر في إثارة هذه القضايا والدعوة إلى التغيير – ليس للوقوف ضد الصين، ولكن للدفاع عن السلام والأمن والكرامة الإنسانية.

ويقودنا ذلك إلى العنصر الثالث من استراتيجيتنا. فبفضل زيادة الاستثمارات في الداخل وزيادة التوافق مع الحلفاء والشركاء، نحن في وضع جيد للتغلب على الصين في المجالات الرئيسية.

على سبيل المثال، تريد بكين أن تضع نفسها في مركز الابتكار والتصنيع العالمي وزيادة اعتماد الدول الأخرى عليها تكنولوجيًا، ثم استخدام هذا الاعتماد لفرض تفضيلاتها في السياسة الخارجية. وتبذل بكين قصارى جهدها للفوز في هذه المنافسة، إذ تستفيد على سبيل المثال من انفتاح اقتصاداتنا للتجسس والقرصنة وسرقة التكنولوجيا والمعرفة لتطوير ابتكاراتها العسكرية وترسيخ دولة المراقبة الخاصة بها.

> **نعمل على تعزيز السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ**

بينما نتأكد من إطلاق الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا الموجة التالية من الابتكار، سنحمي أنفسنا أيضا من الجهود المبذولة لسرقة إبداعاتنا أو تعريض أمننا للخطر.

نحن نشحذ أدواتنا لحماية قدرتنا التنافسية التكنولوجية. ويتضمن ذلك ضوابط تصدير جديدة وأقوى للتأكد من عدم وقوع ابتكاراتنا المهمة في أيدي أشخاص غير مناسبين، وتوفير حماية أكبر للبحوث الأكاديمية بغية خلق بيئة مفتوحة وآمنة وداعمة للعلم، ودفاعات

إلكترونية أفضل، وأمان أقوى للبيانات الحساسة، وتدابير أكثر حدة لفحص الاستثمار للدفاع عن الشركات والبلدان ضد جهود بكين للوصول إلى التقنيات الحساسة أو البيانات أو البنية التحتية الحيوية، وتعريض سلاسل التوريد لدينا للخطر، أو الهيمنة على القطاعات الاستراتيجية الرئيسية.

نعتقد أن سعر الدخول إلى سوق الصين لا ينبغي أن يكون التضحية بقيمنا الأساسية أو مزايا تنافسية وتكنولوجية طويلة الأجل ونتوقع من مجتمع الأعمال أن يفهم ذلك. نحن نعتمد على الشركات لمتابعة النمو بمسؤولية وتقييم المخاطر بحذر والعمل معنا لحماية أمننا القومي وتعزيزه أيضا.

استثمارات مفرطة

تمتعت الشركات الصينية لفترة طويلة بوصول أكبر بكثير إلى أسواقنا مقارنة بما تتمتع به شركاتنا في الصين. على سبيل المثال، يتمتع الامريكيون الذين يرغبون في قراءة صحيفة تشاينا ديلي أو التواصل عبر"ويتشات" WeChat بحرية فعل ذلك، ولكن نيويورك تايمز وتويتر محظوران على الصينيين، باستثناء من يعملون لدى الحكومة ويستخدمون هذه المنصات لنشر الدعاية والمعلومات المضللة. تخضع الشركات الامريكية العاملة في الصين لنقل التكنولوجيا الإجباري المنهجي، بينما تخضع الشركات الصينية في الولايات المتحدة للحماية بموجب حكم القانون لدينا. يستطيع صانعو الأفلام الصينيون تسويق أفلامهم بحرية لأصحاب دور السينما الامريكيين بدون أي رقابة من قبل الحكومة الامريكية، ولكن بكين تحد بشكل صارم من عدد الأفلام الأجنبية المسموح بها في السوق الصينية، وتخضع تلك المسموح بها لرقابة سياسية شديدة. لا تخشى الشركات الصينية في الولايات المتحدة استخدام نظامنا القانوني المحايد للدفاع عن حقوقها، وكثيرا ما تمثل أمام المحكمة دعاوى ضد الحكومة الامريكية، ولكن لا ينطبق الشيء نفسه على الشركات الأجنبية في الصين.

هذا النقص في المعاملة بالمثل غير مقبول وغير مستدام.

خذوا ما حدث في سوق الصلب مثلا. وجهت بكين استثمارات مفرطة ضخمة من قبل الشركات الصينية وأغرقت السوق العالمية بالصلب الرخيص. وعلى عكس الشركات الامريكية وغيرها من الشركات الموجهة نحو السوق، لا تحتاج الشركات الصينية إلى تحقيق ربح، فهي تحصل فقط على نسبة أخرى من الائتمان المصرفي المملوك للدولة عندما تنخفض الأموال. بالإضافة إلى ذلك، لا تقوم الشركات بالكثير للسيطرة على التلوث أو حماية حقوق عمالها، مما يقلل تكاليفها أيضا. ونتيجة لذلك، تمثل الصين اليوم أكثر من نصف إنتاج الصلب العالمي، مما دفع الشركات الامريكية والمصانع في الهند والمكسيك وإندونيسيا وأوروبا وأماكن أخرى إلى الخروج من السوق.

> **"تقوم دبلوماسيتنا على أساس الشراكة واحترام مصالح بعضنا البعض الآخر"**

لقد رأينا هذا النموذج يتكرر في سوق الألواح الشمسية وبطاريات السيارات الكهربائية، وهذه قطاعات رئيسية في اقتصاد القرن الحادي والعشرين ولا يمكن أن نسمح باعتمادها كليا على الصين.

لقد كلفت مثل هذه التلاعبات الاقتصادية العمال الامريكيين ملايين الوظائف، وأضرت بالعمال والشركات في البلدان حول العالم. سنقاوم السياسات والممارسات المشوهة للسوق على غرار الإعانات وحواجز الوصول إلى الأسواق التي استخدمتها الحكومة الصينية لسنوات لاكتساب ميزة تنافسية. وسنعمل على تعزيز أمان سلاسل

التوريد ومرونتها من خلال إعادة توريد مواد الإنتاج أو الحصول على مواد من بلدان أخرى في قطاعات حساسة مثل الأدوية والمعادن المهمة، وذلك حتى لا نعتمد على أي مورد واحد. وسنقف مع الآخرين ضد الإكراه الاقتصادي والترهيب، ونعمل على ضمان عدم مشاركة الشركات الامريكية في التجارة التي تسهل انتهاكات حقوق الإنسان أو تستفيد منها، بما في ذلك العمل القسري.

بالمختصر المفيد، سنناضل من أجل العمال الامريكيين والصناعة الامريكية بكل الأدوات المتاحة، ونعلم أن شركاءنا سيناضلون من أجل عمالهم.

لا تريد الولايات المتحدة فصل اقتصاد الصين عن اقتصادنا أو الاقتصاد العالمي، على الرغم من أن بكين تسعى من خلال خطابها إلى الفصل غير المتكافئ وإلى جعل نفسها أقل اعتمادا على العالم والعالم أكثر اعتمادا عليها. نحن نريد التجارة والاستثمار طالما أنها عادلة ولا تعرض أمننا القومي للخطر. تمتلك الصين موارد اقتصادية هائلة، بما في ذلك قوة عاملة ذات قدرة عالية. ونحن على ثقة من أن عمالنا وشركاتنا سيتنافسون بنجاح ونرحب بهذه المنافسة على قدم المساواة.

إذا بينما نرد بمسؤولية تجاه الممارسات غير العادلة ذات الصلة بالتكنولوجيا والاقتصاد، سنعمل على الحفاظ على العلاقات الاقتصادية والشعبية بين الولايات المتحدة والصين وبما يتوافق مع مصالحنا وقيمنا. قد لا تكون بكين مستعدة لتغيير سلوكها، ولكننا سنستجيب بشكل إيجابي إذا اتخذت إجراءات ملموسة لمعالجة الموضوعات المثيرة للقلق التي عبرنا عنها نحن والعديد من البلدان الأخرى.

أنشطة بحر الصين الجنوبي والشرقي

لا ينبغي أن تؤدي المنافسة إلى الصراع، ونحن لا نسعى إليه. سنعمل على تجنبه، ولكننا سندافع عن مصالحنا ضد أي تهديد.

وتحقيقا لهذه الغاية، أصدر الرئيس بايدن تعليمات لوزارة الدفاع حتى تعتبر الصين التحدي الذي يترافق معها، من أجل أن نضمن بقاء جيشنا في المقدمة. سنسعى للحفاظ على السلام من خلال نهج جديد نسميه "الردع المتكامل" الذي يجمع الحلفاء والشركاء ويعمل عبر المجالات التقليدية والنووية والفضائية والمعلوماتية وبالاعتماد على قوتنا المعززة في الاقتصاد والتكنولوجيا والدبلوماسية.

> **نتشارك مع الاتحاد الأوروبي لحماية خصوصية مواطنينا مع تعزيز الاقتصاد الرقمي**

تعمل الإدارة على تحويل استثماراتنا العسكرية بعيدا عن المنصات المصممة لصراعات القرن العشرين إلى أنظمة أطول مدى يصعب العثور عليها ويسهل تحريكها. نحن نعمل على تطوير مفاهيم جديدة لتوجيه كيفية قيامنا بالعمليات العسكرية، ونقوم بتنويع وضع قوتنا وبصمتنا العالمية وتقوية شبكاتنا والبنية التحتية المدنية الحيوية والقدرات الفضائية. وسنساعد حلفاءنا وشركاءنا في المنطقة على تعزيز قدراتها غير المتكافئة هي الأخرى.

وسنواصل معارضة أنشطة بكين العدوانية وغير القانونية في بحر الصين الجنوبي والشرقي. لقد وجدت محكمة دولية قبل حوالى ست سنوات أنه لا أساس في القانون الدولي لمزاعم بكين في بحر الصين الجنوبي. سندعم دول المنطقة الساحلية في الدفاع عن حقوقها البحرية، وسنعمل مع الحلفاء والشركاء لدعم حرية الملاحة والتحليق، والذي مكن من ازدهار المنطقة لعقود.

وسنواصل الطيران والإبحار حيثما يسمح القانون الدولي بذلك.

مضيق تايوان

أما في تايوان، فقد كان نهجنا ثابتا عبر العقود والإدارات. لم تتغير سياستنا على حد تعبير الرئيس. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بسياسة "صين واحدة" التي يسترشد بها قانون العلاقات مع تايوان والبيانات المشتركة الثلاثة والتأكيدات الستة. نحن نعارض أي تغييرات أحادية الجانب للوضع الراهن من أي من الجانبين. نحن لا نؤيد استقلال تايوان، ونتوقع حل الخلافات عبر المضيق بالوسائل السلمية.

ما زلنا مهتمين بالسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان. وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا بموجب قانون العلاقات مع تايوان لمساعدة هذه الأخيرة في الحفاظ على قدرة كافية للدفاع عن النفس، و"الحفاظ على قدرتنا على مقاومة أي لجوء إلى القوة أو غيره من أشكال الإكراه، الذي من شأنه أن يعرض الأمن أو النظام الاجتماعي أو الاقتصادي لتايوان للخطر" كما هو موضح في هيئة تنظيم الاتصالات. نحن نتمتع بعلاقة غير رسمية قوية مع تايوان، وهي الديمقراطية النابضة بالحياة والاقتصاد الرائد في المنطقة. وسنواصل توسيع تعاوننا معها بشأن مصالحنا وقيمنا المشتركة العديدة ودعم مشاركتها الهادفة في المجتمع الدولي وتعميق علاقاتنا الاقتصادية، بما يتفق مع سياسة "الصين الواحدة".

الاستثمار والتوافق والتنافس

لم تتغير سياستنا، ولكن تغير الإكراه المتزايد الذي تمارسه بكين، على غرار محاولتها قطع علاقات تايوان مع البلدان في مختلف أنحاء العالم ومنعها من المشاركة في المنظمات الدولية. وقد انخرطت بكين في خطاب ونشاط استفزازي بشكل متزايد، كما من خلال تحليق طائرات جيش التحرير الشعبي بالقرب من تايوان بشكل يومي تقريبا. تزعزع هذه الأقوال والأفعال الاستقرار بشدة وتخاطر بكين بحسابات خاطئة وتهدد السلام والاستقرار في مضيق تايوان. وقد رأينا من مناقشات الرئيس مع الحلفاء والشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أن الحفاظ على السلام والاستقرار عبر المضيق ليس مجرد مصلحة امريكية، بل مسألة ذات اهتمام دولي وقضية حاسمة للأمن والازدهار الإقليمي والعالمي.

> "نحن نشحذ أدواتنا لحماية قدرتنا التنافسية التكنولوجية"

وكما يحب الرئيس بايدن أن يقول، الصراع الوحيد الأسوأ من الصراع المقصود هو الصراع غير المقصود. سندير هذه العلاقات بمسؤولية لمنع حدوث ذلك. لقد أعطينا الأولوية لاتصالات الأزمات وإجراءات الحد من المخاطر مع بكين، ونظل ملتزمين بالدبلوماسية المكثفة مع المنافسة الشديدة بشأن هذه القضية وكافة القضايا الأخرى.

وحتى أثناء قيامنا بالاستثمار والتوافق والتنافس، سنعمل مع بكين حيث تجتمع مصالحنا. لا يمكن أن ندع الخلافات التي تفرقنا تمنعنا من المضي قدما في الأولويات التي تتطلب أن نعمل معا من أجل مصلحة شعبنا ولصالح العالم.

ويبدأ ذلك من المناخ. مرت الصين والولايات المتحدة بسنوات من الجمود بشأن المناخ، مما أدى إلى توقف العالم وكذلك توقف فترات التقدم، مما أدى إلى تثبيط العالم. وقد أطلقت قناة دبلوماسية المناخ التي أنشئت في العام ٢٠١٣ بين الصين والولايات المتحدة العنان للزخم العالمي الذي أسفر عن اتفاقية باريس. وفي مؤتمر الأمم

المتحدة المعني بتغير المناخ السادس والعشرين العام الماضي (COP٢٦)، انتعشت آمال العالم عندما أصدرت الولايات المتحدة والصين إعلان غلاسكو المشترك للعمل معا لمعالجة الانبعاثات من غاز الميثان إلى الفحم.

إن المناخ لا يتعلق بالأيديولوجيا، وإنما يتعلق بالحسابات والرياضيات. بكل بساطة، لا سبيل لحل مشكلة تغير المناخ بدون قيادة الصين، وهي الدولة التي تنتج ٢٨ بالمئة من الانبعاثات العالمية. لقد أوضحت وكالة الطاقة الدولية أنه في حال التزمت الصين بخطتها الحالية ولم تصل انبعاثاتها إلى ذروتها حتى العام ٢٠٣٠، سيتمكن بقية العالم من الوصول إلى الصفر بحلول العام ٢٠٣٥. وببساطة فإن هذا الأمر غير ممكن.

مصائرنا مرتبطة

إن حوالى ٢٠ دولة اليوم تتحمل مسؤولية ٨٠ بالمئة من الانبعاثات، وتأتي الصين في الطليعة وتليها الولايات المتحدة. وستكون التكلفة المالية والبشرية كارثية ما لم نفعل أكثر من ذلك بكثير وأسرع بكثير. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التنافس على سياسة الطاقة النظيفة والمناخ إلى نتائج تعود بالفائدة على الجميع.

إن التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة والصين معا- بما في ذلك من خلال مجموعة العمل التي أنشأها إعلان غلاسكو- هو أمر حيوي لنجاحنا في تجنب أسوأ عواقب هذه الأزمة. وأحث الصين على الانضمام إلينا لتسريع وتيرة هذه الجهود المشتركة.

وبالمثل، مصائرنا مرتبطة في ما يتعلق بوباء كوفيد-١٩، وقلوبنا مع الصينيين وهم يتعاملون مع هذه الموجة الحديثة. لقد مررنا بمحنة مؤلمة جدا مع الوباء، ولهذا نحن مقتنعون تماما بضرورة عمل كافة الدول معا لتطعيم العالم، ليس مقابل امتيازات أو تنازلات سياسية، ولكن لسبب بسيط وهو أنه لن تكون أي دولة في مأمن قبل أن يصبح الجميع آمنين. ويجب على كافة الدول مشاركة البيانات والعينات للمتغيرات الجديدة ومسببات الأمراض الناشئة والمتجددة بشفافية وإتاحة الوصول إلى الخبراء بغية منع الوباء التالي حتى أثناء محاربة الوباء الحالي.

عدم الانتشار والحد من التسلح

وفيما يتعلق بعدم الانتشار والحد من التسلح، يصب التمسك بالقواعد والمعايير والمعاهدات التي قللت من انتشار أسلحة الدمار الشامل في مصلحتنا جميعا. يجب على الصين والولايات المتحدة مواصلة العمل سويا ومع الدول الأخرى لمواجهة البرامج النووية لإيران وكوريا الشمالية، وما زلنا مستعدين لمناقشة مسؤوليات كل منا كقوى نووية مع بكين بشكل مباشر.

> **هذا النقص في المعاملة بالمثل غير مقبول وغير مستدام**

ولمواجهة المخدرات غير المشروعة والمحظورة، وبخاصة المواد الأفيونية الاصطناعية مثل الفنتانيل التي قتلت أكثر من مئة ألف امريكي العام الماضي، نريد العمل مع الصين لمنع المنظمات الدولية التي تهرب المخدرات من الحصول على المواد الكيميائية الأولية والتي ينشأ الكثير منها في الصين.

ونظرًا إلى أن أزمة الغذاء العالمية تهدد الناس في مختلف أنحاء العالم، نتطلع إلى الصين للمساعدة في

الاستجابة العالمية، وهي الدولة التي حققت إنجازات عظيمة في مجال الزراعة. لقد عقدت الولايات المتحدة اجتماعا لوزراء الخارجية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي في الأمم المتحدة الأسبوع الماضي، ووجهنا دعوة إلى الصين للانضمام إليه وسنواصل القيام بذلك.

ومع تعافي الاقتصاد العالمي من الدمار الذي خلفه الوباء، يعد تنسيق الاقتصاد الكلي العالمي بين الولايات المتحدة والصين أمرا أساسيا، وذلك من خلال مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي ومحافل أخرى، وعلى المستوى الثنائي أيضًا بالتأكيد، فهما أكبر اقتصادين في العالم.

باختصار:

سنتعامل بشكل بناء مع الصين أينما نستطيع، ليس كخدمة لنا أو لأي شخص آخر، وليس مقابل الابتعاد عن مبادئنا، ولكن لأن العمل معًا لحل التحديات الكبيرة هو ما يتوقعه العالم من العظماء ولأن ذلك يصب في مصلحتنا مباشرة. لا ينبغي أن تعيق أي دولة التقدم في القضايا الوجودية العابرة للحدود الوطنية بسبب الخلافات الثنائية.

إن حجم ونطاق التحدي الذي تشكله جمهورية الصين الشعبية يُعتبر اختبارًا للدبلوماسية الامريكية أكثر من أي شيء مضى. أنا مصمم على منح وزارة الخارجية ودبلوماسيينا الأدوات التي يحتاجون إليها لمواجهة هذا التحدي بشكل مباشر كجزء من أجندة التحديث الخاصة بي. ويشمل ذلك بناء "بيت صيني"، أي فريق متكامل على مستوى الوزارة ينسق سياستنا وينفذها عبر القضايا والمناطق ويعمل مع الكونغرس بحسب الحاجة. ويجب أن أذكر هنا فريقا متميزا في سفارتنا في بكين وقنصلياتنا في مختلف أنحاء الصين بقيادة السفير نيك بيرنز. إنهم يقومون بعمل استثنائي كل يوم، وقد أدى الكثير منهم وظائفهم في الأسابيع الأخيرة على الرغم من عمليات الإغلاق المكثفة بسبب فيروس كوفيد-١٩. تابعوا العمل على الرغم من الظروف القاسية ونحن ممتنون لهذا الفريق الرائع.

لم أكن يوما مقتنعا بدرجة أكبر بقوة وغاية الدبلوماسية الامريكية، أو متأكدًا من قدرتنا على مواجهة تحديات هذا العقد الحاسم. وأقول للشعب الامريكي، دعونا نعيد الالتزام بالاستثمار في نقاط قوتنا الأساسية وشعبنا وديمقراطيتنا وروح الابتكار التي نتمتع بها. ومثلما يقول الرئيس بايدن في كثير من الأحيان، إنه لا يكون رهانًا جيدًا أبدًا أن تراهن ضد الولايات المتحدة. ولكن دعونا نراهن على أنفسنا ونظفر بالمنافسة من أجل المستقبل.

> **"لا تريد الولايات المتحدة فصل اقتصاد الصين عن اقتصادنا أو الاقتصاد العالمي"**

وإلى البلدان في مختلف أنحاء العالم الملتزمة ببناء مستقبل مفتوح وآمن ومزدهر، لنعمل من أجل قضية مشتركة لدعم المبادئ التي تجعل تقدمنا المشترك ممكنا وكذا الدفاع عن حق كل أمة في تقرير مستقبلها. ولشعب الصين نقول، سننافس بثقة وسنتعاون حيثما نستطيع وسنتنافس حيث يجب. لا نرى أي صراع بيننا.

لا يوجد سبب يمنع دولتينا العظيمتين من التعايش السلمي والمشاركة والمساهمة في التقدم البشري معا. هذه خلاصة كلامي اليوم: ينبغي النهوض بالتقدم البشري وترك عالم أكثر سلاما وازدهارًا وحرية لأطفالنا.

شكرًا جزيلا

الصين مدافع قوي عن النظام الدولي المتمركز حول الأمم المتحدة

*افتتاحية صحيفة»الشعب»الصينية الرسمية

ألقى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين مؤخرا خطابًا حول سياسة بلاده تجاه الصين، زعم فيه أن الصين تشكل «أخطر تحد طويل الأمد» للنظام الدولي. وقد عكس هذا الخطاب انحرافات خطيرة في النظرة الأمريكية للعالم والصين والعلاقات الصينية الأمريكية. متجاهلا حقيقة أن الصين كانت دائما مدافعا قويا على النظام الدولي، في حين أن الولايات المتحدة ظلت تمثل مصدر الفوضى التي تهز النظام الدولي القائم.

إن هدف الصين الأساسي هو تحقيق حياة أفضل لشعبها وتقديم إسهامات أكبر للعالم، وليس أخذ مقعد دولة ما أو تحديها. فدفع قاطرة ما يزيد عن ١/٤ مليار صيني نحو التحديث، هو تقدم عظيم للبشرية، وليس تهديدا أو تحديا للعالم.

والصين بصفتها أول دولة عضو مؤسس توقع على ميثاق الأمم المتحدة، تعمل على الوفاء بواجباتها ومهامها كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتؤيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتحمي الدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية. فهناك نظام عالمي واحد، تمثل الأمم المتحدة جوهره، ويقوم على القانون الدولي. وهناك قواعد واحدة في العالم، هي القواعد الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

في مواجهة المد المتصاعد لنزعات الأحادية والحمائية، تلتزم الصين بالتمسك بممارسة نظام التعددية، والدفاع عن العدالة الدولية.

والعمل على تعزيز القيم المشتركة للبشرية، والتشجيع على بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية من خلال إجـراءات عملية. وقد قامت الصين بإرسال مايزيد عن٥٠ ألف جنديا إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي الدولة التي ترسل أكبر عدد من قوات حفظ السلام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وثاني أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة.

كما تشارك الصين بنشاط في عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار النووي على الصعيد الدولي. وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي، وأكثر من ٢٠ معاهدة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، ومناهضة سباق التسلح والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

وأبـدت الصين دائما تعاونا في معالجة مختلف التحديات الأمنية غير التقليدية، وقدّمت أكثر من ٢٫١ مليار جرعة من لقاحاتكوفيد -١٩ للمجتمع الدولي، وبذلت جهودا نشطة لسد «فجوة المناعة» عند العديد من الدول. إضافة إلى ذلك، أعلنت عن هدف «تحييد الكربون» لتقديم مساهمتها في قضية معالجة التغير المناخي؛ وأطلقت «مبادرة أمن البيانات العالمية» لتوفير حلول صينية للحوكمة الرقمية العالمية.

تتطلب التحديات العالمية تعاونًا دوليا. ومن أجل إحياء قضية الـتـنـمـيـة العالمية ومواجهة تحديات الأمن الدولي، اقترح الرئيس شي جين بينغ تباعا خلال السنوات الأخيرة، البناء المشترك لمبادرة «الحزام والطريق»، ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي. وقد وجد ترحيبا واسعا من قبل المجتمع الدولي.

من ناحية أخرى، فإن ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد الذي تدافع عنه الولايات المتحدة ليس إلا «قواعد لوبي» صاغتها الولايات المتحدة وعدد قليل من الدول الأخرى، للحفاظ على التفوق الأمريكي.

وتتمسّك الولايات المتحدة بعقلية الحرب الباردة، وتتبع منطق الهيمنة، وتـروج لسياسة الكتل. وهو اتجاه مخالف لتوجه التاريخ، ولن يؤدي إلا إلى الصراع والمواجهة وانقسام المجتمع الدولي. ولا يخفى على أحد اليوم، بأن الولايات المتحدة قد أصبحت اليوم مصدرًا للفوضى التي تقوض النظام الدولي وعقبة أمام الترويج لإرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية.

إن سبب الصراعات الدائرة اليوم في العالم والظلم الذي تتعرض له بعض الدول،هو عدم تنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل فعال. وأمام الوضع الدولي المعقد اليوم، يجب على جميع دول العالم التمسك بقوة بالمعايير الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومعارضة استخدام الخطابات والخلفيات الأيديولوجية للتحريض على المواجهة والانقسام وتشكيل التكتّلات، وكل مامن شأنه أن يجرّ العالم نحو «حرب باردة جديدة».

يذكر ان عضو مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني الزائر وانغ يي اعلن إن العلاقات الصينية-الأمريكية ليست لعبة صفرية وينبغي على الولايات الـمـتـحـدة معالجة العلاقات الثنائية على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين.

> **لن نستسلم أبدا للابتزاز أو الإكراه، وسندافع بقوة عن سيادة الصين**

وردا عـلـى خطاب حديث لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بشأن سياسة الإدارة الحالية تجاه الصين وصف خلاله الصين بأنها «التحدي طويل الأجل الأخطر للنظام الدولي»، قال وانغ إن هناك مفاهيم خاطئة كبيرة في وجهات نظر الولايات المتحدة حول العالم والصين والعلاقات الصينية-الأمريكية.

وأشار وانغ إلى أن العالم ليس الذي تصفه الولايات المتحدة، والمهمة الأكثر إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي تكمن في الحماية المشتركة لحياة البشر وصحتهم، وتعزيز التعافي الاقتصادي العالمي وحماية السلام والهدوء العالميين، الأمر الذي يدعو إلى إنشاء مجتمع مصير مشترك وتنفيذ الأغـراض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كما شدد على أن مبادرة الحزام والطريق ومبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي، وكلها من اقتراح الصين، حازت على اعتراف ودعم على نطاق واسع من المجتمع الدولي، كما أن هوس الولايات المتحدة بـ»المركزية الغربية» و»الاستثنائية» وعقلية الحرب الباردة، فضلا عن دفعها لمنطق الهيمنة وسياسة الكتل، كلها أمور تتعارض مع اتجاه التاريخ، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى المواجهة والانقسام على صعيد المجتمع الدولي.

وأشار وانغ إلى أن الولايات المتحدة أصبحت في الواقع مصدر اضطراب يقوض النظام العالمي الحالي وحجر عثرة يعيق إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

وفي معرض تشديده على أن الصين ليست ما تتخيله الولايات المتحدة، قال وانـغ إن هناك منطقا تاريخيا واضحا لتنمية الصين ونهضتها من خلال قوة دفع ذاتية.

وأشار إلى أن السعي المشترك للتحديث مـن جانب ١/٤ مليار صيني يمثل تقدما كبيرا للبشرية، وليس تهديدا أو تحديا للعالم، مضيفا أن هذا الإنجاز يتحقق في ظل القيادة القوية للحزب الشيوعي الصيني ونتيجة التضامن والاجتهاد والعمل الجاد للشعب الصيني الذي يتبع مسار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

وأوضح «هدفنا مفتوح ونزيه ومستقيم. ويكمن في جعل الحياة أفضل لشعبنا وتقديم مساهمة أكبر للعالم، وليس استبدال أو تحدي الآخرين».

وقال وانغ «نرتقي بالإصلاح والانفتاح والتعاون المربح للجميع إلى مستوى أعلى. وسنصبح نسخة أفضل من أنفسنا ونجعل العالم مكانا أفضل».

وأضاف «ما نريد أن نقوله للولايات المتحدة هو أن العلاقات الصينية-الأمريكية ليست لعبة صفرية صممها الجانب الأمريكي».

وأشار إلى أن القادة الصينيين أشاروا إلى أنه إذا كان بإمكان الصين والولايات المتحدة التعامل بشكل صحيح مع علاقاتهما، فهو أمر مهم بالنسبة لمستقبل العالم، كما يعد سؤال القرن الذي يحتاج إلى إجابة جيدة من جانب البلدين.

وقبل الإجابة على السؤال، ينبغي أن يدرك الجانب الأمريكي أولا أن الهيمنة أحادية القطب لن تحظى بأي دعم، وأن المواجهة الجماعية ليس لها مستقبل، وأن بناء ساحات صغيرة بأسوار عالية يعني العزلة الذاتية والتخلف، وأن فك الارتباط وقطع الإمدادات لن يؤذي الآخرين فقط بل يؤذي الجانب الأمريكي نفسه، حسبما ذكر وانغ.

> **على واشنطن ان تركز على تطبيق مبادئ الاحترام المتبادل والتعايش**

ولفت إلى أنه يمكن للدول إجـراء منافسة نزيهة مع بعضها البعض، ومن الطبيعي أن يكون هناك بعض المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، لكن ينبغي ألا تكون منافسة مدمرة. يتمتع الشعب الصيني بالثقة ومستعد لإجراء منافسة نزيهة لمعرفة من يمكنه حكم بلده بشكل أفضل ومن يمكنه تقديم المزيد من المساهمات للعالم.

وأضاف «لن نستسلم أبدا للابتزاز أو الإكراه، وسندافع بقوة عن سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية»، مشددا على أن الشعب الصيني لديه الأساس والعزم على القيام بذلك، وأي قمع واحتواء لن يؤدي إلا إلى جعله أكثر اتحادا.

وأكد أن الجانب الأمريكي ينبغي أن يركز جهوده على تطبيق مبادئ الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين، لإيجاد الطريق أمام البلدين الرئيسيين، الصين والولايات المتحدة، للتعامل بشكل صحيح مع بعضهما البعض في العصر الجديد.

PUK FORUM
May 31, 2022

دیداری یەکێتی
دیداری هەموو یەکێتیەکانە

31ی ئایار کاتژمێر 4 ی ئێوارە

ڕێوڕەسمی کۆتایی
دیداری یەکێتی ساز دەکرێت
سلێمانی / تەلاری هونەر

WWW.FORUM.KURDPUK.ORG

/didaripuk